جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

أثر البطالة على الجريمة في المجتمع الأردني

إعداد الطالب

دهام نزال العنزي

إشراف الدكتور

رافع الخريشه

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا استكمالاً

لمتطلبـات الحصـول علـى درجـة الماجستير

فـي علـم الاجتماع- تخصص علـم الجريمة

جامعة مؤتة، 2015م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية

لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب دهام نزال العنزي الموسومة بـ:

اثر البطالة على الجريمه في المجتمع الاردني

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **علم الجريمة**.

القسم: علم الاجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
د. رافع عارف الخريشا		٢٠١٥/٨/١١	مشرفاً ورئيسا
د. ولاء عبدالفتاح الصرايرة		٢٠١٥/٨/١١	عضواً
د. مراد عبدالله المواجدة		٢٠١٥/٨/١١	عضواً
د. عبدالله سالم الدراوشة		٢٠١٥/٨/١١	عضواً

/ عميد الدراسات العليا

د. علي الضمور

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail:
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي : ٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس ٠٣/٢ 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى والدتي العزيزة - أمد الله في عمرها- والتي رافقتني بدعواتها الطيبة...

وإلى زوْجَتي الغالية نادية لزام الهوته على تحملها وصبرها...

وإلى أغلى ما أملك، بناتي: آلاء، وبيان، ورهف، ولين...

أهدي هذا الجهد المتواضع،،،

دهام نزال العنزي

الشكر والتقدير

أتوجَّه بالحمد والشُّكر لله على نعمه وفضله، وبعد أن منَّ الله سبحانه وتعإلى علي بإنجاز هذا العمل أتقدم بجزيل الشكر والاحترام إلى أستاذي ومشرفي الدكتور رافع الخريشه على ما قدمه لي من عون ومساندة في مراحل الإعداد، والشكر موصول إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الكرام، الدكتور مراد المواجده والدكتوره ولاء الصرايره والدكتور عبدالله الدراوشه على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم الاجتماعية على الجهود التي بذلوها في توفير الأجواء الأكاديمية المناسبة ومساعدتهم لي، وإلى السادة أعضاء هيئة التدريس الذين قاموا بتحكيم أداة الدراسة، والشكر موصول إلى كل من ساهم وقدم المساعدة والدعم لإنجاز هذا العمل العلمي.

دهام نزال العنزي

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	ا
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	هـ
قائمة الأشكال	ح
قائمة الملاحق	ط
الملخص باللغة العربية	ي
الملخص باللغة الإنجليزية	ك
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	**1**
1.1 المقدمة	1
2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها	2
3.1 أهمية الدراسة	9
4.1 أهداف الدراسة	11
5.1 محددات الدراسة	12
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	**13**
1.2 الإطار النظري	13
2.2 الدراسات السابقة	47
الفصل الثالث: المنهجية والإجراءات	**58**
1.3 منهجية الدراسة	58
2.3 مجتمع الدراسة	58
3.3 أداة الدراسة	63
4.3 صدق وثبات أداة الدراسة	64
5.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة	71

الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات **73**
1.4 الإجابة عن أسئلة الدراسة 73
2.4 مناقشة النتائج 105
3.4 التوصيات 114
المراجع 116
الملاحق 125

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور أعداد الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل في الأردن خلال الفترة (2009-2013 م)	4
2	أنماط الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل للفترة (2009 - 2013)	6
3	نسبة الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل من عدد الجرائم الجنائية في الأردن خلال الفترة (2009-2013 م)	7
4	التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	59
5	التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الكلية	60
6	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المرحلة التعليمية	60
7	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مكان الإقامة	61
8	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر	61
9	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد أفراد الأسرة	62
10	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدخل الشهري	62
11	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد العاطلين عن العمل في الأسرة	63
12	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد في المجتمع والدرجة الكلية للمحور	65
13	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة والدرجة الكلية للمحور	67
14	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع والدرجة الكلية للمحور	68
15	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور العوامل المؤدية للبطالة بين أفراد المجتمع والدرجة الكلية للمحور	69
16	معاملات الثبات (كرونباخ الفا) لمحاور أداة الدراسة وللأداة ككل	70
17	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بأثر البطالة على السلوك الإجرامي والمنحرف للأفراد في المجتمع	73
18	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بالآثار الأمنية للبطالة على الأسرة	77
19	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على الفقرات	80

المتعلقة بالآثار الأمنية للبطالة على المجتمع
20 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بالعوامل المؤدية للبطالة في المجتمع 83
21 العلاقة بين الآثار الأمنية للبطالة على أفراد المجتمع والعوامل المؤدية لها 86
22 العلاقة بين الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة والعوامل المؤدية لها 88
23 العلاقة بين الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع والعوامل المؤدية لها 90
24 تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد في المجتمع والتي تعزى لاختلاف الخصائص النوعية والأسرية 91
25 نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو "الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد في المجتمع" باختلاف متغير مكان الإقامة 92
26 نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو "الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد في المجتمع" باختلاف متغير الدخل الشهري للأسرة 93
27 نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو "الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد في المجتمع" باختلاف متغير عدد العاطلين عن العمل في الأسرة 94
28 تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة في المجتمع والتي تعزى لاختلاف الخصائص النوعية والأسرية 94
29 نتائج اختبار توكي للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو "الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة" باختلاف متغير مكان الإقامة 96
30 نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة حسب متغير عدد أفراد الأسرة" على محور "الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة" 96
31 نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو "الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة" باختلاف متغير الدخل الشهري للأسرة 97
32 نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو "الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة" باختلاف متغير عدد العاطلين عن العمل في الأسرة 98
33 نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو 99

"الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة" باختلاف متغير العمر
34 نتائج اختبار شافيه للمقارنات للبطالة على الأسرة باختلاف متغير المرحلة التعليمية البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو "الآثار الأمنية" 99
35 تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع والتي تعزى لاختلاف الخصائص النوعية والأسرية 100
36 نتائج اختبار توكي للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو "الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع" باختلاف متغير مكان الإقامة 101
37 نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة حسب متغير عدد أفراد الأسرة" على محور " الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع 102
38 نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع " باختلاف متغير عدد العاطلين عن العمل في الأسرة 103
39 نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو "الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع" باختلاف متغير العمر 103
40 نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو "الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع" باختلاف متغير المرحلة التعليمية 104
41 تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو العوامل المؤدية للبطالة على المجتمع والتي تعزى لاختلاف الخصائص النوعية والأسرية 105

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أعداد الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل في الأردن خلال الفترة (2009-2013)	5
2	نسبة الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل من عدد الجرائم الجنائية في الأردن خلال الفترة (2009-2013 م)	7
3	معدلات البطالة في الأردن 1987-2014	27

قائمة الملاحق

الرمز	العنوان	الصفحة
أ	الاستبانة بصورتها النهائية للتطبيق	125
ب	أسماء السادة المحكمين	133
ج	الاستبانة للتحكيم	135

الملخص

أثر البطالة على الجريمة في المجتمع الأردني

دهام نزال العنزي

جامعة مؤتة، 2015

هدفت الدراسة بشكل رئيس التعرف إلى أثر البطالة على الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر الطلبة في جامعة مؤتة. من خلال تحديد الآثار الأمنية للبطالة على مستوى الأفراد في المجتمع، وعلى المستوى الأسري، وعلى المجتمع ككل، وكذلك هدفت الدراسة التعرف إلى العوامل المؤدية للبطالة في المجتمع الأردني، والكشف عن العلاقة بين العوامل المؤدية للبطالة وآثارها الأمنية على المجتمع. والكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين تصورات أفراد عينة الدراسة نحو أثر البطالة على الجريمة في المجتمع الأردني باختلاف خصائصهم النوعية والأسرية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات. تكون مجتمع الدراسة من طلبة جامعة مؤتة المنتظمين بالدراسة لمرحلة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه خلال الفصل الدراسي الصيفي من العام الجامعي 2015/2014م، والبالغ عددهم نحو (18188) طالباً وطالبة، وتكونت عينة الدراسة من (134) طالب وطالبة، تشكل ما نسبته 7.3 % من إجمالي أعداد الطلبة في الجامعة، استخدمت الدراسة لتحليل البيانات أساليب الإحصاء الوصفي، واختبار معامل ارتباط بيرسون وتحليل التباين الأحادي، واختبار "ت" للعينات المستقلة.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن من أهم آثار البطالة على الأفراد في المجتمع: زيادة معدلات ارتكابهم للجرائم والسلوكيات المنحرفة بشكل عام، أما آثار البطالة على المستوى الأسري تتمثل في: تعرض الأبناء في الأسرة للانحراف الأخلاقي، وتعرض الأزواج في الأسرة للانحرافات الأخلاقية، أما من حيث آثار البطالة على المجتمع بشكل عام توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها: زيادة معدلات الجريمة في المجتمع وخاصة جرائم السرقات الجنائية، وتدني مستوى الأمن المجتمعي وزيادة حالات العنف في المجتمع، وانتشار جرائم الفساد المالي والإداري في المجتمع، ومن الطبيعي أن هذه العوامل تدفع العاطلين عن العمل لارتكاب الجرائم والسلوكيات المنحرفة والعنيفة.

وأوصت الدراسة في ضوء نتائجها بعدد من التوصيات، من أهمها: ضرورة معالجة مشكلة البطالة واعتبارها قضية أمن قومي ذات أولوية تتطلب تكريس الجهود لتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل، وبأجور مناسبة تكفي لتلبية الحاجات الضرورية لهم حتى لا يتحولوا إلى مجرمين في المجتمع، والعمل على تقليل نسب البطالة إلى أدنى مستوى لها.

Abstract

Unemployment Influence on Crime in the Jordanian Society

Dahham Al-I'nizi
Mu'tah University, 2015

The study aimed basically to identify the influence of unemployment on the increased rates of crime in the Jordanian society by determining the security effects on the individuals level in the society , on the family level and on the society as whole. The study also aimed to identify the factors leading to unemployment and its security effects on society and to identify the statistical differences – if present- between the participants' perspectives about the influence of unemployment on crime within the Jordanian society with its various familial and qualitative characteristics. To achieve the goals of the study, the analytic descriptive approach was followed in addition to utilizing the questionnaire as a tool of the study for the purpose of data collection. The society of the study consisted of all Mu'tah University students in all study levels (bachelor, master and PhD degrees) in the summer term for the academic year 2014/2015 whom accounted for (18188) male and female students , from this society a sample of (1345) male and female students were selected (about 7.3% of the society of the study) . For the statistical treatments , the study utilized descriptive statics methods, Parson correlations., ANOVA, ant t test for independent samples. The study concluded with a group of results among which that among the most important effects of unemployment on individuals of the society was the increased rates of crime commission among them in addition to the deviant behaviors in general. For the unemployment influences on the family level, children and spouses within the families were exposed to moral deviance, and it was natural for these factors to be reflected in the form of crimes and violent behaviors committed by the unemployed head of the family (usually the father). For the unemployment influences on society in general, it was indicated that there were an increased crime rates in within society, in particular criminal thefts, the low level of societal security , the increased violence, and the spread of financial and administrative crimes within society, and it is natural for these factors to motivate unemployed people to commit crimes and violent deviant behaviors. In light of the results of the study, a group of recommendations were suggested, among which : the necessity to treat the problem of unemployment and regarding it as a national security issue with a priority and requires extensive efforts to offer jobs for unemployed people with appropriate wages enough to fulfill their basic needs so as not to become criminals in the society , it was recommended also to work on reducing unemployment proportions for the possible lowest levels.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

تعد البطالة من أهم الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الأردني خاصة في فترة الثمانينات وحتى اليوم. وقد عملت الحكومة الأردنية جاهدة للتخفيف والحد من مشكلة البطالة والتخفيف من أثارها السلبية على الأسر المتضررة من خلال وضع وتطور العديد من السياسات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة للإصلاح الاقتصادي. فقد شهد سوق العمل الأردني خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تذبذباً واضحاً في معدلات البطالة، حيث كان الارتفاع هو الاتجاه العام. فقد تراوح معدل البطالة بين 1.6% في عام 1976 في حده الأدنى و18.6% كحد أقصي في عامي 1992 و1993. وكذلك أخذت معدلات البطالة تأخذ خانتين (Two digits) ابتداءً من عام 1990. وقد جاءت هذه التغيرات في معدلات البطالة نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الساحة العربية. ففي فترة 1972-1981 كانت معدلات البطالة متواضعة ومتدنية جدا، الأمر الذي دفع الحكومة الأردنية إلى فتح الباب أمام العمالة الوافدة لسد الفجوة في سوق العمل الأردني. ومنذ بداية الثمانينيات أخذت معدلات البطالة بالارتفاع نتيجة لتباطؤ الاقتصاد العالمي وتراجع الطلب الخارجي على العمالة المحلية. وقد ظهرت ظاهرة العمالة العائدة (الهجرة العكسية) خاصة من دول الخليج العربي نتيجة للظروف السياسية في فترة التسعينيات (دائرة الإحصاءات العامة، 2014).

والأردن كغيره من باقي المجتمعات فقد شهد تحولات ديموغرافية واجتماعيه واقتصاديه كثيرة خلال الفترة الماضية، مما أدى إلى إحداث تغيرات كبيرة في البنية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان في الأردن، حيث شهد المجتمع الأردني تغيرا" جذريا" في النظام الاقتصادي من حيث الأوضاع المعشية الصعبة من حيث تدني دخل

الفرد الأردني وتدني مستوى الأجور والتضخم والكساد والخصخصة بالإضافة إلى المتغيرات الاجتماعية الخاصة كالفقر والبطالة في المجتمع الأردني وما لها من أثار واضحة على المستوى المعيشي، وبالتالي قد تكون دافعًا لارتكاب السلوك الجرمي وتعدد أنماط تلك الجرائم من سرقه ونشل ورشوه وقتل وسلب وجرائم أخلاقية، وغيرها من الجرائم ذات العلاقة بالمتغيرات الاقتصادية سعيا" للحصول على المال وبالتالي التأثير على سلوك الأفراد في المجتمع الأردني وتصرفاتهم مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة بالمجتمع الأردني، نظرًا للحاجة والعوز المادي بسبب ارتفاع معدلات البطالة بين أفراد المجتمع الأردني.

وقد شهدت العديد من الاقتصاديات في السابق والحاضر في العديد من دول العالم ومنها الأردن تفاقماً كمياً ونوعياً لمشكلة البطالة. وترجع خطورة هذه المشكلة إلى آثارها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في المجتمع. ولذلك حظيت هذه المشكلة باهتمام متخذي القرارات على مختلف المستويات، وواضعي السياسات، والباحثين الاقتصاديين، وغيرهم. وتعد الجريمة أهم آثار مشكلة البطالة في المجتمعات المختلفة. حيث يمثل معدل البطالة أحد المحددات الرئيسة لارتكاب الجريمة في المجتمع (الشوربجي، 2013).

لقد تأثرت معدلات البطالة في الأردن منذ الخمسينيات وحتى مطلع القرن الحادي والعشرون بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموغرافية. فقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تحديد مستويات معدلات البطالة وفي رسم السياسات في مختلف المجالات للحد من مشكلة البطالة وتأثيراتها السلبية.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تُعدُّ البطالة من المشكلات الرئيسة التي تواجه المملكة الأردنية الهاشمية لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية، فالأردن يواجه تحديات كبيرة في مجال الحد من هذه المشكلة من خلال استحداث فرص عمل وتأهيل القوى البشرية لتتناسب مع متطلبات

السوق المحلية والعلمية. ويعد تنامي معدلات الجريمة من بين المشاكل الرئيسة التي تواجه الأردن، والتي أجمعت التقارير الأمنية بأن معظم أسباب هذه الجرائم يعود للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأفراد في المجتمع، والمتمثلة في البطالة والفقر (مديرية الأمن العام، 2014). وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد من الحكومات الأردنية المتعاقبة، ومن قبل مؤسسات العدالة الجنائية في ضبط هذه المشكلة والتخفيف من حده خطورتها على أمن المواطنين والمجتمع، إلا انه بات من الواضح أن الممارسات ذات الصلة بتزايد معدلات الجريمة تكتسب في الوقت الحاضر أهمية خاصة في المجتمع الأردني لما لها من آثار وانعكاسات سلبية خطيرة على برامج التنمية البشرية؛ ذلك أنَّه قد أسهمت عوامل التحديث وظهور متغيرات اجتماعية واقتصادية في المجتمع الأردني، كما هو الحال في كثير من المجتمعات المتقدمة أو المجتمعات النامية.

والجريمة في المجتمع الأردني لم تعد تقتصر على نوع معين من الجرائم مثل القتل والسرقة بل ظهرت أنواع متعددة للجرائم مثل الاختلاس، الرشوة، التزوير ، المخدرات، الجرائم الاقتصادية، والجرائم الأخلاقية، وكذلك الحال فإن هذه الجرائم في المجتمع الأردني لم تعد مقتصرة على الرجال بل شملت كل الفئات العمرية والنوعية للسكان. وقد لوحظ بشكل واضح في السنوات العشر الماضية في المجتمع الأردني بروز مشكلة زيادة أعداد الجرائم في المجتمع الأردني، حيث تشير البيانات من إدارة المعلومات الجنائية أن حجم الجريمة عام (2014) يزيد قليلا عن ضعف ما كان عليه عام (2004)، حيث بلغت أعداد القضايا عام 2004 نحو 29927 جريمة، ارتفعت إلى نحو 61033 جريمة عام 2014م، وبمعدل زيادة سنوية مقدارها 9.3% (مديرية الأمن العام، 2014).

ومن الملاحظ أن معدل النمو أو الزيادة في الجريمة يفوق بأضعاف معدل النمو السكاني مما يدل على وجود عوامل أخرى غير النمو السكاني الطبيعي تتحكم في معدل الجريمة، كالفقر والبطالة والهجرة والاكتظاظ السكاني. ويلاحظ في السنوات الأخيرة بروز أنواع جديدة من الجريمة نتيجة وانعكاسًا للتغيرات التي حدثت على البناء

الاجتماعي والاقتصادي الأردني. وعلى صعيد آخر فقد أفادت العديد من الدراسات مثل دراسة (المالكي، 2003)، ودراسة (العتيبي، 2006)، ودراسة (الطراونة، 2008) أن للبطالة آثار سلبية عديدة على الفرد والأسرة والمجتمع، وقد استحوذت دراسة العلاقة بين البطالة والجريمة في المجتمع على اهتمام العديد من الباحثين في مجال علم الجريمة وعلم النفس الجنائي وعلم الجريمة.

وتشير الإحصاءات الصادرة عن إدارة المعلومات الجنائية التابعة لمديرية الأمن العام إلى ازدياد المعدل الطبيعي لنمو الجريمة في الأردن بشكل عام، حيث بلغ عدد الجرائم في عام 2008 نحو 23762 جريمة، وفي عام 2009 بلغت 24727 جريمة، وفي عام 2010 بلغت 26878 جريمة، وفي عام 2011 بلغت 31475 جريمة، وفي عام 2012 ارتفعت إلى نحو 32929 جريمة، وفي عام 2013 وصلت إلى نحو 33853 جريمة، وهذا مؤشر على تزايد الجرائم في الأردن. أما بالنسبة لأعداد الجرائم المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل فهي في تزايد مستمر بسبب زيادة معدلات البطالة في الأردن، ويظهر الجدول رقم(1) والشكل (1) تطور أعداد الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل في الأردن.

جدول (1)

تطور أعداد الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل في الأردن خلال الفترة (2009-2013 م)

السنوات	عدد الجرائم	النسبة المئوية من المجموع العام(%)	معدل التغير النسبي (%)
2009	904	19.64	-
2010	829	18.01	-8.30
2011	870	18.90	4.95
2012	882	19.16	1.38
2013	1118	24.29	26.76
المجموع	4603	100	-

المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على بيانات مديرية الأمن العام، 2014.

الشكل (1)

أعداد الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل في الأردن خلال الفترة (2009-2013)

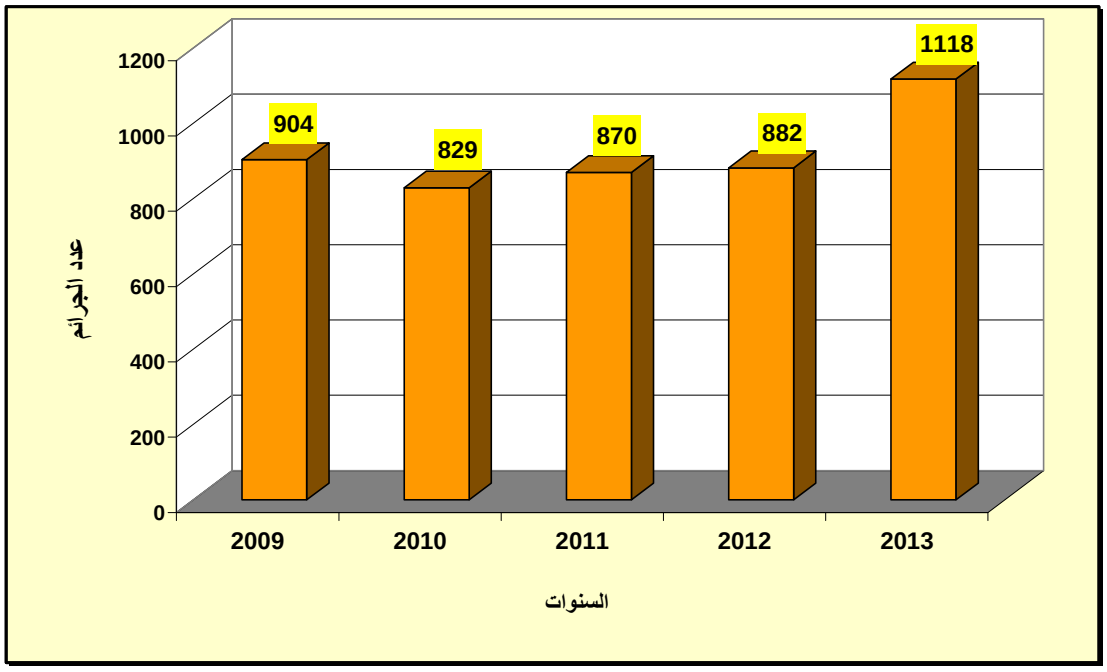

أما بالنسبة لأنماط الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل، فيبين الجدول (2) أبرز أنماط الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل خلال الفترة (2009-2013).

جدول (2)

أنماط الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل للفترة (2009 - 2013)

الجرائم	السنة				
	2009	2010	2011	2012	2013
الشروع بالقتل	55	52	55	48	63
القتل مع سبق الإصرار	5	8	9	8	11
القتل القصد	6	2	7	12	10
الإيذاء البليغ	96	93	102	105	91
الاغتصاب	33	20	37	33	86
هتك العرض	166	126	177	219	224
الخطف	17	14	19	22	26
التزوير الجنائي	30	36	27	19	31
الاتجار بالمخدرات	22	90	88	81	254
السرقة الحنائية	474	388	349	335	322
المجموع العام	904	829	870	882	1118

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات(2009، 2010، 2011، 2012، 2013).

ويبين الجدول (3) والشكل (2) نسب الجرائم الجنائية المرتكبة قبل العاطلين عن العمل من المجموع الكلي للجرائم الجنائية المرتكبة خلال الفترة (2009-2013)

جدول (3)

نسبة الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل من عدد الجرائم الجنائية في الأردن خلال الفترة (2009-2013 م)

السنوات	عدد الجرائم الجنائية بشكل عام	الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل	الجرائم المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل(%)
2009	7887	904	11.46
2010	8564	829	9.68
2011	9065	870	9.60
2012	9307	882	9.48
2013	8861	1118	12.62
المجموع	43684	4603	10.54

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الإحصائي الجنائي، الأمن العام، للسنوات(2009، 2010، 2011، 2012، 2013).

شكل (2)

نسبة الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل من عدد الجرائم الجنائية في الأردن خلال الفترة (2009-2013 م)

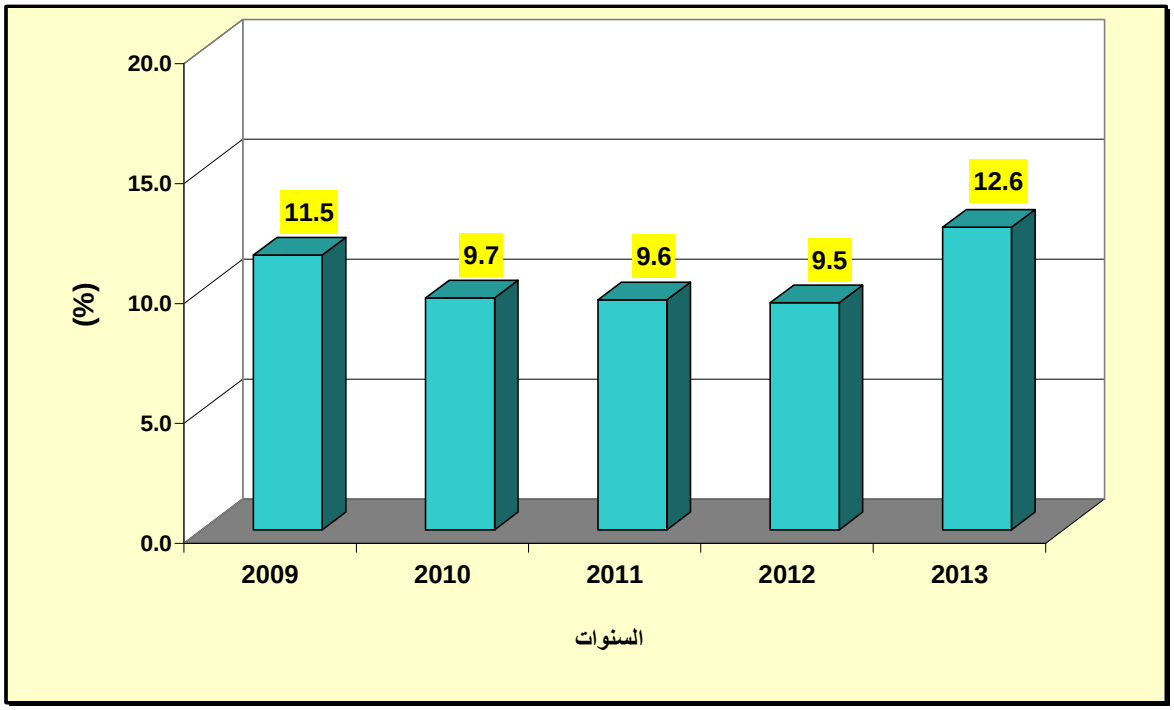

المصدر: عمل الباحث، بالاعتماد على بيانات مديرية الأمن العام، 2014.

وبناءً على ما سبق تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على أثر البطالة على ارتفاع معدلات الجريمة في الأردن. ويمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي:

ما اثر البطالة على ارتكاب الجرائم في المجتمع الأردني من وجهة نظر الطلبة في جامعة مؤتة؟

أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

(1) ما أثر البطالة على السلوك الإجرامي والمنحرف للأفراد في المجتمع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

(2) ما الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

(3) ما الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

(4) ما العوامل المؤدية للبطالة في المجتمع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

(5) هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر البطالة على السلوك الإجرامي والمنحرف للأفراد في المجتمع والعوامل المؤدية لها"؟

(6) هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للآثار الأمنية للبطالة على الأسرة والعوامل المؤدية لها؟

(7) هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للآثار الأمنية للبطالة على المجتمع والعوامل المؤدية لها "؟

(8) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور "الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد في المجتمع" والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والأسرية؟

(9) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور "الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة" والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والأسرية؟

(10) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور "الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع" والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والأسرية؟

(11) توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور "العوامل المؤدية للبطالة" والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والأسرية؟

3.1 أهمية الدراسة:

تُعدُّ دراسة البطالة وأثرها على الجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية من الدراسات التي لها أهميتها على المستويين العلمي والعملي، حيث تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال:

أولاً: أهمة الدراسة على المستوى العلمي

تتلخص الأهمية العلمية لهذه الدراسة فيما يلي:

1- تبرز أهمية الدراسة من خلال موضوعها حيث تكاد البطالة أن تكون ذات تأثيرات سلبية بشكل مطلق ولا تمتلك آثارا ايجابية. ولهذا السبب كان الاهتمام بظاهرة البطالة، والعمل على القضاء عليها من خلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية هما يشغل الكثير من العلماء والساسة على حد سواء.

2- إن دراسة مشكلات البطالة وأثرها على الجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية لموضوع له أهميته العلمية، لأنه سوف يوضح العوامل المؤدية للبطالة وعلاقتها بالجريمة وبالتالي يمكن التعامل مع مظاهر البطالة في المجتمع بموضوعية لمواجهة وإيجاد الحلول الفاعلة والمناسبة لمواجهة الجرائم المرتبطة بها.

3- إن التفسير العلمي للبطالة على مستوى الأفراد والأسر في المجتمع وعلاقتها بالجريمة في المجتمع الأردني يقلل كثيراً من الاعتماد على الدراسات التي أجريت على مثل هذا الموضوع في مجتمعات أخرى، تختلف في ظروفها عن الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، في المملكة الأردنية الهاشمية.

4- قد تسهم هذه الدراسة في الكشف عن الآثار الأمنية للبطالة والعوامل التي ساهمت في ظهورها؛ من أجل إيجاد الحلول المناسبة لها، والمساهمة في الحد من سلبيات البطالة على المجتمع.

5- إن التفسير العلمي لمشكلة البطالة وأثرها على الجريمة من واقع المجتمع الأردني هو أمر يستحق الدراسة والتوثيق؛ وذلك لوجود نقص كبير في مثل هذه الدراسات، والبحوث المتعلقة بالبطالة وأثرها على الجريمة، في عالمنا العربي بصفة عامة، وفي المجتمع الأردني على وجه الخصوص. حيث إن معظم الدراسات تناولت علاقة الجريمة بمتغيرات أخرى، ولكن ربطها بالبطالة قليلة، وعليه تأتي هذا الدراسة ليسد نقصاً قائماً في الدراسات على المستوى الجامعي المحلي، أو على المستوى الإقليمي، والاستفادة من هذه الدراسة كمرجع علمي مما يساهم في إثراء المعرفة العلمية في هذا المجال.

ثانياً: الأهمية على المستوى العملي:

تكمن أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية في الآتي:

1- قد تساعد هذه الدراسة - بما تقدمه من تصور علمي عن البطالة وأثرها على الجريمة - في معالجة مشكلات اجتماعية قد تكون على درجة من الخطورة، والحد من سلبياتها.

2- تنبع أهمية هذه الدراسة في جانبها العملي من كونها محاولة لتزويد الجهات الأمنية عن العلاقة بين البطالة والجريمة بمجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها المساهمة في معرفة مشكلات البطالة وعلاقتها بالجريمة، والأسباب التي تقف وراء ذلك؛ للعمل على مواجهتها، والحد أو التخفيف منها.

3- ما ستسفر عنه هذه الدراسة من نتائج، وما ستستخلصه من توصيات، يعد- وسيلة من وسائل رسم السياسات والاستراتيجيات الخاصة بمشكلات البطالة في المجتمع عموماً، وعلاقتها بالجريمة على وجه الخصوص، بما يتلاءم مع اقتراحات المخطِّطين وصنَّاع القرار بحيث تجعله أكثر استناداً للواقع المعاش.

4- قد تكون هذه الدراسة مرجع وقاعدة للبيانات والمعلومات التي تفيد الباحثين في الجامعات والمعاهد العلمية ومراكز الدراسات المحلية والإقليمية، وكمنطلق لدراسات جديدة في هذا المجال.

4.1 **أهداف الدراسة**:

في ضوء ما سبق ذكره يمكن تحديد أهداف الدراسة فيما يلي:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على أثر البطالة على انتشار الجريمة في المجتمع الأردني، ويتفرع عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

(1) التعرف على تطور أعداد الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل في المجتمع الأردني.

(2) التعرف على أهم الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل في المجتمع الأردني.

(3) التعرف على أثر البطالة على السلوك الإجرامي والمنحرف على مستوى لأفراد في المجتمع.

(4) التعرف على أثر البطالة على السلوك الإجرامي والمنحرف على مستوى الأسرة في المجتمع.

(5) التعرف على العوامل المؤدية للبطالة في المجتمع الأردني.

(6) الكشف عن العلاقة بين أثر البطالة على السلوك الإجرامي والعوامل المؤدية لها.

(7) الكشف عن الاختلاف بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محـــور الدراســـة باختلاف الخصائص النوعية والأسرية.

5.1 محددات الدراسة:

(1) **الحدود المكانية**: تقتصر هذه الدراسة على الطلبة المنتظمين في الدراســـة فـــي جامعة مؤتة من مختلف المراحل الدراسية (الدكتوراه، الماجستير، البكالوريوس) خلال الفصل الثاني من العام الدراسي 2014-2015م.

(2) **الحدود الموضوعية**: يتحدد موضوع الدراسة في معرفة أثـــر البطالـــة علـــى الجريمة في المجتمع الأردني وعلى مستوى الفرد والأسرة والمجتمـــع ككـــل، وذلك في ضوء استجابة أفراد عينة الدراسة على محاور وفقرات أداة الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

لفهم أثر البطالة على معدلات الجريمة يتعين علينا عرض إطار عام يتناول مفهوم البطالة من حيث تعريفها وقياسها والتعرف على أنواعها ومن ثم تعريف الجريمة والتعرف على أنماطها واهم عواملها السببية الذي يتمثل في هذه الدراسة في متغيرها المستقل "البطالة" ومن ثم بيان دور البطالة كأحد اهم المتغيرات الاقتصادية في رفع معدلات الجريمة

تعريف البطالة:

تعدُّ البطالة من أهم المشكلات التي تواجه دول العالم بغض النظر عن مستوى تقدمها ونظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فلم تعد تلك المشكلة حكراً على دول العالم التي اصطلح على تسميتها بالدول النامية بل أصبحت مشكلة تؤرق الدول المتقدمة صناعيا فمن أبرز خصائص الأزمات الاقتصادية التي تواجها الدول على حد سواء تفاقم مشكلة البطالة المتمثلة بوجود نسب كبيرة من العاطلين عن العمل، فدراسة البطالة ومسبباتها وآثارها ومحاولة إيجاد أنجع الحلول لمواجهتها استحوذت على جزء كبير من الدراسات والأبحاث واهتمام السياسيين وصناع القرار في كافة دول العالم وبتعدد الدارسين لمشكلة البطالة والمهتمين بها والتي تعتبر من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية تعدد النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة من خلال زيادة حجم العمالة والبحث عن أسواق لاستيعاب العمالة الفائضة لخفض معدلاتها؛ فمشكلة البطالة على مستوى العالم نتيجة للنمو السكاني المتزايد باضطراد مع تناقص الموارد وان كانت ظاهرة البطالة عامة في كل دول العالم إلا أنها تتفاوت بنسبتها من دولة إلى أخرى (العتيبي، 2006)، فالبطالة خطرٌ يهدد المجتمعات كونها تهدر قيمة العنصر البشري الذي هو حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية، فتفشيها يهدر طاقة الفرد الإنتاجية ويؤدي إلى تباطؤ في عمليات النمو الاقتصادي والولوج في حلقة الفقر

والجريمة (العيد وبهدي، 2012) فمشكلة البطالة إن كانت اقتصادية الشكل، إلا أنها اجتماعية المضمون ولها تداعيات اقتصادية واجتماعية (صيام وصيام،2009) فالتزايد المستمر في أعداد العاطلين عن العمل له إخطاره الاجتماعية والسياسية، فالبطالة تعد البيئة الملائمة لنمو الجريمة والعنف والتطرف، وزيادة عدد الفقراء الذين نظرا لانخفاض مستوى المعيشة لتدني الدخل، حيث إن الاستقرار السياسي للدولة مرهون بقدرة الدولة على خفض معدلات البطالة من خلال خلق الوظائف لمواطنيها، ناهيك أن البطالة وما يترتب عليها من المشكلات الاجتماعية، كضعف الولاء والانتماء واضطراب العلاقات الاجتماعية والأسرية وظهور مشكلات لم يألفها المجتمع من قبل (الأسطل، 2014) وقد عرف (أحمد، 2004) البطالة بأنها" عدد الأشخاص العاطلين عن العمل، ولا يعملون بالرغم من أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي". أما القريشي (2007: 183) فيعرفها بأنها: "حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه" وتعرف أيضاً بأنها" الفرق بين كمية العمل المعروضة وكمية العمل المأجورة" (طاقة وحسين، 2008). ويعرفها (الوزني والرفاعي، 2006) بأنها "التعطل (التوقف) الجبري أو الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوى العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوى العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج" وقد عرفت منظمة العمل الدولية العاطل عن بأنه "كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عن مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى" موثق في (زكي، 1998).

معايير اعتبار الفرد عاطلا عن العمل:

يدخل ضمن تعريف العاطل عن العمل كل من العاطلين عن العمل الذين لم يدخلوا سوق العمل إضافة إلى العاطلين الذين سبق لهم وان دخلوا سوق العمل وتركوه لسبب ما، فالحكومة الأمريكية الفدرالية تصنف الشخص بأنه عاطل عن العمل إذا لم يتوفر له عمل يقوم به لمدة أربعة أسابيع وفي الوقت نفسه يبحث بهمة ونشاط عن قادر

على أدائه حال توفره (probest,2005) مرة حتى يعتبر الفرد عاطلاً عن العمل؛ فلا بد من توفر المعايير التالية:

1. أن يكون الفرد قادراً على العمل .
2. أن يكون الفرد راغباً في العمل.
3. أن يبحث الفرد عن العمل

وبناء على ما سبق لا يدخل ضمن العاطلين عن العمل الفئات التالية:

1. كل من تخلى البحث عن العمل نتيجة الإحباط واليأس من طول فترة البحث عن العمل ولم يجده.
2. كل من يعمل في عمل ذو وقت جزئي وهم بنفس الوقت قادرون على العمل كامل الوقت.
3. كل من لديه عمل ولكنه أثناء الإحصاء تغيب بصفة مؤقتة نتيجة المرض أو غيره من الأسباب.
4. العمال الذين يعملون أعمالاً أضافية غير مستقره ذات دخول منخفضة كل من يعمل في عمل خاص
5. الأطفال والمرضى والعجزة وكبار السن الذين أحيلوا على التقاعد.
6. الطلاب وهم قادرون على العمل ولكن لا يعملون.
7. الأغنياء الذين يملكون الثروة وهم أشخاص قادرون على العمل ولكم لا يبحثون عنه.
8. ربات البيوت اللاتي لا يبحثن عن العمل (زكي، 1998)

أما (نجا، 2005) فيرى بان الأفراد الذين يتم استبعادهم من حساب معدلات البطالة أو الفئة النشطة (الفئة العاملة والعاطلون) كل من:

1. الأفراد دون سن معينة: الأفراد الذين تقل أعمارهم عن سن العمل القانوني وهو (15-16) سنه.
2. الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنه فما فوق وهو سن التقاعد.

3. الأفراد غير القادرين على العمل لأسباب مختلفة مثل الطلبة والمرضى والعجزة ونزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل.
4. الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم قدرتهم على العمل مثل ربات البيوت.
5. الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه باختيارهم نظرا لتدني الأجور السائدة (نجا، 2005).

أسباب البطالة:

إنَّ معرفة أسباب البطالة يساعد كثيرا في رسم السياسات ووضح الحلول المناسبة للحد من مشكلة البطالة. وكما هو متعارف عليه أنه من الصعب تحديد سبب واحد للبطالة كونها نتيجة تفاعلات بين عدة عوامل وظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية تؤثر في نشاط سوق العمل وتحدث اختلالا بين قوى العرض والطلب على عنصر العمل. وكذلك فإن أسباب ليست واحدة بل إنها تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لظروف في كل بلد.

وفي هذا الصدد فقد أشار (الأسطل، 2014) أن من العوامل المؤدية إلى البطالة، ما يلي:

1. تعثر برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية
2. سوء توزيع الثروة.
3. انخفاض معدلات النمو الاقتصادي .
4. الزيادة في نسبة قوة العمل وعدم تناسبها مع فرص التوظيف التي توفرها الحكومة في القطاعين العام ولخاص.
5. تراجع دور الدولة في مجال التخطيط والاستثمار.

أما قباني وكوترى (Kabani & Kotra, 2005) فقد رأوا بأن أسباب البطالة تعود إلى ما يلي :

1. زيادة معدلات مشاركة الإناث في سوق العمل.

2. جمود السوق.
3. زيادة العرض على الطلب في مجال العمل.
4. التمسك في البيروقراطية أمام تطوير مساهمة القطاع الخاص.
5. ارتفاع معدلات النمو السكاني.
6. زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة.
7. الطلب على التوظيف في القطاع الحكومي.
8. انخفاض الأجور في القطاع الخاص مقابل القطاع الحكومي.

أما (عبد القوي، د.ت) فقد أورد عدة أسباب للبطالة منها:

1. تدخل الدولة في السير العادي لاقتصاد السوق الحر وخاصة في منح الحد الأدنى للأجور، حيث إن تخفيض الأجور والضرائب وسيلة تتبعها بعض الدول لجلب الاستثمارات
2. هروب الاستثمارات نظرا لقلة الأرباح التي يجنيها المستثمرين.
3. التزايد السكاني الذي يزيد عن حجم سوق العمل
4. التوسع في استخدام الآلة على حساب العامل
5. فشل خطط التنمية الاقتصادية
6. انخفاض الطلب على العمالة محلياً وخارجياً.

أما دراسة (عبدالله، 2006) فقد أوردت بان أسباب البطالة تتمثل في ما يلي:

1. عدم التوازن في العرض والطلب على عناصر الإنتاج ومنها قوة العمل.
2. عدم الاستفادة من قوة العمل من الناحية النوعية.
3. الأزمات الاقتصادية التي تعصف بالاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى توقف المشاريع والمصانع والوحدات الإنتاجية والخدمية عن العمل وبالتالي تسريح العاملين.
4. نقص المعلومات في سوق العمل بحيث إن العاملين الباحثين عن فرص عمل لا يعلمون بوجودها في الوقت المناسب، وبالمقابل فان أرباب العمل يجهلون أو لا

يملكون المعلومات الكافية عن قوة العمل المتاحة من حيث عددها ومؤهلاتها وأماكن تواجدها وما إلى ذلك.

5. موسمية بعض الأعمال مما يؤدي إلى وجود البطالة الموسمية.
6. نقص برامج التأهيل والتدريب مما يؤدي إلى عدم القدرة على إيجاد أطر مؤهلة ومدربة وفق احتياجات قطاعات العمل
7. تخلف النظام التعليمي وعدم مواكبته لاحتياجات الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى دخول أعداد متزايدة من الخريجين إلى سوق العمل في وظائف مكتبية إدارية.
8. في الدول النامية يعود السبب الرئيس للبطالة إلى الركود الاقتصادي ومحدودية النشاط الاقتصادي وقلة المشاريع الجديدة التي تستوعب قوة العمل المتاحة.
9. الزيادة السكانية مما يؤدي وباستمرار إلى دخول أعداد جديدة من العاملين إلى سوق العمل وبالتالي نشوء ظاهرة البطالة إذا لم توفر فرص عمل جديدة وإضافية لهؤلاء الداخلين الجدد.
10. الاضطرابات السياسية والحروب الأهلية والنزاعات الدولية التي تعصف باقتصاد المجتمعات التي تحدث فيها وتعرقل عمليات النمو والبناء الاقتصادي وتؤدي إلى تدمير المنشآت وتوقف النشاط الاقتصادي مما يدفع بالعاملين فيها إلى البطالة.
11. الهجرة من الريف إلى المدينة مما يخلق فائضا كبيرا في عرض العمل في المدن يقابله عجز السلطات عن إقامة المشاريع الاستثمارية التي تستوعب هذه اليد العاملة المهاجرة.
12. شيوع ممارسات التحول إلى اقتصاد السوق وتحول القطاع العام إلى القطاع الخاص حيث سرت موجة من تسريح العاملين وتوقفت أو ضعفت حركة التوظيف في القطاع العام مما خلق بطالة كبيرة في صفوف العاملين في الأنظمة المتحولة

أما (العنوز، 2009) فقد أورد بان أسباب انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية يعود إلى الأسباب التالية:

1. انخفاض معدل مشاركة الإناث في قوة العمل وبالتالي فقد يزيد من بطالة المرأة.

2. اختلاف التركيبة العمرية للسكان في الأردن حيث يشكل الأطفال دون سن الخامسة عشره حوالي 37.1% من مجموع السكان وذلك بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة.
3. توسع النظام التعليمي بشكل كبير للاستثمار في رأس المال البشري وهذا يؤجل نسبة كبيرة ممن هم في سوق العمل من الدخول إلى سوق العمل.
4. أنظمة التقاعد المبكر لجزء كبير من السكان وخاصة لأولئك الذين يعملون خارج منظومة مؤسسة الضمان الاجتماعي.

أما (خمش، 2009) فقد أورد بان الأسباب الاجتماعية للبطالة تتمثل في ما يلي:

1. كثرة الإنجاب في الأسرة: حيث أن زيادة الإنجاب يؤدي إلى خلال في العلاقة بين عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل وقدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل مستدامة.
2. عدم الالتزام في قيم وسلوكيات العمل الايجابية من قبل أصحاب العمل(المحال التجارية والخدمية الصغيرة) وعدم تقديم الخدمة بجودة مناسبة للمواطنين وهذا يؤدي إلى فقدان أصحاب العمل إلى زبائنهم وإلى تراجع الأرباح مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد من العاملين.
3. عدم المواءمة بين مناهج التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل والتي تشمل المهارات الحياتية التطبيقية مثل الاتصال الفعال وآليات المناقشة والتفاوض وكسب التأييد والدعم وهي مهارات إنتاجية أساسية في القطاع الخاص.
4. قلة مشاركة المرأة الأردنية في النشاطات الإنتاجية خارج المنزل مما يؤدي إلى تراجع مكانتها في المجتمع وضعف مشاركتها في صنع القرار في المستويات الاجتماعية المختلفة.
5. إحجام الشباب عن القبول في العمل في المهن الخدماتيه وأعمال البناء والإنشاءات بسبب شيوع ثقافة العيب.

أنواع البطالة:

يقسم الاقتصاديون البطالة إلى:

1. البطالة الدورية: وترتبط هذه البطالة في الدورات الاقتصادية التي تتعرض لها الأعمال الاقتصادية في مرحلتي الركود والكساد والانكماش الاقتصادي وتفسر هذه البطالة بناء على انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد حيث تنخفض درجة الاستخدام وبالتالي تزداد البطالة وتقل البطالة في حالة الازدهار والانتعاش الاقتصادي نتيجة توسع الأنشطة الاقتصادية وازدياد إنتاجها وبالتالي يزداد استخدام الأيدي العاملة وتسمي هذه البطالة في بالبطالة العابرة وتظهر في الدول المتقدمة (خلف، 2007)، ويرى ساميلسون ونوردهوس (Samuelson and Nordhaus،1992) بان من اهم سمات مرحلة الكساد الذي يؤدي إلى تزايد البطالة ما يلي:

1. هبوط مشتريات السلع الاستهلاكية نتيجة لذلك تتزايد مخزون السلع المعمرة كالسيارات والأجهزة الكهربائية وكرد فعل يخفض أصحاب الأعمال حجم إنتاجهم وبالتالي ينخفض الدخل القومي الذي سوف يخفض الإنفاق الاستثماري.
2. انخفاض الطلب على العمالة حيث يبدأ بخفض ساعات العمل ثم يتوسع إلى مرحلة تسريح العمال وبالتالي ارتفاع معدل البطالة.
3. هبوط الطلب على المواد الخام والوسيطة وبالتالي ستنخفض أسعار كثير من السلع.
4. هبوط أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية وسينخفض نتيجة لذلك الطلب على القروض من الجهاز المصرفي وتنخفض نتيجة لذلك اسعار الفائدة وبالتالي فان من اهم سمات مرحلة الكساد الاقتصادي تزايد البطالة ومن اهم مرحلة الانتعاش الاقتصادي انخفاض مستوى البطالة.

2. البطالة الاحتكاكية: ومن اهم سمات هذه البطالة انتقال العمال من مهنة إلى اخرى ومن منطقة عمل إلى اخرى بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال الذين يوفرون فرص العمل وهذا يؤدي إلى اطالة الفترة التي يبحث في العامل

عن فرصة العمل وصاحب العمل للوصول إلى العامل وبالتالي فان تقليص الفجوة بين طالب العمل والعامل يكون من خلال التقاء جانب الطلب مع جانب العرض إلى تقصير المسافة بين طالبي الوظائف ومن يعرضون هذه الوظائف الذي يؤدي إلى خفض المدة التي يتعطل فيها العامل بحثا عن العمل وصاحب العمل الذي يبحث عن العمالة المناسبة وبالتالي فان السبب الرئيسي للبطالة الاحتكاكية إضافة إلى تنقلات الأفراد بين المهن والمناطق المختلفة هو نقص المعلومات

3. البطالة الهيكلية او البنيوية: وهي البطالة التي تظهر نتيجة التغيرات التي تحدث في للاقتصاد القومي بحث يحدث نوع من عدم الانسجام والتوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال العاطلين عن العمل وتحدث ايضا نتيجة التغيرات الاقتصادية في هيكل الطلب على المنتجات او حدوث تغير في اسلوب وطريقة الانتاج او نتيجة انتقال الصناعات من اماكن استثمار إلى اخرى وتحدث ايضا هذه البطالة نتيجة انخفاض الطلب على نوعية معينة من العمال بسبب الكساد الذي يلحق نوع معين من الصناعة وظهر طلب على نوعيات من المهارات التي تحتاجها نوع اخر من الصناعات(جوراتتي وستروب، 1988) وقد تحدث البطالة الهيكلية بسبب التغيرات التي تحدث في قوة العمل نتيجة دخول المراهقين والشباب بسوق العمل بأعداد كبيره وقد تفاقمت البطالة بعد ما يسمى بالعولمة نتيجة انتقال الكثير من الصناعات في العالم إلى الانتقال إلى الأماكن والدول التي تتوفر فيها أيدي عاملة رخيصة وأيضا وإعفاءات ضريبية والطاقة والأراضي بها رخيصة ولا يوجد فيها تحمل لتكلفة التلوث وهذا ادى إلى تسريح آلاف العمال العاملين في الشركات التي انتقلت إلى أماكنها الجديدة (زكي، 1998).

4. البطالة المقنعة: وتعني هذا النوع من البطالة إلى وجود عدد كبير من العاملين الذين لا يعملون حقيقة مع انهم يتقاضون أجوراً وهذا النوع من البطالة شائعة في الدول العربية، حيث ان الدولة تحاول كسب ثقة الطبقة الوسطي من خلال ايجاد الوظائف ومنحهم الرواتب وان كانوا حقيقة لا يؤدون عمل حقيقي، وبالتالي فان الأجور تكون

منخفضة في القطاع العام نظرا لتكدس الموظفين في الدوائر الحكومية دون ان يئدوا عملا حقيقي (الشخاترة، 2000)

5. البطالة السافرة: وهذا النوع من البطالة ينتج عن عدم قدرة سوق العمل على استيعاب العمالة بالرغم من توفر القدرة والرغبة والقبول في الأجر السائد ففي هذا النوع من البطالة يكون النمو السكاني كبير مما يؤدي إلى زيادة في التدفقات على سوق العمل لا تتناسب مع فرص العمل المتاحة وتظهر هذه البطالة بشكل واضح في فترات الكساد الاقتصادي حيث يكون عدد الباحثين عن العمل اكثر من الفرص المتوفرة في سوق العمل وقد تنشا نتيجة عدم التطابق بين الوظائف المعروضة ونوع الوظائف المطلوبة فهذه البطالة من اكثر أنواع البطالة وضوحا(الأسطل، 2014)

6. البطالة الإجبارية: وتنشا هذه البطالة نتيجة إجبار العمال على ترك العمل نظرا لإفلاس صاحب العمل حيث يتم الاستغناء عن العامل رغما عنه علما بقدرته ورغبته في العمل(زكي، 1998)

7. البطالة الاختيارية: وتعني هذه البطالة وجود عدد من الأفراد قادرين على العمل ولكن لا تتوفر عندهم الرغبة في العمل عند اجر معين ويعود السبب في شيوع هذا النوع من البطالة إلى تحديد سقف لأجر العمل لا يتنازل عنه العامل نظرا لتحديده من قبل النقابات العمالية فأسبابها يعود إلى:

1. الرغبة في الحصول على اجر اعلي مما يدفعه صاحب العمل
2. محاولة الحصول على شروط عمل أفضل وتتناسب مع مؤهلات ورغبات الفرد.
3. تدني قيمة العمل لدى البعض نتيجة النظرة الاجتماعية المتدنية لبعض المهن (القريشي، 2007)

8. البطالة الموسمية أو المؤقتة: تزداد او تنقص حسب موسمية النشاطات الاقتصادية حيث ان الطلب على الايدي العاملة يزداد في موسم النشاط ويقل خارج موسمها، النشاطات الاقتصادية التي تزداد في أشهر معينة وتقل في أشهر اخرى ايضا النشاط

الزراعي حيث يزداد الطلب على الأيدي العاملة في موسم قطف الزيتون والعنب في بعض الدول ويقل الطلب على الأيدي العاملة خارج هذه المواسم(الأسطل، 2014).

آثار البطالة:

للبطالة اثار متعددة على الفرد والمجتمع ومن ويمكن تصنيف اثار البطالة إلى ما يلي:

1. **الآثار النفسية**:

يرى دوليى وبروس (Dooley,Prause, 2000) بان البطالة تؤدي الى:

1. الشعور بانعدام السعادة والرضا.
2. الشعور بالعجز
3. الشعور بعدم الكفاءة الشخصية
4. عدم التوافق الاجتماعي
5. فقدان الدور الاجتماعي

اما فيوري فيسالنين (vuori and Vesalainen,1999) فيرى بان البطالة تؤدي الى:

1. معاناة الفرد العاطل من الضغوط النفسية.
2. الاصابة في الاضطرابات النفسية والشخصية

وقد اشارة دراسة ليندستروم (Lindsterom, 2005) إلى ان العاطلين عن العمل تنتشر لديهم الأمراض النفسية والعقلية واشارة دراسة مورفى و واثناسو (Murphy and Athanassou,1999) ان البطالة تؤثر على الصحة النفسية وخاصة على الشخصية والسلوك التكيفي لدى الفرد وكدت هذا دراسة ارتازكوزوبيناش وكورتزل (Artazcoz, Benach &Cortes, 2004) على وجود ارتباط بين اعتلال الصحة العقلية والبطالة وان تأثير البطالة على الصحة العقلية للرجال اكثر منه لدى النساء وذلك بسبب الدور التقليدي للرجل كمعيل ومسئول عن الأسرة مما يعرضه إلى درجة اعلى من الضغوط النفسية.

3. الآثار الاقتصادية: وتتمثل هذه الآثار في ما يلي (عبدالله، 2006):

أ. نقص الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ما كان يمكن ان ينتجه المتعطلون فيما لو عملوا وبالتالي فان حجم السلع والخدمات المتوفرة في السوق سيكون اقل في حالة وجود البطالة ويزيد هذا النقص مع زيادة حجم البطالة، وارتباطا بذلك سيخسر المجتمع قيمة هذه السلع والخدمات المفترضة ومن هنا سيكون الانتاج ادنى من حالة التشغيل الكامل.

ب.تعطل جزء من راس المال المتمثل بالعدد والآلات وخطوط الانتاج التي كان يشتغل بها هؤلاء العاطلون مما يدل على انخفاض مستوى الانتفاع من الموارد المتاحة للمجتمع وبالتالي ترتبط البطالة بالاستخدام غير الكفوء للموارد وهذا يؤدي إلى التأثير على النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية للأفراد.

ج. هدر الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع التي كان من الممكن الاستفادة منها في إعداد وتأهيل كوادر جديدة تدخل إلى سوق العمل بدلا من إعادة إنفاقها على الكوادر القديمة التي تم تسريحها من العمل

د. زيادة نفقات الدولة من خلال زيادة صرف الإعانات للعاطلين التي تدفعها بعض الدول للمتعطلين التي يمكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر فائدة للمجتمع فيما لو احسن استغلال الموارد البشرية المتاحة فيه وكما انه سيدفع الدولة إلى زيادة إيراداتها العامة من خلال زيادة الضرائب كإمداد العناصر المهمة للإيرادات العامة، او الاقتراض من الداخل والخارج وما يترتب عليه له من اثار سلبيه.

4. الآثار السياسية: من الأضرار السياسية الخطيرة لبطالة القوى العاملة المتعلمة، خاصة خريجي الجامعات والتي تسمى ببطالة المثقفين التجمع وتشكيل منظمات معينة او القيام بالتظاهرات التي تزعزع الاستقرار السياسي، او انها قد تطيح بالحكومات في بعض الدول التي تنتهج الديمقراطية وبالتالي تؤدي إلى عدم وجود استقرار سياسي(العتيبي، 2006)

5. الآثار الاجتماعية: تتمثل الآثار الاجتماعية للبطالة في ما يلي:

أ. حرمان المجتمع من الاستفادة من خبرت أبنائه نتيجة هجرة العقول خارج البلد وعدم الاستفادة منها مع ما صرفت عليه الدولة أموال كبيره.

ب. تؤدي ظاهرة البطالة إلى نشؤ وقت فراغ قاتل لدى العاطلين عن العمل فيلجئون إلى إثارة المشكلات والمنازعات والمشكلات الأسرية والتفسخ والتفكك في العلاقات الاجتماعية (عبدالله، 2006)

ج. الفقر: يعتبر الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد موجودة في أي مجتمع وهو على مستويات وفي صور وأشكال يمكن التعبير عمها من خلال ما يلي:

1. فقر الدخل: ويشير إلى عدم كفاية الموارد لتامين الحد الأدنى لمستوى المعيشة.
2. فقر القدرة: ويشير إلى تدني مستوى قدرات الإنسان ومهاراته وخبراته إلى حد يمنعه من المشاركة في عملية التنمية (كشك، 1997)

يعرف الفقر بأنه حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه وتدني أحوال الإسكان (الحلاق وآخرون، 2009) أما وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية فقد عرفت الفقر المطلق بأنه الحالة التي لا يتوافر فيها للفرد أو الأسرة الحد الأدنى من الإشباع المقبول للاحتياجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية معا والتي يمكن حصرها بحاجة المأوى والملابس والأحذية والتعليم والصحة وحاجة النقل والتي تبقيه حية وتحفظ كرامته الإنسانية وعرفت الفقر المدقع بأنه تلك الحالة التي لا يتوافر فيها للفرد او الأسرة الحد الأدنى من الإشباع المقبول للحاجات الغذائية التي تمكنه من امتلاك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان القدرة على مواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات (الشخاترة، 2000) .

أسباب الفقر:

يرى كل من (الحلاق وآخرون، 2009) بان أسباب الفقر تتمثل في ما يلي:

1. حجم الأسرة: حيث يؤدي زيادة حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة وبالتالي مواجهة حالة من العجز عن توفير متطلبات

الأسرة ذات الحجم الكبير وتزداد حالة العجز باستمرار مما يؤدي إلى حالة من الفقر.

2. التضخم : يؤدي التضخم إلى انخفاض القيمة الشرائية للنقود وبالتالي تأثر دخل الأسرة إلى مرحلة العجز عن اقتناء متطلبات الأساسية للأسرة.
3. عدم كفاءة برامج التصحيح الهيكلي: وهذا من اهم الأسباب التي ادت إلى تنامي الفقر وازدياد معدلاته .
4. النزاعات الداخلية والخارجية: كالحروب وعدم الاستقرار وما ينتج عنه من ضياع فرص العمل وضياع الممتلكات وبالتالي السير محو الفقر.
5. سوء توزيع الدخل والثروات
6. تدني المستوى التعليمي والبطالة.
7. الفساد والبيروقراطية: ويؤدي الفساد إلى:

ا. تقليص وتأخير الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية.

ب. تقليص النمو الذي يتم تكوينه عبر الإنفاق الاستثمارات في البنية التحتية.

ج. رفع كلفة تشغيل المستوى المتوفر من خدمات البنية التحتية.

د. تقليل نوعية ومستوى البنية التحتية وتقلص القدرة على الاستفادة منها.

معدلات البطالة في الأردن Unemployment rates in Jordan:

تشير النتائج في الشكل (3) إلى تذبذب معدلات البطالة في الأردن خلال الفترة 1987-2014 إلا أن التزايد هو الاتجاه العام. وحسب البيانات المنشورة فإن معدل البطالة تراوح بين 1.6% في 1976 و18.8% في الأعوام 1992 و1993. اخذت معدلات البطالة في الانخفاض بعد عام 1993 لتستقر نسبيا حول 12% حتى العام 2011. ويرجع انخفاض معدلات البطالة في بداية السبعينيات إلى هجرة العمالة إلى دول الخليج بشكل كبير بحثا عن فرص تشغيل. وقد ساعدت الهجرة على تخفيف تأثير البطالة على الاقتصاد الأردني بشكل عام وعلى الأفراد بشكل خاص.

الشكل (3)

معدلات البطالة في الأردن 1987-2014

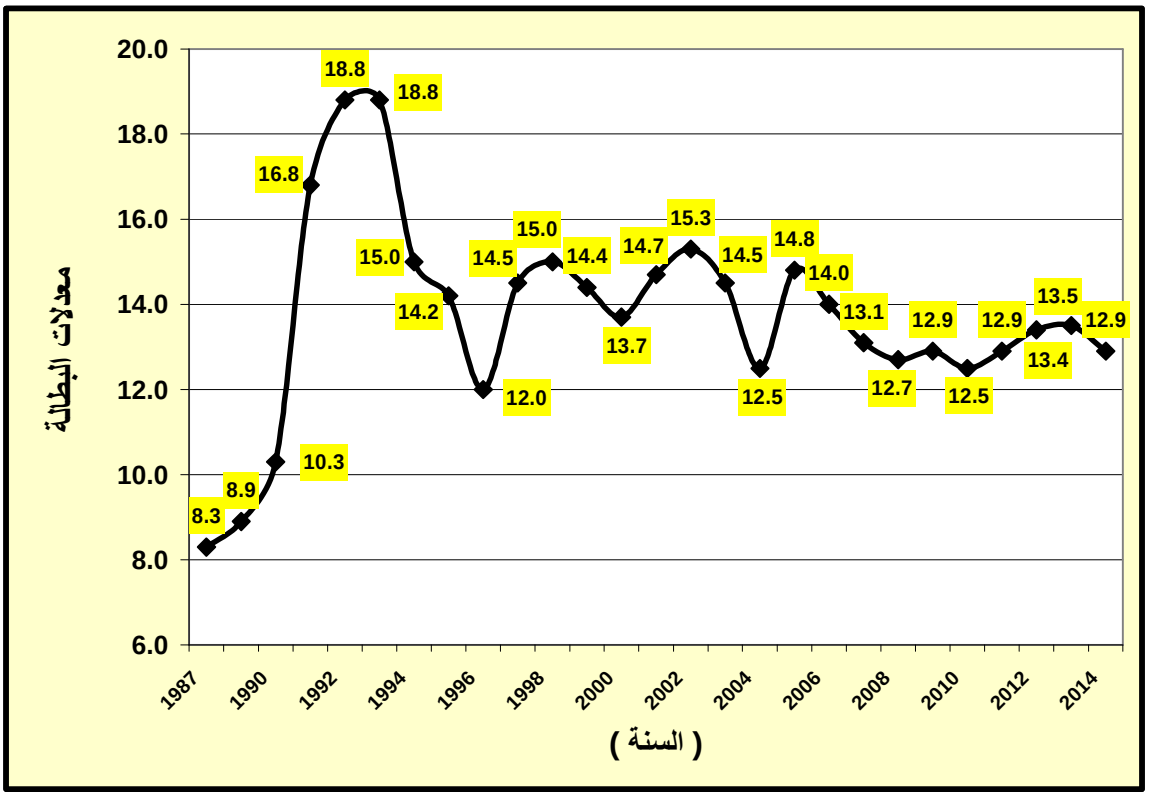

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة: مسح العمالة والبطالة، (مديرية الإحصاءات الاقتصادية، 2010، 2011، 2014).

ويلاحظ من الشكل (3) بأن الاقتصاد الأردني قد أخذ بالازدهار واستعاد حيويته خلال الفترة (1974-1984) نتيجة حظر تصدير النفط العربي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع العوائد النفطية حوالي أربعة أضعاف. وكان من نتائج ذلك ازدياد الطلب على العمالة الأردنية بشكل كبير ما جعل سوق العمل الأردني يعاني من نقص في الأيدي العاملة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدلات البطالة وارتفاع الأجور المحلية، وزيادة حجم الحوالات المالية، وارتفاع الطلب على العمالة الوافدة من الدول العربية المجاورة لسد العجز في سوق العمل الأردني، حيث ارتفع حجم العمالة الوافدة من بضعة مئات في السبعينيات إلى ما يزيد عن ربع مليون عامل (وزارة العمل،

2012). إلا أن هذا الحال سرعان ما يتغير باتجاه الأسوأ منذ بداية العام 1983 نتيجة تراجع أسعار النفط. فقد أخذت العمالة المهاجرة بالعودة إلى الأردن. ونتج عن ذلك ارتفاع معدلات البطالة وتراجع حجم الحوالات العمالية.

وشهد الاقتصاد الأردني عاصفة أخرى كان لها الأثر السيئ نتيجة حرب الخليج الثانية (1990) كان من نتاجها عودة موجة من الأردنيين العاملين في دول الخليج خاصة دولة الكويت التي تقرب من ثلث مليون نسمة. وكان أثر ذلك على الاقتصاد الأردني زيادة الضغط على البنية التحتية، والخدمات الاجتماعية، وارتفاع معدلات البطالة. أما الموجة الثالثة فكانت نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية وما رافقها من ربيع عربي ولجوء العديد من الأراضي السورية إلى الأردن حيث تسربت الكثير من العمالة السورية غير النظامية إلى السوق الأردني واحتلال جزء كبير من حصة السوق خاصة في مجال العمل المهني واليدوي (المحادين، 2014).

الجريمة:

تعد الجريمة ظاهرة إنسانية واجتماعية رافقت المجتمع البشري منذ نشأته وعانت منها الإنسانية على مر الزمان، وأثرها السلبي يصيب المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، وتهدد أمن الإنسان والمجتمع على حد سواء في كيانهما ووجودهما، فالجريمة ظاهرة في أي مجتمع تتصل ببنائه وطبيعته، ولهذا فهي جزء من وظائفه، تستمر وتتطور كما تتطور الحياة الاجتماعية (بشير، 2009؛ طالب، 2002) . فهي ظاهرة اجتماعية وخلقية وسياسية واقتصادية قبل أن تكون حالة قانونية، فهي تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمع، فهي نتيجة لحالة الصراع بين الفرد والمجتمع (الجميلي،2001) ومع تعقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية فقد تعقدت وتطورت الجريمة من حيث طرق وأساليب ارتكابها حتى أصبحت تتخذ أنماطا تتماشى مع البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي ظل العولمة، فقد تفاقمت الجريمة وأصبحت عابرة للحدود حيث يمكن للفرد أن يرتكب السلوك الجرمي في أي مكان في العالم، ولا توجد حدود عالمية للجريمة، وخصوصاً

مع وجود الانترنت، وشبكات الاتصال العالمية، ولم تعد تقتصر الجريمة على دولة بحد ذاتها، وإنما أصبح العالم مسرحاً لها (الدراوشه، 2014) فهي توجد بنسب مختلفة في كافة المجتمعات البشرية، مهما واختلاف وتباينت بناها الاجتماعية وأنظمتها الاقتصادية والثقافية، فقد استحال وجود مجتمع على وجه البسيطة يخلو منها، وقد حاولت مختلف لأنظمة السياسية والقضائية والاجتماعية مواجهتها من اجل الخلاص من شرها، إلا أن وجودها، بقدر وبحدود ضيقة، أمر حتمي، يفرضه تطور المجتمع، وحركته الدائبة نحو الزيادة والنمو والتطور، والسعي لإشباع الحاجات الإنسانية المتزايدة، فهي تجعل من القانون والأمن والقيم والأعراف الاجتماعية، والعدالة غاية منشودة إلا ان تجاوز ظاهرة الجريمة حدودها الطبيعة، وزيادة انتشارها، وتعدد أنماطها، هو ما شغل بال العلماء والمفكرين، ورجال الدين والمصلحين الاجتماعيين، والسياسيين ورجال القانون، ودفعهم للاهتمام بدراستها؛ من أجل التنبؤ بها، وضبطها وحصرها في حدود ضيقة؛ للحد من استفحال آثارها السلبية المقوضة لأمن المجتمع واستقراره، والمعطلة للتنمية والتغير الاجتماعي الايجابي، خاصة في عصرنا الحاضر وقد بدأت محاولة تحليل العوامل المكونة، والمسببة للجريمة بأسلوب علمي مبكرا، مع نشر سيزار بيكاريا (CesarBecria) مقالاته عن الجريمة والانحراف عام (1764)، واستمرت في التطور حتي عام (1832) ، الذي بدأت فيه الدراسة العلمية للجريمة والانحراف بطابع اجتماعي على يد العالم كيتيليت (Quetelet)، وتتابعت الدراسة العلمية للجريمة والإنحراف، إما على أسس اجتماعية، أو نفسية، أو بيولوجية، وأصبحت مجال دراسة علوم مختلفة: كعلم الاجتماع، الذي اهتم بدارسة الظروف والشروط الخارجية المحيطة بالفرد، التي من خلالها تحدد العوامل المؤثرة والمسببة لظاهرة الانحراف عن السلوك المقبول اجتماعيا؛ وعلم النفس، الذي درس السلوك المنحرف بناء على متغيرات تحدث داخل الفرد(الجعافرة، 2012)

وتعددت النظريات الاجتماعية والنفسية، والبيولوجية التي حاولت تقــديم رؤى واضحة، تفسر العوامل والمسببة للسلوك المنحرف، وكان لكل اتجاه أسسه التي أنطلق

منها لتفسير تلك الظاهرة الإنسانية حيث ركز البعض على الظروف الاجتماعية والبعض الآخر على العوامل البيئية والاقتصادية في حين ركز البعض على التكوين البيولوجي (الشاذلي، 2006) غير أن تلك التفسيرات اصطدمت بعوائق كثيرة، منها: الظروف المتنوعة، التي يعيشها كل مجتمع، إضافة إلى التنوع الثقافي، وتعدد العوامل التي تؤثر، السلوك الإنساني، ناهيك عن تغير الاستجابة الإنسانية بين لحظة وأخرى، وقد نتج عن اختلاف التفسيرات صعوبة إيجاد نظرية عامة قادرة على تفسير الجريمة والانحراف، في كل مكان، وفي ثقافات مختلفة، حتى بات الاختلاف التفسيري في تباين تفسير ظاهرة الجريمة داخل الثقافة الواحدة، والمنطقة الواحدة(الجعافرة، 2012)

تعريف الجريمة:

للجريمة أسبابها الموضوعية والذاتية التي تتجسد في المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والحضارية والقيمية والنفسية والبيولوجية ولكل من هذه العوامل والأسباب مدارسها التي تتبنى نظريات وطروحات مختلفة عن الأخرى ولها زعمائها ومؤيديها(الحسن، 2008) أما (الوريكات، 2008) فيرى أن الاختلافات بين المنظرين في تعريف الجريمة فيعود إلى ما يلي:

1. درجة التطور المعرفي والإنساني
2. الايدولوجيا والفكر السياسي ومثال ذلك الفكر الاشتراكي الذي انطلق من اعتماد المادية التاريخية مرجعية في تفسير الظواهر الاجتماعية
3. حركات التحرر في العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية وحركات التحرر في الغرب وحركات الطلاب في أمريكا وفرنسا وبريطانيا.
4. العوامل الثقافية وبناء على هذا العامل فقد تم تعريف الجريمة انطلاقا من:
   أ. التعريف القانوني – الاجتماعي
   ب.التعريف الثقافي
   ج. تعريف الاتفاق القانوني

د. التعريف الإحصائي.

هـ. تعريف الوصم.

و. التعريف الطوباوي-الفوضوي.

ز. تعريف الحقوق الإنسانية.

ومهما كانت الأسس التي ينطلق منها الباحث، فقد عرفت الجريمة "بأنها النشاط او الفعل السلبي الذي يخرج عن القانون والأخلاق والقيم المتعارف عليها في المجتمع"(الحسن، 2008) وعرفت أيضاً بأنها" فعل مقصود يخرق القانون الجزائي ويرتكب بدون مبرر وتعاقب عليه الدولة(الوريكات، 2008)، وعرفت أيضاً بأنها" السلوك الذي يخرق قانون العقوبات" وعرفت أيضا بأنها" كل سلوك مضاد للمجتمع، او كل فعل يتنافى مع روح المجتمع ومبادئه الاجتماعية" وعرفت ايضا بأنها" كل فعل او امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة"(القريشي، 2011) وقد عرف اميل دوركايم الجريمة بأنها " الفعل الذي يقع مخالفا للشعور الاجتماعي" فالجريمة وفقا لهذا التعريف نتيجة لعدم التزام الفرد بقيم المجتمع، ومبادئه، ومعاييره التي تعبر عن التماسك والتضامن الاجتماعي (حمودة وزين الدين، 2007) ويعرفها (الحياري، 2010) بأنها "فعل أو الامتناع عن فعل يصدر عن إنسان مسئول ويرتب علية القانون عقابا أو تدبيرا احترازيا" فأي تعريف للجريمة فلا بد وان ينطلق مما يلي:

1. ثقافة المجتمع.
2. سلوك الفرد ذاته.
3. الجماعة الأولية والثقافة الفرعية، التي ينتمي لها الفرد (دويدار، 1995)

العوامل الدافعة إلى ارتكاب الجريمة:

نال البحث في مصادر والأسباب والعوامل الدافعة إلى ارتكاب الجريمة، وسبر أغوارها اهتمام العلماء والباحثين، ورجال السياسة، لما له من تأثير على واقع ومستقبل الإنسان والمجتمع، ويتمثل اثر الجريمة وخطورتها في تعكير صفو الأمن والنظام، وإضعاف القيم الاجتماعية، التي يحاول كل مجتمع للمحافظة عليها، عدا عن الأضرار،

التي تسببها الجريمة في بناء الأسرة، وتجعلها عاجزة عن أداء وظائفها المعتادة؛ مما يؤدي إلى تفشي وتفاقم الأمراض الاجتماعية والنفسية، إضافة إلى خسارة الفرد من خلال سجنه او وقوعه ضحية للجريمة بوصفه طاقة منتجة في تنمية المجتمع وتطوره، وتستهلك الجريمة جزء كبير من موازنة الدولة وذلك من خلال إنفاق جزء من الدخل القومي للدولة على إنشاء المؤسسات والبرامج الإصلاحية وبناء اجهزة الضبط ونظام العدالة الجنائي (مصطفي،2011).

فالعوامل التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة لا تخرج عما يلي:

1. العوامل البيولوجية: فهي تفسر الجريمة بناءً على خصائص وصفات جسمية خارجية أو داخلية، تتمثل في خلل جيني، أو كيميائي، أو عصبي، أو فسيولوجي.
2. العوامل النفسية (السيكولوجية): فهي تؤكد على ان اسباب الجريمة ذات أصول نفسية، تتمثل في خلل في الشخصية، أو التكيف الانفعالي والاجتماعي أو نتيجة للتخلف العقلي.
3. العوامل الاجتماعية البنائية: وتتمثل هذه العوامل في التغيرات البنائية والنسقية.
4. العوامل النفسية الاجتماعية (العملياتيه): فتؤكد هذه العوامل عل دور المتغيرات المعرفية في سياق الجماعة التي يعيش فيها لفرد(الجعافرة، 2012)

أنماط الجريمة:

تتمثل مظاهر الجريمة وأنماطها في ما يلي:

1. السلوكات الجرمية المتمثلة في عدم الولاء للجماعة، والارتداد عن معاييرها، وتشمل: الثورة، والتحريض ضد الأنظمة السياسية والأيديولوجية، خيانة وإفشاء أسرار الدولة، والتهرب من الخدمة العسكرية، وتدنيس علم الدولة، والتخلي عن الجنسية، والتجسس.

2. السلوكيات الجرمية المتمثلة بالاقتحام والتدخل، والاستيلاء على ما يملكه الغير، وتشمل السرقة السطو، والاغتصاب، والقتل، واختلاس النظر أو استراق السمع، والتزوير.
3. السلوكيات الجرمية المتمثلة بالطيش، وعدم العقلانية وتشمل البغاء، والجنسية المثلية، والسفاح، البهيمية (ممارسة الجنس مع الحيوانات)، والزنا، والجنس الجماعي، وتبادل الزوجات، ولعب القمار، وتعاطي المخدرات، وإدمان الكحول.
4. السلوكيات الجرمية الشاذة والغريبة النمط، والمعبرة عن السلوك العقلي، والنفسي المرضي، وتشمل العيش على طريقة الهبيين، والكلام الخالي من المعنى، وأكل لحوم البشر، والفتيشية المتمثلة بعبادة الأشياء والتعلق بها، وحياة العزلة.
5. السلوكيات الجرمية اللامسؤولة، وتشمل هجر العائلة، وعدم دفع الدين، والسلوكيات المنافية لأخلاق المهنة، والتخلي عن أداء الدور، وسوء الأمانة، والغش في المعاملات التجارية.
6. السلوكيات الاغترابية، أو الانسحابية، وتشمل عدم المشاركة في الأنشطة الاجتماعية: كالتسول، والتشرد، والعيش في الشوارع، والزهد، والتنسك، والبطالة الدائمة، وعدم الرغبة في البحث عن عمل، والاعتماد على الإعانات والمساعدات، والانتحار.
7. السلوكيات الجرمية المتمثلة في الغش، والتضليل، وتشمل: الأنانية، والكذب، واستغلال الضعفاء والعجزة.
8. السلوكيات الجرمية المتمثلة في الإزعاج، وإقلاق الراحة العامة، وتشمل: إثارة الصخب، والتشويش على الآخرين، المشاجرة بين الأحياء في ساعات متأخرة من الليل، والمجادلة بصوت مرتفع.
9. السلوكيات التي تتصف بالحماقة، والخشونة، والفظاظة، وتشمل: التدخين في الاماكن العامة، في غير المكان المخصص لذلك، وإلقاء النفايات في غير مكانها، وعدم استخدام الأماكن المخصصة لعبور ومسير المشاة كالجسور، وخطوط

العبور(المحادين، 2014) اما (القريشي، 2011) فيرى بان التنميط الاجتماعي للجريمة ومظاهرها يتمثل في ما يلي:

1. الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات، وتتمثل في: السرقة، أو الحرق، او الإتلاف.
2. الجرائم المرتكبة ضد الإنسان، وتشمل: القتل، والإيذاء، والاغتصاب، أو هتك العرض.
3. الجرائم المرتكبة ضد النظام العام، مثل: جرائم الترويع، وإشاعة الفوضى، والتخريب، وإقلاق الراحة العامة، وجرائم أمن الدولة، كالجرائم الاقتصادية، والخيانة.
4. جرائم ضد الدين، وتشمل الاعتداء على أماكن العبادة، أو سبّ الذات الإلهية.
5. جرائم ضد الأخلاق، مثل: عرض الأفعال الفاضحة، والخادشة للحياء.
6. جرائم ضد المصادر الحيوية في المجتمع، مثل: الاعتداء على ثروات المجتمع سواء كانت غابات أم مياه او الصيد الجائر بلا رخصة.
7. جرائم ضد الأسرة تتمثل بالخيانة الزوجية، وإفساد الرابطة الزوجية، والعنف ضد الزوجة والأبناء أو العكس، وإهمال الأطفال.

البطالة والجريمة:

تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المسئولة عن السلوك الإجرامي في المجتمع حيث ان ظاهرة الجريمة لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع فهي ردود فعل للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأفراد والجماعات، وكما أن الجريمة تزداد في فترات الهبوط والكساد الاقتصادي وفي فترات التحولات الاقتصادية السريعة التي يشهدها المجتمع، فالعلاقة بين البطالة والسلوك الجرمي تكاد تكون علاقة طرديه قوية فيلجا العاطل عن العمل إلى إشباع حاجاته الضرورية من خلال طرق غير مشروعة من خلال ارتكاب جرائم الاعتداء على الأموال أو الاتجار في المواد المخدرة او امتهان القوادة والدعارة للأنثى او الانطواء للعمل تحن العصابات الاجرامية والحركات المتطرفة التي توفر سبل

العيش الكريم الذي (الوريكات، 2008) اما الصلة غير المباشرة للبطالة في الجريمة فقد تتضح من خلال تفكك الأسرة وتصدعها والطلاق الناتج عن عدم القدرة على الإنفاق أو رغبة الشريك في العيش حياة كريمة وهذا يؤدي تشرد الأبناء والبحث عن جماعات توفر لهم ما فقدوه في الأسرة ومن عوامل الخطر التي تنجم عن البطالة فيما إذا استمرت الحياة الأسرية فهي امتهان أفراد الأسرة للنشاطات الاجرامية التي تتراوح بين إدارة منازل البغاء وامتهان القوادة والاتجار في الممنوعات (الشاذلي، 2006) اما ليفري (Lafree,1998) فقد أشار إلى ان الارتفاع الكبير لمعدلات الجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الستينات فيعود إلى ارتفاع معدلات البطالة الأمر الذي ادى إلى تقليص وتراجع دور الأسرة كمؤسسة غير رسمية للضبط الاجتماعي وقد أشار بريت(Britt, 1994) في دراسته عن العلاقة بين الجريمة والبطالة خلال الفترة من 1958- 1990 إلى أن سوء الأوضاع الاقتصادية مسئول بشكل كبير عن ارتفاع معدلات الجريمة. فالبطالة كأحد المؤشرات الاقتصادية ظاهرة اجتماعية اجتاحت العالم برمته فلم تفلت منها دولة متقدمة أو نامية وهي مشكلة مزمنة تشل جزءا كبيرا من افراد المجتمع الذي تصيبه وهي مؤشر على درجة التخلف الموجودة في المجتمع فكلما زاد عدد العاطلين عن العمل زادت درجة تخلفه (الطراونة، 2008)

ويتضح دور البطالة في السلوك الجرمي من خلال:

1. اضطراب العلاقة الاجتماعية ما بين العاطل عن العمل والوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه.
2. عدم التزام العاطل عن العمل في قيم المجتمع وذوبان العوازل التي تحد من ارتكاب العاطل عن العمل للجريمة.
3. معاناة العاطل عن العمل من مشاعر الإحباط والخيبة واليأس الأمر الذي يزيد من الضغوط النفسية علية وبالتالي تكثيف عوامل الضياع وعدم الاستقرار لديه.

معاناة العاطل عن العمل من مشاعر الاستبعاد الاجتماعي والاغتراب الأمر إلا وقد اشار بونجر (Bonger) إلى أن جذور الجريمة (الجرائم الاقتصادية الواقعة على

الأموال تكمن في النظام الرأسمالي الذي يقوم على المنافسة والاحتكار التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة من اجل تحقيق وإشباع حاجاته وان الملكية تثير دافع الفرد الجرمي وخاصة عندما يفتقدها الفرد (السمري، 1992). إن حرمان الفرد من عمله وعدم حصوله على دخل يكفي لإعالته مع عائلته قد يدفعه إلى إتباع أساليب غير مشروعة في الحصول على دخل كالسرقة والقتل وغيرها وبالتالي فان زيادة هذه الحوادث ستعمل على زعزعة الاستقرار الاجتماعي بشكل عام من جهة وما يترتب عليها من ضرورة في زيادة نفقات الدولة لتوفير حماية اكبر للأمن الداخلي من جهة أخرى (عبدالله، 2006) فالبطالة مشكلة تنتج مشكلات اجتماعية ونفسية كثيرة كالقلق والاضطراب والتوتر للأفراد والجماعات وتنتج أيضا نماذج كثيرة من الانحراف والإجرام والإدمان على المخدرات والمسكرات ولها أثار مدمرة على الدخل القومي الذي ينعكس على استقرار الدولة بشكل عام والأسرة والمجتمع بشكل خاص (القريشي، 2011)

أنماط الجرائم المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل:

تتمثل لعلاقة بين الدورة الاقتصادية(الكساد والرخاء الاقتصادي) فيما يلي:

1. ترتفع الجريمة أثناء دورات الكساد الاقتصادي
2. تنخفض الجريمة خلال دورات النمو الاقتصادي العادي
3. ترتفع الجريمة إثناء الرواج الاقتصادي حيث ان الجرائم ضد الممتلكات تـــزداد في فترة الكساد الاقتصادي بينما تزداد الجرائم ضد الأشخاص في فترة الرخاء وقد تم تفسير تلك النتيجة بان الحاجة الاقتصادية للأفراد تدفعهم إلى السرقة بينما الرفاهية أثناء فترة الرخاء تدفع الأفراد إلى توجيه عدوانهم نحو الآخرين فتزداد جرائم الاعتداء على الأشخاص(القريشي، 2011) لذا فان جرائم العاطلين عن العمل تتمثل في ما يلي:

1. الجرائم الاقتصادية: السرقة والسطو والنشل وسرقة السيارات.

2. الجرائم ذات العلاقة بالأمن الاجتماعي: تعاطي المخدرات والخمور، الاتجار في المخدرات، الاغتصاب العنف الأسري سوء معاملة الأطفال
3. التطرف والإرهاب، فقد أظهرت العديد من دراسات علم الاجتماع الجنائي ان هذه الجرائم (الاقتصادية وذات العلاقة في الأمن الاجتماعي والتطرف والإرهاب) ترتبط في البطالة اضافة إلى جرائم التهريب، فالبطالة تؤدي إلى انحلال الروابط الاجتماعية التي تربط العاطل بالآخرين في المجتمع الذي يعيش فيه ونؤدي ايضا إلى انهار القيم نتيجة فقدان العمل وعدم الشعور بأهميته الاجتماعية وحتى يحصل العاطل عن العمل قيمة اجتماعية تتلاءم مع ظروفه وتتناسب مع عزلته الاجتماعية بحيث تصبح مبررا لسلوكه الإجرامي بما تحمله من قيم وتقاليد اجتماعية (ماهر، 2000).

إن المساهمة الايجابية للتنمية من خلال خلق التمكين والتحصين الاجتماعي ضد الجريمة يتضح من خلال توسيع المجالات امام الناس وزيادة وعيهم بحقوقهم وبحقوق الآخرين واستثمار طاقتهم وقدراتهم من خلال التعليم والتدريب وخلق فرص العمل وتطوير نظام العدالة الجنائية ومعالجة الأسباب الدافعة إلى للجريمة كالفقر والبطالة مما يقلل من فرصة ارتكاب الجريمة فالتوزيع العادل للثروة في المجتمع يخفض الصراع الاجتماعي ويخفض بالتالي من الجريمة فالاستقرار الاقتصادي يقلل من احتمالية زيادة معدلات الجريمة حيث أشارت نتائج الدراسات إلى أن نسبة جرائم التعدي المقرونة بالقوة في الدول المتقدمة والصناعية تنخفض مع الاستقرار الاقتصادي وأشارت أيضاً الدراسات إلى وجود علاقة سلبية بين دليل التنمية وجرائم السرقة والسطو والتعدي (البداينه، 2009) أما (الجوهري والسمري، 2011) فيروا بان هناك علاقة ايجابية بين البطالة والمشكلات التي يواجهها الفرد سواء كانت هذه المشكلات على المستوى الفرد والأسري والمجتمعي فالعاطلون عن العمل يشعرون بالقلق والعصبية والضياع الإحباط والعزلة والاكتئاب والشعور بالدونية والندم على التعليم اذا كان متعلما ويميلون إلى التشاؤم وفقدان الثقة في النفس والشك في المعتقدات الدينية والميل إلى التطرف

والتعصب ومقاومة السلطة كما نشير نتائج دراستهم إلى وجود علاقة بين البطالة والمشكلات الأسرية والتي تتمثل في كثرة الشجار داخل الأسرة سواء كان بين الأخوة أو مع الوالدين ولجوء الاسرة إلى الاستدانة وحدوث الطلاق السخط على الأسرة كما تبين ان هناك علاقة بين البطالة والمشكلات الاجتماعية كالجريمة والانحراف مثل السرقة، وتعاطي الخمور وتعاطي المخدرات والاتجار بها وترويجها الانحرافات الجنسية وممارسة البغاء او الترويج له.

أما دوركايم (Durkhiem) فقد رأى بان التغيرات الاجتماعية المفاجئة سواء كانت ناشئة عن الأزمات او الازدهار الاقتصادي تودي إلى خلال واضطراب في التنظيم الاجتماعي وبالتالي يؤدي إلى نشوء حالة من اللامعيارية بحيث تصبح المعايير القديمة غير قادرة على ضبط المجتمع وخاصة مع عدم تشكل معايير جديدة وهذا يخلق حالة من الفوضى المتمثلة في الجريمة (Lin, 2011) فتصدع وفقدان المعايير نتيجة انتقال المجتمعات من مرحلة التضامن الآلي إلى مجتمعات صناعية تسودها عدم وجود عدالة اجتماعية وتفاوت في الدخل وعدم قدرة النظام الاقتصادي على خلق فرص عمل تفقد النظام الاجتماعي معاييره الاجتماعية وتخل في وظائفه وبالتالي اظهر ما يسمى في حالة الاغتراب والتي تضعف الضوابط الاجتماعية التي تساهم في رفع معدلات الجريمة (Robertson.1987).

فالعوامل الاقتصادية من العوامل التفسيرية المهمة للجريمة، حيث أن تتبع معدلات الجريمة يشير أن العامل الاقتصادي له دورا مهما وخاصة جرائم السرقة والسطو المسلح على البنوك والمحال التجارية وجرائم الدعارة وكثير من جرائم الزنا، فدور العامل الاقتصادي إما أن يكون سبب أو نتيجة، فلا يمكن فصل الجريمة عن الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأفراد والجماعات، فدراسة مؤسسة أنقذوا الطفولة (Saving The Children) أشارت إلى أن كثيرا من الأطفال في أوروبا معرضين للتورط في السلوكيات الجرمية وخاصة تجارة الجنس بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تدفعهم إلى ممارسة تلك السلوكيات من اجل الحصول على الحاجات

الأساسية وتوفير السكن (Hodjson,1994). ان معدلات الجريمة ترتفع في فترة التحولات الاقتصادية السريعة، فالنظام الاقتصادي وما يحتويه من عوامل مادية له مسؤولية مباشرة وغير مباشرة عن الجريمة فالفقر والحاجة الاقتصادية والحرمان المادي وانخفاض مستوي الدخل تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة (احسان، 2008).

النظريات المفسرة لأثر البطالة في السلوك الجرمي:

1. نظرية الضغوط العامة اجينو(Agnew):

تعتبر هذه النظرية الجريمة بأنها هي محصلة للضغوط التي يعتبرها الفرد بأنها ظالمة وتكون هذه الضغوط مركزه ولكن هناك سمات شخصية للفرد الذي يميل إلى الانحراف فهو يتصف بصفات تجعله اكثر قابلية للانحراف(ضبط ذاتي المنخفض) والعيش في بيئة تشجعه على الانحراف سواء كانت هذه الضغوط (ضغوط شخصية او موضوعية او بالإنابة او متوقعة) فالضغط وبغض النظر عن مصدرها او نوعها تؤدي إلى شعور الفرد في بمشاعر سلبية مثل: (اليأس والإحباط والخوف) يتزامن معها تكيف سلبي يؤدي إلى انحراف الفرد ويخرجه عن السواء من جميع النواحي سواء كانت عاطفية ام معرفية وسلوكية، أن تفسير اجينوا(Agnew) للجريمة هو تفسير نفسي، نظرا لاستخدامه متغير الإحباط، الذي يشير إلى الحالة النفسية، التي يمر بها الفرد نتيجة عدم قدرته على تحقيق أهدافه منها الحصول على فرصة عمل والمشاركة في قوة العمل، وأيضا يصنف كأحد التفسيرات الاجتماعية البنائية لأن البناء الاجتماعي الذي يطالب الفرد بجعل العمل له قيمة من خلال توفير فرص العمل مصدر الإحباط نتيجة للتفاعل الاجتماعي مع الآخرين، والذي يمارس ضغوطا على الفرد فاجبنوا اعاد تعريف الضغوط وحدد الضغوط التي تولد المشاعر السلبية كمصدر يدفع إلى الانحراف ودمج العوامل اللازمة في النظرية لتوضيح الفروق بين الأفراد في التكيف للضغط الفردية (Jang and Johnson, 2003) .

ويعرف اجينوا (Agnew,1992) الضغوط بمجموعة من المثيرات او الحوادث او الظروف غير المحببة من قبل الفرد، اما الأنومية (Anomie) فيعرفها اجينو

(Agnew) بأنها: حالة الفرد النفسية في ظروف ضغوط البناء الاجتماعية وأيضا مستوى ضغوط الفرد في حين عرف الأهداف المغلقة بأنها قوى خارجية تمنع الفرد من تحقيق رغباته وطموحاته، وقد حدد اجينوا في نظريته بان مصادر الضغوط تتمثل فيما يلي:

1. عدم قدرة الفرد على تحقيق اهداف ذات قيمة ايجابية ومن العوامل الرئيسية الناتجة عن تحقيق الأهداف الايجابية:
   أ- التعارض بين الوسائل والأهداف الحاضرة والمستقبلية.
   ب- وجود فجوة بين التوقعات والانجازات الفعلية.
   ت- ج. وجود فجوة بين ما يراه الفرد شئ واقعي وعادل والنتائج الحقيقية التي يحصل عليها.

فالجريمة لا تنتج بشكل كبير عن عدم قدرة الفرد على تحقيق اهداف ذات قيمة ايجابية ولكن من عدم قدرة الفرد على التخلص والهروب من الظروف المؤلمة.

2. تغيير مثيرات ذات قيمة ايجابية للفرد والمثيرات الايجابية وهي اشياء ذات قيمة لدى الفرد تشجعه وتعززه (فقدان عزيز يقدم دعما اجتماعيا او وظيفة او تغيير مكان السكن) فهذه الخبرات تهدد معايير الفرد.
3. التعرض إلى مثيرات سلبية : وهي احداث تعارض وتؤذي حياة الفرد (2006 ، Gullions)

وتصنف الضغوط الاجتماعية التي تدفع الفرد إلى الانحراف فيما يلي:

1. ضغوط موضوعية: وهي الضغوط التي توجد في البيئة التي يعيش فيها الفرد ويعاني منها شريحة واسعة من الناس وهي مكروهة من معظم الأفراد.
2. ضغوط ذاتية: وهي الضغوط الناشئة عن الحوادث والظروف والخبرات والتجارب الشخصية التي مر بها الفرد شخصيا وهي مكروهة من الشخص ذاته كونها نابعة من خبراته ومعاناته وهي التي ترتبط بشكل كبير مع انحراف الفرد.

3. ضغوط بالإنابة: وهي الضغوط التي مر بها الأشخاص الـذين يحيطـون بـالفرد، وتفعل فعلها بالفرد من خلال مشاهدة الآخرين يعانون منها.
4. الضغوط المتوقعة : وهي الضغوط التي يتوقع الفرد ان يعاني منها اما نتيجة لخبرة سابقة أو خبرة حالية مستمرة (القطيطات، 2011).

فالإحباطَ الذي يدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة ينتج عن :

1) الفشل في تحقيق الأهداف الإيجابية نتيجة وجود عوائق تمنع الفرد.
2) تغير مثيرات ذات قيمة إيجابية، والحرمان من تحقيق الإنجازات او فقدان حوافز ذات قيمة ايجابية فقد ينتج الضغط عن فقدان مصدر الدعم الاجتماعي الايجابي مثل فقدان فرصة عمل أو الطرد من مكان العمل يدفع الفرد إلى محاولة إيجـاد بديل او الانتقام ممن افقده فرصة العمل.
3) مواجهة مثيرات سلبية: ومن هذه المثيرات التي تشكل ضغوطا علـى الفـرد خبرات البطالة أو التهميش في العمل التي تحد من تحقيق الأهـداف المرغوبـة والتميز(Agnew,2001).

فهذه النظرية تري بان دور البطالة في الجريمة يأتي من خلال اليأس والإحباط الذي ينتج عن عدم حصول الفرد على عمل يحقق من خلالها اهدافة ورغباته ويـشبع حاجاته النفسية والاجتماعية.

2. **نظرية الفرصة (كوهن وفيلسون)**(Kohn and Felson)

توضح هذه النظرية دور البطالة في حدوث الجريمة من خلال ما يلي :

1. وجود الهدف المناسب توفر اهداف وأشياء يمكن سرقتها الاستفادة منها
2. المجرم ذو الدافعية: شخص عاطل عن العمل
3. غياب الرقابة : عدم توفر وسائل حماية والرقابة قد تكون رسمية مثل عدم وجود شرطه او غير رسمية مثل غياب اصحاب المنزل او ادوات المراقبة الالكترونية مثـل سيارة مفتوحة (الوريكات، 2014).

فهذه النظرية تفسر وقوع ما يسمي بالجرائم الاقتصادية او جرائم الملكية مثل السرقة والسطو والاحتيال والابتزاز فتوفر هدف مناسب يسهل سرقته او الاحتيال علية او ابتزازه نقص في توفر وسائل الحماية مثل غياب الدوريات الامنية او وسائل الحماية الالكترونية مع توفر شخص مدفوع للجريمة والشخص المدفوع هنا هو عاطل عن العمل غير قادر على تلبة مطالبه الشخصية او الأسرية.

3. **نظرية الروابط الاجتماعية(هيرشي)** (Hirsch)

يرى هيرشي بأن مصدر الجريمة فشل الفرد في الارتباط مع المجموعات الاجتماعية (المجتمع، العائلة،المدرسة، الاقران) فهذه النظرية تركز على الروابط الاجتماعية التي تربط الفرد في المجتمع فضعف هذه الروابط واستمرارها ضعيفة يدفع الفرد إلى الجريمة وتتمثل الروابط التي تحد من ارتكاب الفرد الجريمة في حال اشباعها ما يلي:

1) الارتباط: ويشير هذا المصطلح إلى اهتمام الفرد بالآخرين حيث ان تطوير الضمير الاجتماعي وقبول المبادئ الاجتماعية يتوقف على بناء ارتباطات ايجابية مع الآخرين ومن اهم هذه الارتباطات العلاقة مع الوالدين وألآقران والمدرسة وبيئة العمل ففي حالة الميل اللى إلى ارتكاب الجريمة يدل على ان الارتباطات بين المنحرف والمجتمع ضعيفة او معدومة.

2) الالتزام: ويشير هذا المصطلح إلى الوقت والجهد الذي يبذله الفرد في تنفيذ لأنشطة سواء كانت اجتماعية او اقتصادية فبناء التزاما قويا في الحياة أو الممتلكات أو السمعة يجعل الفرد أقل ارتكابا للأعمال التي تعرض نركزه الاجتماعي للنقد ونقص الالتزام بالقيم التقليدية نتيجة عدم وجود فرصة عمل يجعل الفرد اكثر ميلا لارتكاب الجريمة، فعدم وجود فرصة عمل لدى الفرد تضعف الالتزام بقيم المجتمع.

3) المشاركة: وهذا يشير إلى الحالة التي يشعر العاطل عن العمل بالاغتراب والاستبعاد عن مجتمعه نتيجة لعدم اشتراكه في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

4) الإيمان: ان اعتقاد وإيمان الفرد بقيم المجتمع الذي يعيش به ويشاركه في نظامه ألأخلاقي يجعله اكثر احتراما للقيم الإنسانية السائدة فيه، اما إذا شعر العاطل عن العمل بالظلم وعدم قدرة البناء الاجتماعي والاقتصادي على توفير الحياة الكريمة له من خلال تزويده بعمل يرسخ الايمان في داخله يؤمن بان المجتمع لا يستحق الاحترام. فهذه النظرية تؤكد على إن الجريمة نتيجة لتضعف الرابطة ما بين الفرد، والمجتمع، ومن أشكال هذا الضعف قلة الارتباط، والذي يعزز شعوره بأنه شخص غير مهم، وكذلك نقص محافظته والتزامه بالقيم التقليدية كالسمعة والشرف، وضعف المشاركة في انشطة المجتمع وخاصة مع ضعف وغياب القيم الدينية (السالم، 2000). فهذه النظرية ترى بان دور البطالة في الجريمة يتم من خلال ضعف ارتباط الفرد في مجتمعه لعدم توفير البناء الاجتماعي والمؤسسة الاقتصادية لفرصة عمل حيث ان عدم توفر فرصة عمل للفرد يؤدي إلى تحطيم الروابط بينه ومجتمعه وبالتالي فانه لا يلتزم في قيم مجتمعه ولا يؤمن بها.

4. **نظرية الحرمان النسبي**: ترى هذه النظرية بان الظروف الاقتصادية الصعبة والحرمان الاقتصادي المتمثل في (انخفاض مستوى الدخل، والبطالة، الفقر) يؤدي إلى الجريمة ويبدو اثر هذا العوامل في هذه النظرية في رفع معدلات الجريمة من خلال تزايد اعداد الفقراء والعاطلين عن العمل.(الوريكات، 2014).

5.**النظرية الصراعية (الاشتراكية الماركسية)**: ترى هذه النظرية الاقتصادية في علم الجريمة ان الجريمة هي نتيجة حتمية للظروف الاقتصادية السيئة وعلى رأسها البطالة التي تؤدي إلى الفقر، وان هذه المتغيرات الاقتصادية (الفقر، البطالة، انخفاض مستوى الدخل) ناتج عن استغلال الطبقات العاملة من قبل الطبقة او النخبة التي تملك وسائل الإنتاج وان نظم العدالة الجنائية المطبقة في المجتمعات الرأسمالية تعمل لصالح الطبقة

الرأسمالية فالعاطل عن العمل والمهمش اقتصاديا يؤمن بان نظـــام العدالـــة الجنـــائي والمؤسسة الاقتصادية لم تنصفه ولم تحقق حاجاته الأساسية وحاجات أسرته لذا فانـــه يلجأ إلى الجريمة كرد فعل على الظلم الذي يعاقد بان الأغنياء هم سببه فترتفع معدلات الجرائم وخاصة جرائم الملكية فيسرق المنازل او يسطو على المؤسسات المالية علـــى اعتبار أن أوضاعه الاقتصادية السيئة سببها من يملكون وسائل الإنتـــاج.(القريـــشي، 2011).

6. **نظرية تباين الفرص(كلوارد وأوهلن)**:

تفترض هذه النظرية

1. أن أفراد المجتمع يشتركون في نسق قيمي مشترك يؤكد على بعض الأهداف الحياتية كالنجاح بشكل خاص.
2. وهنالك طرق مشروعة وغير مشروعة لتحقيق الأهداف الحياتية.
3. أن الوسائل المشروعة وغير المشروعة لا تتوفر للجميع بشكل متساو ولكافة الطبقات والشرائح الاجتماعية.
4. أن أبناء الطبقات العليا والوسطى تتوَفر لهم الفرص المشروعة في البناء الاجتماعي (كرجال الأعمال والسياسة والاقتصاد) بينما تتوفر الفرص غير المشروعة في البناء الاجتماعي لأبناء الطبقات الفقيرة.
5. أن درجة التكامل أو الدمج للفرص المشروعة وغير المشروعة تحدد التنظيم الاجتماعي للمنطقة أو الحي، وكلما كانت المنطقة أو الحي أقل تكاملاً واندماجاً فكلما زاد تفككه.
6. الأحياء التي تتسم بالتنظيم والتكامل المتعلق بالبنـــاء الاجتمـــاعي للفـــرص غيـــر المشروعة يوفر بيئة تعليمية للسلوك المنحرف (الوريكات، 2008). وبناء علـــى تلك النظرية فان الجريمة نتيجة لعدم توفير الفرص المـــشروعة للحـــصول علـــى فرصة عمل والمشاركة في قوة العمل كون فرص العمل في البنـــاء الاجتمـــاعي متاحة لأبناء الطبقات والنخب الاقتصادية العليا.

7. نظرية الأنومي (ميرتون):

تُعد نظرية الانومي من النظريات العامة في تفسير الجريمة والانحراف وركز ميرتون على الأهداف والوسائل التي من خلالها يتم تحقيق الأهداف يرى بأن الانحراف في ضوء هذا التصور هو انحراف عن القيم العامة المرغوبة، فالمقولة الأساسية في نظرية ميرتون ترى بأن الجريمة تحدث نتيجة عدم التناسب بين الأهداف الثقافية والوسائل المقدمة من قبل البناء الاجتماعي لتحقيق تلك الأهداف.

وقد قسم ميرتون المعايير الاجتماعية والقيم إلى نمطين هما: الأهداف المجتمعية والوسائل المقبولة من اجل تحقيق الأهداف المجتمعية، وقد عرف اللامعيارية بأنها :عملية فصل بين الأهداف والوسائل كنتيجة لطريقة المجتمع البنائية فهي نظرية ثقافية بنائية مع التركيز على الوسائل المقبولة والمشروعة لتحقيق أهداف المجتمع مثل: (التعليم، والعمل، وجمع المال) وميرتون يفسر الجريمة بناء على أن الظروف الاجتماعية تضع ضغوطا متباينة على الأفراد تبعاً للبناء الاجتماعي، وبما أن الأفراد يختلفوا في الاستجابة فلابد من أن يتكيفوا ويستجيبوا بشكل مختلف وقد تحدث ميرتون عن مجموعة من أنماط التكيف لضغوط البناء الاجتماعي والتي قد تؤدي إلى الانحراف عن القيم الاجتماعية، أي أن ميرتون قد حدد خمسة أنماط تكيفيه (الوريكات، 2013)، وقد صنفها على النحو التالي :

1. **نمط الملتزمون**:

وفي هذا النمط فان أغلب الناس يقعون ضمن هذه الشريحة السوية وهي قضية طبيعية، وحتى يستطيع اي مجتمع ان يعمل بشكل وظيفي ونتيجة لذلك فان النظام سوف يعم، ومن ميزات هذه الشريحة بأنها ملتزمة بأهداف المجتمع الثقافية، ويستخدمون الوسائل المشروعة لتحقيق ذلك فهم ملتزمون بالأهداف والوسائل.

2. **نمط المبدعون**:

وفي هذا النمط يتقبل الافراد القيم السائدة في المجتمع، ومع عدم توفر الوسائل المشروعة من أجل تحقيق هذه الأهداف ، وبالتالي فأنهم يبحثون عن وسائل بديلة من

أجل تحقيق هذه القيم والتي قد تكون مقبولة أو مرفوضة من المجتمع، ويكون نمط الابتكار هو الأمر الشائع حينما لا يتساءل المجتمع عن كيفية تحقيق القيم، وينحصر اهتمام الفرد في كيفية الوصول إلى الوسائل التي تحقق النجاح في ظل القيم السائدة.

3. **نمط الطقوسيون**:

وهذا النمط يتميز الفرد فيه بالاستسلام والرفض لقيم المجتمع ولكنه في المقابل فانه لا يقدم قيم بديلة، فالفرد لا يسعى إلى تحقيق أي طموح اجتماعي هذا بالرغم من التزامهم بمعايير ووسائل المجتمع وتحقيق قيم المجتمع فهم يؤمنون بالوسيلة بحد ذاتها مع رفضهم للأهداف، ففي هذا النمط رفض للأهداف العامة للمجتمع وقبول للوسائل المتاحة (الوريكات، 2013).

4. **نمط الانسحابيون**

يلجأ الفرد في هذا النمط إلى الانسحاب من ممارسة ومشاركة المجتمع أنشطته فهو يعيش في المجتمع ولكنه لا يشعر بأنه جزء منه ، أي أنه لا يشارك في الاتفاق الجماعي على القيم المجتمعية، فهو يتخلى عن الأهداف والأساليب التي يحققها النسق، وهذا النوع من الأفراد لا يقبلون الأساليب الإبداعية (غير المشروعة) من أجل تحقيق الأهداف ولكن في نفس الوقت فانه لا تتاح لهم الفرصة باستخدام الأساليب المشروعة لتحقيقها ولا يكون أمامهم سوى الانسحاب من مجتمعهم إلى عالمهم الخاص (Akers,1990).

5. **نمط المتمردون**

وهذا النوع من الناس يرفض الأهداف الثقافية والوسائل المشروعة ولكن لهم أجندة خاصة بهم من أهداف وقيم اجتماعية، أي أنهم أقرب إلى الثقافة الفرعية المضادة للمجتمع (الوريكات،2013)، فالفرد في هذا النمط يرفض القيم العامة للمجتمع ويرفض وسائل تحقيقها فهو يسعى إلى استبدال تلك القين في قيم جديدة.

فالجريمة وفقا لميرتون هي نتيجة للتفاعل بين مؤسسات المجتمع المختلفة، ومن ضمنها المؤسسة الاقتصادية وان أهم عناصر التركيب الاجتماعي هما: الأهداف،

والمكافآت والتي عادةً ما تعمل على تشجيع الأفراد على العمل والاجتهاد، وأن منازلهم ومراكزهم الاجتماعية تُملي عليهم الوسائل التي يحتلها الأفراد تلعب الدور القيادي في تحقيق أهدافهم الذي يعتمد عليه نجاح الأفراد في أعمالهم، وعندما لا توزع الأعمال بصورة متكافئة في تحقيق الأهداف والحصول على المكافآت، لذلك ترتفع معدلات الجريمة عندما لا يوفر المجتمع الفرص الكافية والظروف المناسبة لتحقيق أهدافهم (الحميدات، 2014).

فدور البطالة في رفع معدلات الجريمة في هذه النظرية يتضح من خلال عدم قدرة البناء الاجتماعي على توفير فرص العمل وبالتالي عدم قدرة الفرد على إشباع حاجاته الاجتماعية وتحقيق أهداف المجتمع التي يقيمه بناء عليها لذلك فقد يتبع العاطل عن العمل احد انماط التكيف فالتمرد إذاً ما اتبعه العاطل عن العمل هو الذي سيزيد من ميله إلى ارتكاب الجريمة.

2.2 **الدراسات السابقة**:

نتناول في هذا القسم أهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي بحثت في البطالة ودورها في وقوع الجريمة لبيان موقع هذه الدراسة من الدراسات التي بحثت في المتغير الاقتصادي ممثلا في البطالة والجريمة:

اولا: الدراسات السابقة العربية:

دراسة (مركز أبحاث الجريمة في المملكة العربية السعودية، 1998) بعنوان"البطالة وأثرها على معدلات الجريمة" بهدف التعرف على أسباب الجريمة وعلاقة البطالة في الجريمة والتعرف أيضا على الخصائص الاجتماعية والديموغرافيه لمرتكبي الجريمة العاطلين عن العمل واقتراح الحلول المناسبة لمواجهة مشكلة البطالة، تألفت عينة الدراسة من (740) عاطلا عن العمل من نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل وقام الباحث بتطوير استبانة لتحقيق هدف الدراسة وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: يمثل العاطلين عن العمل ربع الجناة وان ارتكابهم للجريمة يرتفع مع الزمن وان مدة

بقائهم عاطلين عن العمل تراوحت بين سنة سنتين وان غالبية العينة يعتبرون أن البطالة سبب إجرامهم، وأظهرت النتائج أن غالبية العاطلين عن العمل تراوحت أعمارهم بين 20-30 سنه ومن العزاب وأصحاب المستويات التعليمية المتدنية ويعيشون في اسر متدنية الدخل وأظهرت النتائج ان معظم مرتكبي الجرائم من العاطلين قاموا بتنفيذ جرائمهم مع آخرين عاطلين عن العمل وقد تركز الجرائم التي ارتكبها العاطلون عن العمل في جرائم المسكرات والمخدرات والسرقات مما يدل على حاجتهم للمال وأظهرت النتائج ان العاطلين العائدين للجريمة مثلوا أكثر من 60% وأظهرت الدراسة وجود اثر مباشر للبطالة في ارتفاع معدلات الجريمة بسبب الانحراف نتيجة تفكك الأسرة وغياب المعيل.

اجرى (المالكي،2003) دراسة بعنوان" البطالة وعلاقتها بالجريمة في المملكة العربية السعودية" بهدف التعرف إلى علاقة لبطالة بالجريمة في المملكة العربية السعودية واقتراح بعض الحلول المناسبة للحد من مشكلة الجريمة، واستخدمت الدراسة صحيفة الاستبيان والمقابلة الشخصية كأداة للدراسة وتألفت عينة الدراسة من (489) نزيلا من مركز الإصلاح والتأهيل في مدينة الرياض ومن اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ما يلي: ان غالبية عينة الدراسة تقع في الفئة العمرية (20 – اقل من 30 سنه) وهم اكثر فئة تعاني من البطالة وأظهرت النتائج أيضا أن أكثر من نصف عينة الدراسة هم من فئة العزاب وان ثلثي عينة الدراسة لم يتجاوز تعليمهم المرحلة الثانوية وأظهرت النتائج أيضاً ان غالبية عينة الدراسة يعانون هم وأسرهم من مستوى مادي ضعيف وان أكثر من (70%) ليس لهم مصدر دخل ويعيشون عالة على الآخرين مثل الأقارب والآباء والجيران وأظهرت النتائج ان ارتفاع معدلات المشكلات الأسرية وان الأسباب النادية هي وراء نلك المشكلات وأظهرت الدراسة أن نصف العينة كانوا أحياناً يعملون والنصف الأخر عاطلون عن العمل وأظهرت النتائج أن أكثر أنماط الجريمة ارتكابا كانت السرقة ثم تلتها ترويج وتهريب المخدرات وأظهرت النتائج ايضا ان سبب ارتكاب الجريمة كان الحاجة إلى المال وعدم وجود عمل او مصدر دخل ثابت

وأظهرت الدراسة وجود علاقة قوية بين الحالة المهنية والجريمة وأظهرت الدراسة ان (66.5%) من عينة الدراسة ارتكبوا جرائم مالية مثل السرقة وجرائم ترويج المخدرات وكشفت الدراسة ان جريمة السرقة احتلت المرتبة الأولى بالنسبة للجرائم المالية التي ارتكبها النزلاء ثم تلتها تهريب وترويج المخدرات.

اجرى (العتيبي، 2006) دراسة بعنوان" علاقة البطالة في الأمن الوطني : رؤية المختصين للمشكلة وأساليب علاجها" بهدف وضع الأطر النظرية والعملية اللازمة لمواجهة مشكلة البطالة والعمل على الحد منها ومن آثارها السلبية على الأمن الوطني الاجتماعي والاقتصادي والجنائي والفكري، حيث تم اعتماد منهج المسح الاجتماعي بالاستبانة على عينة تكونت من (300) ضابطا وكان من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ما يلي: وجود علاقة قوية بين البطالة والأمن الاقتصادي والاجتماعي والجنائي والفكري وان من اهم آثار البطالة على الآمن الجنائي هي زيادة معدلات الجريمة والسلوكيات المنحرفة بشكل عام وارتفاع معدلات جرائم الاعتداء على الأموال وارتفاع معدلات الخروج على النظام العام.

اجري (المطيري، 2007) دراسة بعنوان" الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جريمة السرقة في المملكة العربية السعودية" بهدف الكشف عن خصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي السرقة في المملكة العربية السعودية والعلاقة بين بعض خصائصهم الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية تم بناء استبانه للإجابة على أسئلة الدراسة وتألفت عينتها من (150) نزيلا موزعين على (5) مراكز إصلاح وتأهيل في المملكة العربية السعودية (2007) وكان من احد النتائج التي توصلت لها الدراسة ان اكبر نسبة من مرتكبي جريمة السرقة كانت من العاطلين عن العمل وان نسبة ارتكاب جريمة السرقة تقل مع زيادة الدخل الشهري وان غالبة مرتكبي جريمة السرقة غير راضين عن عملهم.

أجرت (الطراونه، 2008) دراسة بعنوان"العلاقة بين النمو الاقتصادي وجرائم الملكية الاقتصادية في الأردن: دراسة تحليلية المضمون للفترة الواقعة(1980-2005)"

بهدف هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين النمو الاقتصادي وجرائم الملكية الاقتصادية استخدمت الدراسة البيانات الجاهزة حيث تمثل مجتمع الدراسة في السلاسل الزمنية خلال الفترة (1980-2005) وزمن الدراسة حدد في(2007) وكان من اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود علاقة بين جرائم الملكية الاقتصادية و متوسط دخل الفرد سنويا وان جرائم الملكية الاقتصادية تفسر ما مقداره (82.3%) من التباين في متوسط دخل الفرد وعدم وجود علاقة بين جرائم الملكية الاقتصادية ومعدل البطالة.

أجرت (الشناق، 2009) دراسة بعنوان" أثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ونمط الشخصية على أنماط الجرائم لدى النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء في الجويده- المملكة الأردنية الهاشمية" بهدف التعرف على اثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ونمط الشخصية على أنماط الجرائم لدى نزيلات مركز إصلاح وتأهيل النساء ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء استبانه للإجابة عن أسئلة الدراسة تكون مجتمع الدراسة من (160) نزيلة في مركز اصلاح وتأهيل النساء في الجويدة ومن اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: بينت النتائج ان اعلى نسبة من مرتكبات الجرائم هن من المستوى التعليمي الثانوي ومن الفئة العمرية اقل من 20-29 سنه ومن المتزوجات ووالديهن على قيد الحياة ويعمل الوالد في مهنه حرة ، ومستواه التعليمي أساسي ووالدة النزيله ربة منزل وبمستوى تعليمي لا تقرأ او تكتب، وعدد أفراد الأسرة 6-11 سنه ،وعلى خلاف مع الأسرة، كما أظهرت النتائج أن أعلى نسبة ارتكاب للجرائم كانت لصالح من لا يعملن و من سكان المدن ويعشن في منزل مستأجر ومتوسط دخل الأسرة 200 دينار فما فوق.

أجرى (البداينه، 2009) دراسة بعنوان" التنمية البشرية والجريمة في المجتمع الأردني" بهدف كشف العلاقة بين أدلة التنمية البشرية وخاصة دليل الفقر والبطالة والتعليم والعمر المتوقع عند الولادة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والجريمة عامة والجرائم ضد الإنسان وضد الممتلكات. واعتمدت الدراسة على البيانات الجاهزة في مصادر التقرير الجنائي الأردني وتقارير التنمية البشرية ومن أهم النتائج التي

توصلت لها الدراسة وجود علاقة سلبية دالة إحصائيا بين مؤشر التنمية البشرية والبطالة كما أظهرت الدراسة وجود علاقة ايجابية بين مؤشرات التنمية البشرية والجريمة.

أجرى (الزواهرة، 2009) دراسة بعنوان" أثر المتغيرات ألاقتصاديه على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام" بهدف التعرف على اثر المتغيرات الاقتصادية (تدني الاجور، الفقر، التضخم، الخصخصة، الشركات الوهمية، الكساد، البطالة) على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني تم تطوير استبانه لجمع بيانات الدراسة، تكونت عينة الدراسة من (462) مبحوثا وكان من اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ما يلي: وجود اثر معنوي لمتغير تدني الأجور وانخفاض الدخل على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام وجود اثر معنوي لمتغير البطالة في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر عينة الدراسة.

اجرى (المبيضين، 2010) دراسة بعنوان "المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على الجريمة وأنماطها: دراسة ميدانية على نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن" بهدف التعرف على المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية لمرتكبي الجريمة من النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية، ومعرفة الفروق بين نمط الجريمة باختلاف كل من الأسبقيات الجرمية وسبب ارتكاب الجريمة والخصائص الديمغرافية تم بناء استبانة طبقت على عينة بلغ قوامها(801) نزيلا من نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: ان ما نسبته (58%) من الجرائم المرتكبة كانت من نمط الجرائم الواقعة على الأموال، (21.3%) جرائم واقعة على النفس، و(20.2%) جرائم مخدرات و(6.4%) جرائم عرض وان اعمار مرتكبي الجرائم في الغالب تراوحت بين (19-29) واغلبهم من العزاب ومستواهم التعليمي يقع بين الإعدادي والثانوية . وأظهرت النتائج أن أكثر مرتكبي الجرائم من العاطلين عن العمل.

أجرى (الدراوشه، 2014) دراسة بعنوان" اثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام" بهدف التعرف إلى اثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام الأردني، لتحقيق أهداف الدراسة بناء استبانة وقد تألفت عينة الدراسة من (350) مبحوثا وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود اثر لمتغير البطالة في السلوك الجرمي ووجود اثر لمتغير الفقر في السلوك الجرمي.

قام (منصور،2014) في دراسة بعنوان" البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية: دراسة ميدانية لمحافظة اللاذقية" بهدف دراسة واقع البطالة في محافظة اللاذقية من خلال دراسة العلاقة بين أعداد المسجلين والمعينين من الفئات التالية: (الدراسات العليا والإجازات الجامعية، المعاهد، ثانويات، التعليم الأساسي، الإعدادية، المهنيون، سائقون، عمال) ودراسة اثر البطالة على التنمية الاجتماعية في محافظة اللاذقية على صعيد الفرد العاطل عن العمل اسرة الفرد العاطل عن العمل والمجتمع المحلي، تكونت عينة الدراسة من (377) عاطلا عن العمل واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لبناء الإطار النظري والاستبانة والسلاسل الزمنية للعاطلين عن العمل من عام(2002-2013) ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود أثر للبطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى الفرد العاطل عن العمل، وتمثل ذلك في: قبول العاطل عن العمل بأي عمل حتى لو كان لا يتناسب مع مؤهلاته العلمية،الشعور بأنّه غير قادر على تقديم خبراته والمساهمة في بناء المجتمع مما يخلق انطباعاً لديه بأنه عالة على المجتمع، كما تولّد البطالة لديه اضطراباً وإحباطاً شديداً من ضعف الأمل في وجود فرصة للعمل، تأخره في الزواج نظراً لتكاليفه، حدوث الاغتراب المتمثّل في الإحساس بالإحباط وانعدام القدرة على العمل، الشعور بالحرمان من الحقوق الأساسية. وأشارت النتائج إلى وجود أثر للبطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى أسرة الفرد العاطل عن العمل وتمثل ذلك في تحمل الأسرة عبء معيشة المتعطلين، حيث تضطر الكثير من الأسر التي يعاني فيها رب الأسرة من البطالة إلى توجيه أبنائه لترك مقاعد الدراسة

وزجهم في سوق العمل، كما أنها غالباً ما تلجأ إلى الاستدانة نتيجة زيادة الأعباء المالية للأسرة كما أظهرت الدراسة وجود أثر للبطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلي وتمثل: في تحمل المجتمع عبء معيشة المتعطلين، حيث تؤدي البطالة أحياناً إلى سوء توزيع الثروة والدخل في المجتمع وهدر لرأس المال البشري، كما تؤدي البطالة إلى ضعف في النمو الاقتصادي والتكافل الاجتماعي وتسهم في التخلف الحضاري، وضعف الانتماء للوطن، كما أشارت النتائج إلى وجود أخرى للبطالة على التنمية الاجتماعية، وتتمثل في ضعف العلاقات والروابط الأسرية، فهي تسهم في تعميق نظرة الكراهية للأغنياء، كما تؤدي إلى عدم القدرة على القيام بالواجبات الاجتماعية، وتؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي، والميل نحو العنف والعصبية، وسيطرة الشعور بالقلق، وارتفاع وتيرة العنف الأسري، كما أنها تجعل من العاطل عن العمل أكثر ميولاً إلى العزلة عن المجتمع.

ثانيا: الدراسات السابقة الأجنبية:

اجرى بلكناب (Belknap, 1986) دراسة بعنوان" اثر الفقر وعدم المساواة في الدخل والبطالة على معدلات الجريمة" بهدف تحليل العلاقة بين البناء الاقتصادي ومعدلات الجريمة من خلال استخدام تفسيرات نظرية الفرصه في علم الجريمة ونظرية الفائدة المتوقعة من الاقتصاد لتوجيه التحليل وتم استخدام مؤشرات الجرائم التالية (القتل والاغتصاب والسرقة والاعتداء البليغ والسطو وسرقة السيارات) وأظهرت النتائج ان اهمية عامل مستوى الدخل في التنبؤ في معدلات الجريمة وكذلك اهمية الفقر في التنبؤ في معدلات جرائم الملكية وعدم وجود اثر لمتغير المشاركة في قوة العمل (البطالة) كمتنبئ في ارتفاع معدلات الجريمة.

أجرى ولز (Willis, 1999) دراسة بعنوان" الجريمة وسوق المخدرات غير القانوني والاقتصاد: ثلاثة مقالات في اسباب النشاط الجرمي ونتائجه المتعددة" بهدف التعرف على العلاقة بين الجرمية المخدرات غير القانونية والجريمة والعلاقة بين الجريمة الحضرية وفقدان الوظيفة والتعرف ايضا إلى اختلاف العلاقة بين الجريمة

وسوق العمل تم استخدام بيانات على مستوى الدولة ومقدر الآثار الثابتة ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود علاقة دالة احصائيا بين البطالة واثنان من ثلاثة مؤشرات الشرطة الاتحادية(FBI) لجرائم الملكية وهي كل من السطو والسرقة اما المؤشر الثالث سرقة السيارات فقد ارتبط في علاقة دالة احصائيا مع بطالة الشباب.

اجرى رالف وونتر امبيـــر (Raphael and Winter-Ebmer ,2001) دراســـة بعنوان: اثر البطالة على الجريمة" بهدف التعرف على اثر البطالة على نوعين رئيسين من الجرائم: أولهما جرائم الاعتداء على الممتلكات (السرقة، النشل، سرقة الـــسيارات) وثانيهما جرائم الاعتداء على النفس (القتل، الاغتصاب، السطو المسلح، الإيذاء الجسدي في الولايات المتحدة الأمريكية، باستخدام بيانات سلاسل زمنية مقطعية. وأهم النتـــائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في أن هناك علاقة طرديه بين البطالة وجرائم الاعتداء على الممتلكات، بمعنى أن زيادة معدلات البطالة سوف تؤدي إلي زيادة معدلات هـــذه الجرائم في المجتمع الأمريكي.

اجرى كل من بارنت ومنكن (Barnet and Menken, 2002) دراسة بعنوان" نظرية التفكك الاجتماعي و طبيعة سياق حدوث الجريمة في المقاطعات غير الحضرية بهدف التعرف إلى معدلات جريمة العنف والملكية في المقاطعات غير الحضرية حيث ان الادعاء يقول بان معدلات الجريمة منخفض في تلك المقاطعات بسبب ارتفاع التكامل الاجتماعي، تم استخدام بيانات معدلات جرائم الملكية والعنف الرسمية لعام (1989-1991) وأظهرت نتائج التحليل العاملي ان لنقص المصادر التالية: (معدلات الفقر وعدم مساواة الدخل والبطالة ونسبة الأسر التي ترأسها امرأة) وجود اثر على كل من جرائم الملكية والعنف وعلى مختلف مستويات تغير المناطق غير الحضرية.

اجرى إدمارك (Edmark ,2003) دراسة بعنوان " آثار البطالة على جرائم الملكية: بهدف قياس آثار البطالة على معدلات على معدلات جرائم الاعتداء على الممتلكات، بواسطة تطبيق نماذج الآثار الثابتة واستخدم الباحث بيانات سلاسل زمنية

مقطعية لأقاليم السويد خلال الفترة 1988 – 1999. ومن اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود أثر دال احصائيا للبطالة على كل من جرائم السطو المسلح ، وجرائم سرقة السيارات ، وجرائم سرقة الدراجات.

اجرى بلانكو وفيلا (Lorenzo&Villa, 2008) دراسة بعنوان" مصادر الجريمة في ولاية فيراكروز : دور مشاركة المرأة في القوة العاملة وعدم المساواة في الأجور" بهدف ايجاد مسار بحثي جديد حول الجريمة في المكسيك من خلال التعامل المباشر مع امكانية التغير في الحالة الاقتصادية للمرأة المكسيكية ربما يؤثر في معدلات الجريمة، تم استخدام معظم بيانات المسوحات الوطنية من عام (1990- 2000) التي اجريت من قبل دائرة الاحصاءات الوطنية، وأظهرت النتائج على الأقل بالنسبة لولاية فيراكروز ان عدم المساواة في الأجور والمشاركة في قوة العمل له اكبر أثر مهم في الجريمة كما اظهرت الدراسة ان زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل يقلل من العدد الاجمالي لمرتكبي جرائم العنف، كما اظهرت النتائج ان مع تحسن اجور عمل المرأة تزداد عدد المساء اللاتي يدعين تعرضهن للاغتصاب والإيذاء البدني.

اجرى كاواتا (Kawata, 2008) دراسة بعنوان" هل معدل البطالة المرتفع يؤدي إلى للطلاق؟ فحص للحالة اليابانية بهدف التعرف إلى ما اذا كانت الزيادة في معدل البطالة له أي أثر على معدل الطلاق ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث بيانات السلاسل الزمنية وبيانات مقطعية من جميع مناطق اليابان حيث ضمن الباحث معدل البطالة ومتوسط ساعات العمل كمتغيرات تفسيرية وأظهرت الدراسة وجود علاقة ايجابية بين معدل البطالة ومعدل الطلاق وأظهرت الدراسة ايضا ان اثر البطالة على الطلاق متوسطا.

اجرى جرايمز (Grimes, 2010) دراسة بعنوان" المتغيرات المؤثرة على الجريمة في 95 مقاطعة في ولاية تنسي" بهدف ايجاد عرض تحليلي للمتغيرات المؤثرة على لجريمة في 95 مقاطعة في ولاية تنسي وكان سؤال الدراسة الرئيسي : هل لكل من متوسط دخل الأسرة ونسبة العيش تحت مستوى خط الفقر وعدم اتمام مرحلة

الدراسة العليا وعدد السكان السود ومعدل البطالة والكثافة السكانية لها تأثير على معدل الجريمة في مقاطعات ولاية تنسي؟ استخدم الباحث البيانات الجاهزة من مكتب احصاء الولايات المتحدة ومعدلات الجريمة الرسمية ودائرة العدالة الجنائية في الولايات المتحدة الأمريكية وقد اظهرت احد النتائج وجود علاقة دالة احصائيا بين عدد السكان الكلي والكثافة السكانية وعدد المواطنين السود ومعدل البطالة ومعدل اكمال مرحلة الدراسة العليا والجريمة.

اجرى (Egeni, 2010) دراسة بعنوان" المؤثرات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية على السلوك العام: دراسة حالة انتحار الأنويت" بهدف التعرف على العوامل المتنبئة في احتمالية انتحار الانويت التي تضم الاساءة في مرحلة الطفولة تعاطي الكحول والمخدرات والتفكك والتكامل الثقافي والحالة الاجتماعية الثقافية وتوفر السكن الملائم والبطالة.تم استخدام قواعد بيانات الانتحار وتطوير استبانه مع اجراء مقابلات شخصية وأظهرت النتائج ان اسباب انتحار الأنويت كثيرة ومعقده وأظهرت نتائج المسح والمقابلات ان ارتفاع تكاليف المعيشة وعدم كفاية الدعم الصحي وانخفاض مستوى التعليم وارتفاع معدلات البطالة وتعاطي الكحول والمخدرات والمنازل المزدحمة ونقص الأمل والتعاون فقدان الثقافة تزيد من ميول الانتحار.

اجرى هولز (Hollis, 2011) دراسة بعنوان" تحديد اثر البطالة على جرائم الملكية: تحليل اثر الركود الاقتصادي لعام 2008/2007" بهدف التعرف على اثر البطالة على جرائم الملكية تم استخدام البيانات الجاهزة في الولايات المتحدة خلال الأعوام 2005- 2009 وتم تقدير اثر الركود الاقتصادي خلال عام 2008/2007 على جرائم الملكية من خلال استخدام معدلات البطالة كمقياس للتعافي الاقتصادي وتم ضبط المتغيرات الديمغرافية والعوامل الاقتصادية من خلال ضبط المتغيرات وتثبيت نموذج الانحدار ومن اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود اثر سالب دال احصائيا للبطالة على معدل جرائم الملكية

اجرى فلورز (Flowers, 2014) دراسة بعنوان" العلاقة بين بطالة الشباب والإرهاب" بهدف تحليل العلاقة بين معدلات مشاركة الشباب الذين تقع اعمارهم(15-24) في قوة العمل المحلية والأنشطة الارهابية من اجل تحديد فيما اذا كان تخفيض المشاركة في قوة العمل يرتبط في عدد الأنشطة الإرهابية في بلد معين وفي سنة معينة. تم استخدام مستوى الدولة من عام 2000-2009 وقد اظهرت النتائج وجود علاقة متواضعة بين مشاركة الشاب والشابة في قوة العمل والإرهاب.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

1.3 منهجية الدراسة

تنتمي هذه الدراسة إلى مجال الدراسات الوصفية التي تعتمد على استخدام منهج المسح الاجتماعي الذي يستهدف الحصول على معلوماتٍ كاملةٍ ودقيقةٍ لتصورات الطلبة في جامعة مؤتة نحو دور البطالة في ارتكاب الجرائم في المجتمع، لذا فقد اعتمدت الدراسة على منهج البحث الوصفي التحليلي لغايات تحقيق أهداف الدراسة لوصفه منهجا يجمع البيانات ويحللها ويصف الظاهرة المدروسة وصفا علمياً.

2.3 مجتمع الدراسة:

تكوَّن مجتمع الدراسة من جميع طلبة جامعة مؤتة من مختلف المراحل التعليمية (البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه)، وتم إجراء الدراسة على الطلبة من الكليات العلمية والإنسانية خلال الفصل الثاني من العام الدراسي 2014-2015، ويبلغ عدد الطلبة في جامعة مؤتة لجميع المراحل التعليمية نحو 18188 طالب وطالبه، منهم 15705 طالب وطالبة في مرحلة البكالوريوس، و 2483 طالب وطالبه لمرحلتي الماجستير والدكتوراه (وحدة القبول والتسجيل، 2015).

ونظراً لضخامة عدد أفراد مجتمع الدراسة، فقد تم اختيار الطلبة من مرحلة البكالوريوس من الطلبة المسجلين في مادتي "التربية الوطنية والثقافة الإسلامية"، وهاتان المادتان من متطلبات الجامعة الإجبارية، حيث بلغ عدد الطلبة المسجلين فيهما نحو (2895) طالباً وطالبة، من مختلف الكليات الجامعية، وقد تمَّ اختيار عينة الدراسة عن طريق اختيار (10) شعب بالطريقة العشوائية البسيطة منها 5 شعب من مادة التربية الوطنية، و (5) شعب من مادة الثقافة الإسلامية، حيث بلغ عدد الطلبة المسجلين فيهما نحو (1254) طالب وطالبة، ولقد تمَّ اختيار الطلبة أفراد عينة الدراسة من الشعب التي تم اختيارها، ولقد جرت عملية جمع البيانات من الطلبة خلال المحاضرات، وذلك بعد أن قام الباحث بتجهيز العدد الكافي من الإستبانات لتوزيعها على الطلبة، وعند إجراء عملية التطبيق تم توضيح أهداف الدراسة

للطلبة، وطلب منهم الموضوعية في الإجابة بعد قراءة فقرات الاستبانة، وحريتهم في المشاركة في تعبئة الاستبيان، حيث تمَّ توزيع (1200) استبانة، وتمَّ استلام (1122) استبانة بعد تعبئتها من الطلبة أفراد عينة الدراسة، وبعد مراجعة الاستبيانات المستردة تبين بأن (39) استبانة لم يتم الإجابة عن فقراتها بالشكل المطلوب، لذلك تم فصلها واستبعادها من الاستبانات المرتجعة. وهكذا يكون العدد الإجمالي للاستبيانات الخاضعة للتحليل لمرحلة البكالوريوس (1083) استبانة، وتشكل (90.25%) من عدد الاستبيانات الموزعة، وتشكل ما نسبته 37.00 % من عدد الطلبة المسجلين في مادة "التربية والوطنية"، وما نسبته 7.14 % من مجتمع طلبة مرحلة البكالوريوس في الجامعة، أما عينة الطلبة من الدراسات العليا فقد تم اختيارها بطريقة العينة العشوائية المنتظمة وتوزيعها على الطلبة قبل المحاضرات، على أن يتم استردادها من الطلاب في المحاضرة اللاحقة، فقد تم توزيع 300 استبانه خلال فترة التطبيق التي استمرت لأربع أسابيع متتالية، وقد تم استرداد ما مجموعة 262 إستبانة، تمثل ما نسبته 10.55 % من مجتمع طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة، وهي نسب مناسبة لأغراض هذه الدراسة.

وبذلك يكون الحجم النهائي لعينة الدراسة (1345) طالب وطالبة، تمثل ما نسبته 7.3 % من مجتمع الدراسة الكلي.

الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة:

أ- متغير الجنس

جدول (4)

التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	613	45.6
أنثى	732	54.4
المجموع	1345	100

ويتضح من الجدول (4) أن أفراد عينة الدراسة من الذكور قد شكلوا ما نسبته 45.60% من حجم العينة، بينما شكلت الإناث ما نسبته 54.40 %.

ب- متغير الكلية

جدول (5)

التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الكلية

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
علمية	518	38.5
إنسانية	827	61.5
المجموع	1345	100

يتضح من الجدول (5) أن أفراد عينة الدراسة من الكليات العلمية قد شكلوا ما نسبته 38.5% من حجم العينة، بينما شكل الطلبة من الكليات الإنسانية ما نسبته 61.5%.

ج- متغير المرحلة التعليمية

جدول (6)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المرحلة التعليمية

فئات متغير المرحلة التعليمية	التكرار	النسبة المئوية %
دكتوراه	51	3.76
ماجستير	211	15.71
بكالوريوس	1083	80.53
المجموع	1345	100

يتضح من الجدول (6) أن أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (18-21) سنة قد شكلوا ما نسبته 47.16% من حجم العينة، بينما شكلت الفئة العمرية (22-25) سنة ما نسبته 32.29 %، وأخيرا شكلت الفئة العمرية (26-30) سنة ما نسبته 20.55%

د- متغير مكان الإقامة

جدول (7)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مكان الإقامة

متغير مكان الإقامة	التكرار	النسبة المئوية %
مدينة	1043	77.51
قرية	211	15.71
بادية	52	3.86
مخيم	39	2.92
المجموع	1345	100

يتضح من الجدول (7) أن أفراد عينة الدراسة من سكان المدن قد شكلوا ما نسبته 77.51%، ومن سكان القرى بنسبة 15.71%، ومن البادية بنسبة 3.86%، ومن سكان المخيمات بنسبة 2.92%.

هـ- متغير العمر

جدول (8)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

فئات متغير العمر (بالسنوات)	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 20	406	30.16
20 – 25	502	37.29
26- 30	303	22.55
31 فأكثر	134	9.92
المجموع	1345	100

يتضح من الجدول (8) أن أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (20-25) سنة قد شكلوا ما نسبته 37.29% من حجم العينة، بينما شكلت الفئة العمرية (26-30) سنة

ما نسبته 22.5 %، وشكلت الفئة العمرية (أقل من 20) سنة ما نسبته 30.16%، وأخيرا الفئة العمرية (31 فأكثر) ما نسبته 9.92%.

و- متغير عدد أفراد الأسرة

جدول (9)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد أفراد الأسرة

فئات متغير عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 3 أفراد	58	4.3
3 - 6 أفراد	479	35.6
7-9 أفراد	535	39.8
10 أفراد فأكثر	273	20.3
المجموع	1345	100

يتضح من الجدول (9) أن أفراد عينة الدراسة من الذين أسرهم يقل عدد أفرادها عن 3 أفراد قد شكلوا النسبة الأقل وبنسبة 4.3%، أما الذين يبلغ عدد أفراد أسرهم من 7-9 أفراد فقد شكلوا النسبة الأكبر وبنسبة 39.8%، أما الذين يزيد عدد أفراد أسرهم عن 10 أفراد فقد شكلوا ما نسبته 20.3%، وأخيرا شكل الذين عدد أفراد أسرهم من 3 إلى 6 أفراد ما نسبته 35.6%.

ي- متغير الدخل الشهري للأسرة

جدول (10)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدخل الشهري

فئات متغير الدخل الشهري	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 300	280	20.8
300- 500	460	34.2
501 – 700	344	25.6
أكثر من 700	261	19.4
المجموع	1345	100

يتضح من الجدول (10) أن أفراد عينة الدراسة من ذوي الدخل (أقل من 300) دينار قد شكلوا ما نسبته 20.8%، أما من ذوي الدخل (301-500) دينار فقد شكلوا ما نسبته 34.2%، أما الذين يقل دخلهم يزيد عن 700 دينار فبلغت نسبتهم 19.4%.

ح- متغير عدد العاطلين عن العمل في الأسرة

جدول (11)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد العاطلين عن العمل في الأسرة

فئات متغير عدد العاطلين عن العمل في الأسرة	التكرار	النسبة المئوية %
لا يوجد	343	25.5
فرد واحد	534	39.7
3-2	405	30.1
أكثر من 3	63	4.7
المجموع	1345	100

يتضح من الجدول (11) أن أفراد عينة الدراسة من الأسر التي لا يوجد فيها عاطلين عن العمل قد شكلوا ما نسبته 25.5%، أما من الأسر التي يوجد فيها عاطل واحد عن العمل فقد شكلوا ما نسبته 39.7%، أما الأسر التي يوجد فيها (2-3) عاطلين عن العمل فبلغت نسبتهم 30.1%، وأخير الأسر التي يزيد عدد العاطلين عن العمل فيها عن 3 أفراد فشكلوا ما نسبته 4.7 %.

3.3 أداة الدراسة:

تم وضع أداة الدراسة بعد الاطلاع والبحث في الدراسات السابقة والإطار النظري في الفصل السابق، حيث تكونت أداة الدراسة من استبيان يخص وحدة المعاينة وهم الطلبة المنتظمين في الدراسة في جامعة مؤتة ولجميع المراحل التعليمية، وقد شملت أداة الدراسة ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: ويشمل على البيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة (النـــوع الاجتمـــاعي، المرحلة التعليمية، الكلية، مكان الإقامة، والعمر، عدد أفراد الأسرة، الـــدخل الـــشهري للأسرة، عدد العاطلين عن العمل في الأسرة).

الجزء الثاني: ويشمل على 3 محاور رئيسة، هي:

المحور الأول: ويشمل على (15) فقرة لقياس الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد فـــي المجتمع.

المحور الثاني: ويشمل على (10) فقرات لقياس الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة في المجتمع.

المحور الثالث: ويشمل على (10) فقرات لقياس الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع.

الجزء الثالث: ويشمل على محور رئيس واحد، ويشمل علـــى (10) فقـــرات لقيـــاس العوامل المؤدية لمشكلة البطالة في المجتمع.

4.3 صدق وثبات أداة الدراسة

1- صدق أداة الدراسة

أ- صدق المحكمين:

من أجل تحقيق درجة عالية من الصدق لأداة الدراسة فقد تم التثبت من صـــحة الاستبانة وتعديلها بشكلها النهائي بعد عرضها على عدد من الأساتذة المختـــصين مـــن كليتي العلوم الاجتماعية والعلوم التربوية في جامعة مؤتة، حيث تم عرض الاســـتبيان بشكله الأولي على (6) من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس مـــن كليتـــي العلـــوم الاجتماعية والعلوم التربوية من جامعة مؤتة. وطلب منهم تحكيم صلاحية أداة الدراسة "الاستبيان" من خلال تحديد شمولية الفقرات وارتباطها بالمحاور، ومدى ملائمة فقرات الاستبانة للتطبيق، وبناءً عليه قام المحكمون بوضع ملاحظاتهم فيمـــا يتعلـــق بـــبعض المفاهيم، وإعادة صياغة بعض الأسئلة والفقرات، وتم الأخذ بآرائهم والقيام بالتعديلات

المقترحة في سياق الدراسة بما يتناسب مع العلاقة بين الفقرات محل البحث، علـــى أن يتم اعتماد الفقرة للتطبيق بإجماع 80% من المحكمين عليها.

ب- صدق البناء (الاتساق الداخلي)

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، تم التحقق من سلامة أداة الدراسة وصدقها البنائي، حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة تكونت من 50 طالب وطالبة ومن خارج العينة الدراسية، وبعد استعادتها تم التحقق من صدق البناء وذلك بحساب معامل الارتباط Pearson بين الفقرات في كل محور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إلية، وبالشكل التالي:

1- صدق البناء الداخلي للمحور الأول:

للتحقق من صدق البناء الداخلي للمحور الأول والمتعلق بالآثار الأمنية للبطالة على الأفراد في المجتمع، تم إيجاد معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للمحور، في الجدول (12).

جدول (12)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد في المجتمع والدرجة الكلية للمحور

رقم الفقرة	فقرات محور الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تسهم البطالة في قبول الأفراد بأي عمل مما يدفعهم لارتكاب السلوكيات المنحرفة والجرائم	*0.67	0.05
2	تسهم البطالة في تأخير سن الزواج للشباب من الجنسين مما يدفعهم للوقوع في الانحرافات الجنسية	*0.65	0.05
3	إن شعور المتعطلين بالإحباط يدفعهم للغضب وارتكاب السلوكيات العنيفة	*0.71	0.05
4	تسهم البطالة في الشعور بالحرمان لدى المتعطلين مما يدفعهم لارتكاب جرائم السرقة	*0.72	0.05
5	تسهم البطالة في شعور المتعطلين بالحقد على الأفراد مما يدفعهم لارتكاب جرائم ضدهم	*0.73	0.05

رقم الفقرة	فقرات محور الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
6	تسهم البطالة في لجوء المتعطلين لتزوير الأوراق الرسمية وغيرها للحصول على العمل	*0.65	0.05
7	تسهم البطالة في الشعور بخيبة الأمل لدى العاطلين عن العمل واللامبالاة من التصرفات غير المسئولة	*0.76	0.05
8	تسهم البطالة في ضعف الانتماء والولاء الوطني لدى المتعطلين عن العمل	*0.75	0.05
9	تسهم البطالة في انضمام المتعطلين عن العمل للجماعات المتطرفة والإرهابية	*0.75	0.05
10	تؤدي الحاجة المادية لدى العاطلين عن العمل إلى ارتكابهم لجرائم النصب والاحتيال	*0.55	0.05
11	يسهم شعور العاطلين عن العمل بالاغتراب الاجتماعي في ارتكابهم لجرائم العنف	*0.67	0.05
12	تسهم البطالة في انضمام العاطلين عن العمل إلى رفقاء السوء	*0.65	0.05
13	تسهم كثرة أوقات الفراغ لدى العاطلين عن العمل في تعاطيهم للمسكرات والمخدرات	*0.71	0.05
14	تسهم البطالة في الشعور بالعصبية الشديدة والميل لإيذاء الآخرين	*0.72	0.05
15	تسهم البطالة في تعميق الشعور لدى العاطلين عن العمل بالغيرة من الأغنياء والحقد عليهم وكراهيتهم	*0.73	0.05

***ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a£0.05)**

يتبين من النتائج في الجدول (12) أن معاملات الارتباط الواردة بين درجات كل عبارة من عبارات محور الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد مع الدرجة الكلية له تتراوح بين بين (0.76 و 0.55)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، مما يؤكد تحقق الصدق البنائي، وأهمية كل فقرة من فقرات هذا المحور، ويشير إلى ثبات النتائج.

2- صدق البناء الداخلي للمحور الثاني:

للتحقق من صدق البناء الداخلي للمحور الثاني والمتعلق بالآثار الأمنية للبطالة

على الأسرة في المجتمع، تم إيجاد معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للمحور، في الجدول (13).

جدول (13)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة والدرجة الكلية للمحور

رقم الفقرة	فقرات محور الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تسهم البطالة في تعرض الأبناء للانحراف الأخلاقي	*0.56	0.05
2	تسهم البطالة في احتمالية تعرض الزوجة للانحراف الأخلاقي	*0.58	0.05
3	تسهم البطالة في حدوث الخلافات الأسرية التي قد تؤدي للطلاق	*0.68	0.05
4	تسهم البطالة في تعرض أفراد الأسرة للأمراض النفسية والاجتماعية	*0.49	0.05
5	تسهم البطالة إلى حرمان الأبناء من التعليم	*0.53	0.05
6	تسهم البطالة في لجوء الأسر للإستدانه وطلب القروض	*0.55	0.05
7	تسهم البطالة في فقدان الأسر للأمن الأسري والاجتماعي	*0.46	0.05
8	تسهم البطالة في تخلخل البناء الأسري وإضعاف العلاقات والروابط الأسرية	*0.65	0.05
9	تسهم البطالة في اضطرار الأطفال في الأسرة للعمل "عمالة الأطفال"	*0.65	0.05
10	تسهم البطالة في إجبار الأسرة للهجرة وتغيير مكان إقامتها للبحث عن العمل	*0.45	0.05

***ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a£0.05)**

يتبين من النتائج أن معاملات الارتباط الواردة في الجداول (13) بين درجات كل عبارة من عبارات محور الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة في المجتمع مع الدرجة الكلية له تتراوح بين (0.68 و 0.46)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)، مما يؤكد تحقق الصدق البنائي، وأهمية كل فقرة من فقرات هذا

المحور، ويشير إلى ثبات النتائج.

3- صدق البناء الداخلي للمحور الثالث

للتحقق من صدق البناء الداخلي للمحور الثالث والمتعلق بالآثار الأمنية للبطالة على المجتمع، تم إيجاد معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للمحور، في الجدول (14).

جدول (14)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع والدرجة الكلية للمحور

رقم الفقرة	فقرات محور الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تؤدي البطالة إلى هدر لرأس المال البشري في المجتمع	*0.50	0.05
2	تسهم البطالة في تعميق الفروق الاجتماعية بين فئات المجتمع	*0.43	0.05
3	تسهم البطالة في سوء توزيع الثروة والدخل في المجتمع.	*0.44	0.05
4	تسهم البطالة في ضعف النمو الاقتصادي في المجتمع	*0.41	0.05
5	تسهم البطالة في تدني مستوى التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع	*0.50	0.05
6	تؤدي البطالة دوراً رئيسا في زيادة معدلات الجريمة وعدم توفير الأمن في المجتمع	*0.51	0.05
7	تؤدي البطالة إلى تدني مستوى المعيشة وعدم الرضا بين أفراد المجتمع.	*0.46	0.05
8	تؤدي البطالة إلى زيادة حالات التسول بين أفراد المجتمع	*0.55	0.05
9	تؤدي البطالة إلى تفشي مظاهر اليأس وخيبة الأمل بين أفراد المجتمع	*0.48	0.05
10	تؤدي البطالة إلى ضعف الانتماء والولاء للوطن	*0.44	0.05

***ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a£0.05)**

يتبين من النتائج أن معاملات الارتباط الواردة في الجداول (14) بين درجات كل

عبارة من عبارات محور الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع مع الدرجة الكلية له تتراوح بين (0.55 و 0.41)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)، مما يؤكد تحقق الصدق البنائي، وأهمية كل فقرة من فقرات هذا المحور، ويشير إلى ثبات النتائج.

4- صدق البناء الداخلي للمحور الرابع

للتحقق من صدق البناء الداخلي للمحور الرابع والمتعلق بالعوامل المؤدية للبطالة في المجتمع، تم إيجاد معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للمحور، في الجدول (15).

جدول (15)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور العوامل المؤدية للبطالة بين أفراد المجتمع والدرجة الكلية للمحور

رقم الفقرة	فقرات محور العوامل المؤدية للبطالة بين أفراد المجتمع	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	ارتفاع أعداد السكان ومعدلات النمو السكاني في جميع محافظات المملكة	*0.47	0.05
2	ارتفاع نسبة العمالة الوافدة والاعتماد عليها في بعض القطاعات الخدمية	*0.44	0.05
3	عدم رغبة الخريجين من الجامعات والكليات للعمل في غير تخصصاتهم	*0.57	0.05
4	زيادة أعداد الخريجين من الجامعات وضعف التنسيق بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل	*0.48	0.05
5	ضعف المخرجات التعليمية للجامعات والمراكز والكليات التعليمية	*0.53	0.05
6	تركيز المؤسسات التعليمية على التعليم النظري وإهمال التدريب والتعليم العملي	*0.60	0.05
7	المحسوبية والواسطة وعدم الاعتماد على المعايير الموضوعية للتعيين	*0.42	0.05
8	ضعف دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع	*0.59	0.05
9	الرغبة لدى الموظفين للاستمرار في وظائفهم بعد سن التقاعد	*0.47	0.05
10	تدني مستوى الرواتب والأجور في مؤسسات القطاع الخاص	*0.43	0.05

***ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05£a)**

يتبين من النتائج أن معاملات الارتباط الواردة في الجداول (15) بين درجات كل عبارة من عبارات محور العوامل المؤدية للبطالة بين أفراد المجتمع مع الدرجة الكلية له تتراوح بين (0.60 و 0.42)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند

مستوى (0.05)، مما يؤكد تحقق الصدق البنائي، وأهمية كل فقرة من فقرات هذا المحور، ويشير إلى ثبات النتائج.

2- ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل كرونباخ الفا (Cronbach Alpha "a")، وبعد تطبيق هذا الاختبار على عينة الدراسة الاستطلاعية وجاءت قيمة معاملات الثبات لمحاور الدراسة وللأداة ككل كما هو مبين في الجدول (16).

جدول (16)

معاملات الثبات (كرونباخ الفا) لمحاور أداة الدراسة وللأداة ككل

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
المحور الأول	15	0.895
المحور الثاني	10	0.881
المحور الثالث	10	0.829
المحور الرابع	10	0.851
معامل ثبات الأداة ككل	45	0.910

يتضح من خلال حساب ثبات أداة الدراسة باستخدام طريقة كرونباخ الفا في الجدول (16) تمتع أداة الدراسة بكافة محاورها بدرجة مرتفعة من الثبات، حيث انحصرت معاملات الثبات بين (0.829 - 0.895). ويتضح من أن معامل الثبات للمحور الأول يساوي 0.8087 والمتعلق بالآثار الأمنية للبطالة على أفراد المجتمع، وللمحور الثاني والمتعلق الآثار الأمنية للبطالة على الأسر في المجتمع حيث بلغت قيمة معامل الثبات له 0.881، وللمحور الثالث والمتعلق بالآثار الأمنية للبطالة على المجتمع ككل قد بلغت قيمة معامل الثبات له 0.829، وللمحور الرابع والمتعلق بالعوامل المؤدية للبطالة بين أفراد المجتمع فقد بلغت معامل الثبات له 0.851، وللأداة ككل 0.910 ،مما يعني تمتع أداة الدراسة بدرجة مرتفعة من الثبات.

وبناءً على ما تقدم من نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين نستخلص أن أداة الدراسة (الاستبيان) تتمتع بإمكانية تطبيقها والاعتماد عليها والوثوق من النتائج التي ستسفر عنها.

3. 5 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة ، فقد تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي، وذلك باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS)، وذلك كما يلي:

1. مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures)، المتوسطات الحسابية والتكرارات والانحرافات المعيارية والنسب المئوية.
2. تحليل التباين الأحادي (One-way Analysis of Variance):لاختبار دلالات الفروق بين متوسطات الاستجابات للمتغيرات ذات المستويات المتعددة لكل محور من محاور أداة الدراسة.
3. اختبار "ت" لاختبار أسئلة الدراسة المتعلقة بقياس دلالات الفروق بين متوسطات الاستجابات للمتغيرات الثنائية وذلك في حالة تجانس التباين بين فئتي المتغير، أما في حالة عدم تجانس التباين فإنه تم استخدام تقريب ساترثوايث وسميث، لكل محور من محاور أداة الدراسة.
4. اختبار الفروق المعنوية لشافيه لإجراء المقارنات البعدية وذلك لمعرفة مصدر الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين أوساط الاستجابات للمتغيرات المتعددة المستويات.
5. معامل ارتباط بيرسون.

واعتمدت الدراسة تصنيف إجابات فقرات محاور الدراسة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا، وحددت بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا وحسب الأهمية على النحو التالي:

1. (أوافق بشدة) ويمثل (5 درجات).
2. (أوافق) ويمثل (4 درجات).
3. (محايد) ويمثل (3 درجات).
4. (لا أوافق) ويمثل (درجتان).
5. (لا أوافق بشده) ويمثل (درجة واحدة).

مع الأخذ بعين الاعتبار أن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها لتفسير البيانات على النحو التالي:

مرتفع	**متوسط**	**منخفض**
(3.5 فما فوق)	(3.49-2.5)	(2.49 فأقل)

وبناء على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرة أكثر من (3.5) فيكون مستوى التصورات مرتفعاً، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (3.49-2.5) فان مستوى التصورات متوسطا، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من (2.49) فيكون مستوى التصورات منخفضا.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 الإجابة عن أسئلة الدراسة:

سيتم في هذا الفصل من الدراسة الإجابة عن أسئلة الدراسة وفقا لما أظهرته نتائج التحليلات الإحصائية الوصفية والاستدلالية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محـــاور الدراسة، وبالشكل الأتي:

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: ما أثر البطالة على السلوك الإجرامـــي والمنحرف للأفراد في المجتمع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

للإجابة عن السؤال الأول للدراسة تم إيجاد التكـــرارات والنـــسب المئويـــة وحـــساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات محور: " أثر البطالة على السلوك الإجرامي والمنحرف للأفـــراد فـــي المجتمع " وترتيبها تنازليا حسب المستوى. جدول (17).

جدول (17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بأثر البطالة على السلوك الإجرامي والمنحرف للأفراد في المجتمع

الرقم		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
2	تسهم البطالة في تأخير سن الزواج للأفراد من الجنسين مما يدفعهم للوقوع في الجرائم الجنسية	4.32	0.61	1	مرتفع
12	تسهم البطالة في انضمام العاطلين عن العمل إلى رفقاء السوء	4.29	0.60	2	مرتفع
3	إن شعور المتعطلين بالإحباط يدفعهم للغضب وارتكاب السلوكيات العنيفة	4.21	0.73	3	مرتفع
7	تسهم البطالة في الشعور بخيبة الأمل لدى العاطلين عن العمل مما يدفعهم للإدمان على	4.19	0.74	4	مرتفع

الرقم		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
	المسكرات والمخدرات				
11	**يسهم شعور العاطلين عن العمل بالاغتراب الاجتماعي في ارتكابهم لجرائم العنف**	4.17	0.84	5	مرتفع
1	**تسهم البطالة في قبول الأفراد بأي عمل مما يدفعهم لارتكاب السلوكيات المنحرفة والجرائم**	4.04	0.79	6	مرتفع
13	**تسهم كثرة أوقات الفراغ لدى العاطلين عن العمل في تعاطيهم للمسكرات والمخدرات**	3.82	0.74	7	مرتفع
15	**تسهم البطالة في تعميق الشعور لدى العاطلين عن العمل بالغيرة من الأغنياء والحقد عليهم وكراهيتهم**	3.74	0.90	8	مرتفع
4	**تسهم البطالة في الشعور بالحرمان لدى المتعطلين مما يدفعهم لارتكاب جرائم السرقة**	3.67	0.89	9	مرتفع
14	**تسهم البطالة في الشعور بالعصبية الشديدة والميل لإيذاء الآخرين**	3.65	1.00	10	مرتفع
5	**تسهم البطالة في شعور المتعطلين بالحقد على الأفراد مما يدفعهم لارتكاب جرائم ضدهم**	3.48	1.06	11	متوسط
10	**تؤدي الحاجة المادية لدى العاطلين عن العمل إلى ارتكابهم لجرائم النصب والاحتيال**	3.39	1.11	12	متوسط
9	**تسهم البطالة في انضمام المتعطلين عن العمل للجماعات المتطرفة والإرهابية**	3.29	1.11	13	متوسط
6	**تسهم البطالة في لجوء المتعطلين لتزوير الأوراق الرسمية وغيرها للحصول على العمل**	3.17	1.09	14	متوسط
8	**تسهم البطالة في ضعف الانتماء والولاء الوطني لدى المتعطلين عن العمل**	3.04	1.00	15	متوسط
-	**جميـــع الفقـــرات**	**3.76**	**0.64**	-	**مرتفع**

تظهر النتائج الواردة في الجدول (17) إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثـــار الأمنية للبطالة على أفراد المجتمع، حيث أظهرت النتائج أن المستوى العام للإجابـــات

جاء بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.76)، بانحراف معياري 0.64، مما يشير إلى قناعة أفراد عينة الدراسة بأهمية وتعدد الآثار الأمنية المترتبة من البطالة على ارتكاب الجرائم، وبشكل تفصيلي يمكن توضيح مستوى وترتيب الآثار الأمنية للبطالة على أفراد المجتمع في ضوء إجابات أفراد عينة الدراسة والمبينة في النتائج الواردة في جدول (14) بالشكل الأتي: إن من أهم الآثار الأمنية المترتبة من البطالة على الأفراد يتمثل في " تأخير سن الزواج للأفراد من الجنسين مما يدفعهم للوقوع في الجرائم الجنسية "، حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (4.32)، بانحراف معياري (0.61) وجاءت هذه الفقرة في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، وجاء في الترتيب الثاني الفقرة " تسهم البطالة في انضمام العاطلين عن العمل إلى رفقاء السوء " حيث كانت درجة الموافقة لهذه القيمة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (4.29)، بانحراف معياري (0.60)، وجاء في الترتيب الثالث من حيث الأهمية الفقرة " إن شعور الأفراد المتعطلين عن العمل بالإحباط يدفعهم للغضب وارتكاب السلوكيات العنيفة " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (4.21)، بانحراف معياري (0.73)، وجاء في الترتيب الرابع من حيث الأهمية الفقرة " تسهم البطالة في الشعور بخيبة الأمل لدى العاطلين عن العمل واللامبالاة من ارتكاب التصرفات غير المسئولة " حيث كانت درجة الموافقة والتأييد لهذه القيمة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (4.19)، بانحراف معياري (0.74)، وجاء في الترتيب الخامس من حيث الأهمية الفقرة " يسهم شعور العاطلين عن العمل بالاغتراب الاجتماعي في ارتكابهم لجرائم العنف" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (4.17)، بانحراف معياري (0.84)، وجاء في الترتيب السادس من حيث الأهمية الفقرة " تسهم البطالة في قبول الأفراد بأي عمل مما يدفعهم لارتكاب السلوكيات المنحرفة والجرائم " حيث كانت درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على هذه القيمة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (4.04)، بانحراف معياري (0.79)، وجاء في الترتيب

السابع من حيث الأهمية الفقرة " تسهم كثرة أوقات الفراغ لدى العاطلين عن العمل في تعاطيهم للمسكرات والمخدرات " حيث كانت درجة الموافقة لهذه القيمة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.82)، بانحراف معياري (0.74)، وجاء في الترتيب الثامن من حيث الأهمية الفقرة " تسهم البطالة في تعميق الشعور لدى العاطلين عن العمل بالغيرة من الأغنياء والحقد عليهم وكراهيتهم " حيث كانت درجة الموافقة لهذه القيمة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.74)، بانحراف معياري (0.90)، وجاء في الترتيب التاسع من حيث الأهمية الفقرة " تسهم البطالة في الشعور بالحرمان لدى المتعطلين مما يدفعهم لارتكاب جرائم السرقة " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.67)، بانحراف معياري (0.89)، وجاء في الترتيب العاشر من حيث الأهمية الفقرة " تسهم البطالة في الشعور بالعصبية الشديدة والميل لإيذاء الآخرين " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (4.65)، بانحراف معياري (1.00)، وفي الترتيب الحادي عشر من حيث الأهمية الفقرة " تسهم البطالة في شعور المتعطلين بالحقد على الأفراد مما يدفعهم لارتكاب جرائم ضدهم " حيث كانت درجة الموافقة والتأييد لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.48)، بانحراف معياري (1.06)، وفي الترتيب الثاني عشر من حيث الأهمية النسبية الفقرة " تؤدي الحاجة المادية لدى العاطلين عن العمل إلى ارتكابهم لجرائم النصب والاحتيال " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.39)، بانحراف معياري (1.11)، وفي الترتيب الثالث عشر من حيث الأهمية الفقرة " تسهم البطالة في انضمام المتعطلين عن العمل للجماعات المتطرفة والإرهابية " حيث كانت درجة الموافقة والتأييد لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.29)، بانحراف معياري (1.11)، وفي الترتيب الرابع عشر وقبل الأخير من حيث الأهمية الفقرة " تسهم البطالة في لجوء المتعطلين لتزوير الأوراق الرسمية وغيرها للحصول على العمل " حيث كانت درجة الموافقة والتأييد لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.17)، بانحراف معياري

(1.09)، وفي الترتيب الخامس عشر والأخير من حيث الأهمية الفقرة " تسهم البطالة في ضعف الانتماء والولاء الوطني لدى المتعطلين عن العمل " حيث كانت درجة الموافقة والتأييد لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.04) بانحراف معياري (1.00).

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: ما الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

للإجابة عن السؤال الثاني للدراسة تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية وحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات محور: " الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة " وترتيبها تنازليا حسب المستوى. جدول (18).

جدول (18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بالآثار الأمنية للبطالة على الأسرة

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تسهم البطالة في تعرض الأبناء في الأسرة للانحراف الأخلاقي	4.18	0.90	1	مرتفع
2	تسهم البطالة في تعرض الأزواج في الأسرة للانحرافات الأخلاقية	3.99	0.98	2	مرتفع
9	تسهم البطالة في اضطرار الأطفال في الأسرة للعمل "عمالة الأطفال"	3.68	1.03	3	مرتفع
3	تسهم البطالة في حدوث الخلافات الأسرية التي قد تؤدي للطلاق	3.67	0.85	4	مرتفع
7	تسهم البطالة في فقدان الأسر للأمن الأسري والاجتماعي	3.63	0.97	5	مرتفع
5	تسهم البطالة إلى حرمان الأبناء في الأسرة من التعليم	3.58	0.95	6	مرتفع
4	تسهم البطالة في تعرض أفراد الأسرة للأمراض النفسية والاجتماعية	3.56	0.92	7	مرتفع
10	تسهم البطالة في إجبار الأسرة للهجرة وتغيير مكان إقامتها للبحث عن العمل	3.52	1.06	8	مرتفع
6	تسهم البطالة في لجوء الأسر للإستدانه وطلب القروض	3.47	1.04	9	متوسطة
8	تسهم البطالة في تخلخل البناء الأسري وإضعاف العلاقات والروابط الأسرية	3.38	1.13	10	متوسطة
-	جميع الفقرات	3.66	0.70	-	مرتفع

تظهر النتائج الواردة في الجدول (18) إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثـــار الأمنية للبطالة على الأسرة، حيث أظهرت النتائج أن المستوى العام للإجابـــات جـــاء بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.66)، بانحراف معياري 0.70، مما يشير إلى قناعة أفراد عينة الدراسة بأهمية وتعدد الآثار الأمنية المترتبة من البطالة على الأسرة، وبشكل تفصيلي يمكن توضيح مستوى وترتيـــب الآثـــار الأمنيـــة للبطالة على الأسر في المجتمع في ضوء إجابات أفراد عينة الدراسة والمبينة في النتائج الواردة في جدول (18) بالشكل الأتي: إن من أهم الآثار الأمنية المترتبة من البطالـــة على الأسرة يتمثل في " تعرض الأبناء في الأسرة للانحراف الأخلاقي"، حيث كانـــت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (4.18)، بانحراف معياري (0.90) وجاءت هذه الفقرة في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، وجاء في الترتيب الثاني الفقرة " تسهم البطالة في تعرض الأزواج في الأسرة للانحرافـــات الأخلاقية "حيث كانت درجة الموافقة لهذه القيمة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحـــسابي (3.99)، بانحراف معياري (0.98)، وجاء في الترتيب الثالث من حيث الأهمية الفقرة " تسهم البطالة في اضطرار الأطفال في الأسرة للعمل "عمالة الأطفال " حيـــث كانـــت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحـــسابي (3.68)، بـــانحراف معياري (1.03)، وجاء في الترتيب الرابع من حيث الأهمية الفقرة " تسهم البطالة فـــي حدوث الخلافات الأسرية التي قد تؤدي للطلاق " حيث كانت درجة الموافقـــة والتأييـــد لهذه القيمة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.67)، بانحراف معياري (0.85)، وجاء في الترتيب الخامس من حيث الأهمية الفقرة "تسهم البطالة في فقدان الأسر للأمن الأسري والاجتماعي " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجـــة مرتفعـــة وبلـــغ الوسط الحسابي (3.63)، بانحراف معياري (0.97)، وجاء في الترتيب السادس مـــن حيث الأهمية الفقرة " تسهم البطالة إلى حرمان الأبناء في الأسرة من التعلـــيم " حيـــث كانت درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على هذه القيمة مرتفعة وبلغ الوسط الحـــسابي (3.58)، بانحراف معياري (0.95)، وجاء في الترتيب السابع من حيث الأهمية الفقرة "

تسهم البطالة في تعرض أفراد الأسرة للأمراض النفسية والاجتماعية " حيث كانت درجة الموافقة لهذه القيمة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.56)، بانحراف معياري (0.92)، وجاء في الترتيب الثامن من حيث الأهمية الفقرة تسهم البطالة في إجبار الأسرة للهجرة وتغيير مكان إقامتها للبحث عن العمل " حيث كانت درجة الموافقة لهذه القيمة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.52)، بانحراف معياري (1.06)، وجاء في الترتيب التاسع وقبل الأخير من حيث الأهمية الفقرة " تسهم البطالة في لجوء الأسر للإستدانه وطلب القروض " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.47)، بانحراف معياري (0.89)، وجاء في الترتيب العاشر والأخير من حيث الأهمية الفقرة " تسهم البطالة في تخلخل البناء الأسري وإضعاف العلاقات والروابط الأسرية " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.38)، بانحراف معياري (1.13).

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث: ما الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

للإجابة عن السؤال الثالث للدراسة تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات محور: " الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع " وترتيبها تنازليا حسب المستوى. جدول (19).

جدول (19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بالآثار الأمنية للبطالة على المجتمع

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
2	تؤدي البطالة في تزايد أعداد قضايا السرقات الجنائية في المجتمع	4.05	1.05	1	مرتفع
1	تؤدي البطالة دوراً رئيسا في زيادة معدلات الجريمة في المجتمع	3.76	1.06	2	مرتفع
10	تسهم البطالة في سوء توزيع الثروة والدخل في المجتمع.	3.75	1.02	3	مرتفع
3	تؤدي البطالة إلى تدني مستوى الأمن المجتمعي وزيادة حالات العنف في المجتمع	3.70	1.00	4	مرتفع
5	تسهم البطالة في انتشار جرائم الفساد المالي والإداري في المجتمع	3.65	1.04	5	مرتفع
7	تسهم البطالة في تدني مستوى التكافل الاجتماعي والتعاون الايجابي بين أفراد المجتمع	3.51	1.02	6	مرتفع
4	تسهم البطالة في تعميق الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع	3.48	1.09	7	متوسطة
9	تؤدي البطالة إلى زيادة حالات التسول والتشرد بين أفراد المجتمع	3.41	1.05	8	متوسطة
8	تؤدي البطالة إلى زيادة المواجهات العنيفة بين القوات الأمنية وأفراد المجتمع	3.29	1.03	9	متوسطة
6	تؤدي البطالة إلى ضعف المشاركة المجتمعية في المناسبات الوطنية والقومية	2.88	1.10	10	متوسطة
-	**جميـــع الفقـــرات**	**3.55**	**0.61**	-	**مرتفع**

تظهر النتائج الواردة في الجدول (19) إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثـــار الأمنية للبطالة على المجتمع ككل، حيث أظهرت النتائج أن المستوى العـــام للإجابـــات جاء بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابـــات (3.55)، بـــانحراف معياري 0.61، مما يشير إلى قناعة أفراد عينة الدراسة بأهمية وتعدد الآثـــار الأمنيـــة

المترتبة من البطالة على المجتمع، وبشكل تفصيلي يمكن توضيح مستوى وترتيب الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع في ضوء إجابات أفراد عينة الدراسة والمبينة في النتائج الواردة في جدول (19) بالشكل الأتي: إن من أهم الآثار الأمنية المترتبة من البطالة على المجتمع يتمثل في " تزايد أعداد قضايا السرقات الجنائية في المجتمع "، حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (4.05)، بانحراف معياري (1.05) وجاءت هذه الفقرة في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، وجاء في الترتيب الثاني الفقرة " تؤدي البطالة دوراً رئيسا في زيادة معدلات الجريمة وعدم توفير الأمن في المجتمع " حيث كانت درجة الموافقة لهذه القيمة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.76)، بانحراف معياري (1.06)، وجاء في الترتيب الثالث من حيث الأهمية الفقرة "تسهم البطالة في سوء توزيع الثروة والدخل في المجتمع." حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.75)، بانحراف معياري (1.02)، وجاء في الترتيب الرابع من حيث الأهمية الفقرة " تؤدي البطالة إلى تدني مستوى الأمن المجتمعي وزيادة حالات العنف في المجتمع " حيث كانت درجة الموافقة والتأييد لهذه القيمة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.70)، بانحراف معياري (1.00)، وجاء في الترتيب الخامس من حيث الأهمية الفقرة " تسهم البطالة في انتشار جرائم الفساد المالي والإداري في المجتمع " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.65)، بانحراف معياري (1.04)، وجاء في الترتيب السادس من حيث الأهمية الفقرة " تسهم البطالة في تدني مستوى التكافل الاجتماعي والتعاون الايجابي بين أفراد المجتمع " حيث كانت درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على هذه القيمة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.51)، بانحراف معياري (1.02)، وجاء في الترتيب السابع من حيث الأهمية الفقرة " تسهم البطالة في تعميق الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع " حيث كانت درجة الموافقة لهذه القيمة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.48)، بانحراف معياري (1.09)، وجاء في الترتيب الثامن من حيث الأهمية الفقرة " تؤدي البطالة إلى زيادة حالات

التسول والتشرد بين أفراد المجتمع " حيث كانت درجة الموافقة لهـذه القيمـة بدرجـة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.41)، بانحراف معياري (1.05)، وجاء في الترتيب التاسع وقبل الأخير من حيث الأهمية الفقرة " تؤدي البطالة إلى زيادة المواجهات العنيفة بين القوات الأمنية وأفراد المجتمع " حيث كانت درجة الموافقة لهـذه الفقـرة بدرجـة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.29)، بانحراف معياري (1.03)، وجاء في الترتيب العاشر والأخير من حيث الأهمية الفقرة " تسهم البطالة في تخلخـل البنـاء الأسـري وإضعاف العلاقات والروابط الأسرية " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجـة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (2.88)، بانحراف معياري (1.10).

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع: ما العوامل المؤدية للبطالة في المجتمع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

للإجابة عن السؤال الرابع للدراسة تم إيجاد المتوسطات الحـسابية والانحرافـات المعيارية والترتيب لإجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات محور: " العوامل المؤدية للبطالة في المجتمع" وترتيبها تنازليا حسب المستوى. جدول (20).

جدول (20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بالعوامل المؤدية للبطالة في المجتمع

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
4	ارتفاع أعداد السكان ومعدلات النمو السكاني في جميع محافظات المملكة بفعل الهجرات السورية	4.22	1.06	1	مرتفع
7	ارتفاع نسبة العمالة الوافدة والاعتماد عليها في بعض القطاعات الخدمية	4.16	0.98	2	مرتفع
5	عدم رغبة الخريجين من الجامعات والكليات للعمل في غير تخصصاتهم	3.91	0.94	3	مرتفع
2	زيادة أعداد الخريجين من الجامعات وضعف التنسيق بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل	3.88	0.92	4	مرتفع
6	ضعف المخرجات التعليمية للجامعات والمراكز والكليات التعليمية	3.82	0.96	5	مرتفع
3	تركيز المؤسسات التعليمية على التعليم النظري وإهمال التدريب والتعليم العملي	3.73	0.94	6	مرتفع
8	المحسوبية والواسطة وعدم الاعتماد على المعايير الموضوعية للتعيين	3.72	1.00	7	مرتفع
10	ضعف دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع	3.56	0.97	8	مرتفع
1	الرغبة لدى الموظفين للاستمرار في وظائفهم بعد سن التقاعد	3.48	0.95	9	متوسطة
9	تدني مستوى الرواتب والأجور في مؤسسات القطاع الخاص	2.65	0.87	10	متوسطة
-	**جميـــع الفقـــرات**	**3.71**	**0.68**	-	**مرتفع**

تظهر النتائج الواردة في الجدول (20) إجابات أفراد عينة الدراسة نحو العوامل المؤدية للبطالة في المجتمع، حيث أظهرت النتائج أن المستوى العام للإجابـــات جـــاء بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.71)، بانحراف معياري 0.68، مما يشير إلى قناعة أفراد عينة الدراسة بأهمية وتعدد العوامل المؤدية للبطالـــة

في المجتمع، وبشكل تفصيلي يمكن توضيح مستوى وترتيب العوامل المؤدية للبطالة في المجتمع في ضوء إجابات أفراد عينة الدراسة والمبينة في النتائج الواردة في جدول (20) بالشكل الأتي: إن من أهم العوامل المؤدية للبطالة في المجتمع يتمثل في " ارتفاع أعداد السكان ومعدلات النمو السكاني في جميع محافظات المملكة بفعل الهجرات السورية "، حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (4.22)، بانحراف معياري (1.06) وجاءت هذه الفقرة في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، وجاء في الترتيب الثاني الفقرة " ارتفاع نسبة العمالة الوافدة والاعتماد عليها في بعض القطاعات الخدمية " حيث كانت درجة الموافقة لهذه القيمة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (4.16)، بانحراف معياري (0.98)، وجاء في الترتيب الثالث من حيث الأهمية الفقرة " عدم رغبة الخريجين من الجامعات والكليات للعمل في غير تخصصاتهم." حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.91)، بانحراف معياري (0.94)، وجاء في الترتيب الرابع من حيث الأهمية الفقرة " زيادة أعداد الخريجين من الجامعات وضعف التنسيق بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل " حيث كانت درجة الموافقة والتأييد لهذه القيمة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.88)، بانحراف معياري (0.92)، وجاء في الترتيب الخامس من حيث الأهمية الفقرة " ضعف المخرجات التعليمية للجامعات والمراكز والكليات التعليمية " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.82)، بانحراف معياري (0.96)، وجاء في الترتيب السادس من حيث الأهمية الفقرة " تركيز المؤسسات التعليمية على التعليم النظري وإهمال التدريب والتعليم العملي " حيث كانت درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على هذه القيمة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.73)، بانحراف معياري (0.94)، وجاء في الترتيب السابع من حيث الأهمية الفقرة " المحسوبية والواسطة وعدم الاعتماد على المعايير الموضوعية للتعيين " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.72)، بانحراف معياري (1.00)، وجاء في الترتيب الثامن من

حيث الأهمية الفقرة " ضعف دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع " حيث كانت درجة الموافقة لهذه القيمة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.56)، بانحراف معياري (0.97)، وجاء في الترتيب التاسع وقبل الأخير من حيث الأهمية الفقرة " الرغبة لدى الموظفين للاستمرار في وظائفهم بعد سن التقاعد " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.48)، بانحراف معياري (0.95)، وجاء في الترتيب العاشر والأخير من حيث الأهمية الفقرة " تدني مستوى الرواتب والأجور في مؤسسات القطاع الخاص " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (2.65)، بانحراف معياري (0.87).

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الخامس: هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) للآثار الأمنية للبطالة على أفراد المجتمع والعوامل المؤدية لها "؟

للإجابة عن هذا السؤال تم إيجاد معاملات الارتباط بين المتغيرات، والجدول (21) يبين هذه النتائج.

جدول (21)

العلاقة بين الآثار الأمنية للبطالة على أفراد المجتمع والعوامل المؤدية لها

الآثار الأمنية للبطالة على أفراد المجتمع	العوامل المؤدية للبطالة	
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
تسهم البطالة في قبول الأفراد بأي عمل مما يدفعهم لارتكاب السلوكيات المنحرفة والجرائم	**0.46**	**0.00**
تسهم البطالة في تأخير سن الزواج للأفراد من الجنسين مما يدفعهم للوقوع في الانحرافات الجنسية	**0.38**	**0.00**
إن شعور المتعطلين بالإحباط يدفعهم للغضب وارتكاب السلوكيات العنيفة	**0.37**	**0.00**
تسهم البطالة في الشعور بالحرمان لدى المتعطلين مما يدفعهم لارتكاب جرائم السرقة	**0.44**	**0.00**
تسهم البطالة في شعور المتعطلين بالحقد على الأفراد مما يدفعهم لارتكاب جرائم ضدهم	**0.25**	**0.00**
تسهم البطالة في لجوء المتعطلين لتزوير الأوراق الرسمية وغيرها للحصول على العمل	**0.15**	**0.00**
تسهم البطالة في الشعور بخيبة الأمل لدى العاطلين عن العمل واللامبالاة من التصرفات غير المسئولة	**0.34**	**0.00**
تسهم البطالة في ضعف الانتماء والولاء الوطني لدى المتعطلين عن العمل	**0.20**	**0.00**
تسهم البطالة في انضمام المتعطلين عن العمل للجماعات المتطرفة والإرهابية	0.07	0.11
تؤدي الحاجة المادية لدى العاطلين عن العمل إلى ارتكابهم لجرائم النصب والاحتيال	**0.21**	**0.00**
يسهم شعور العاطلين عن العمل بالاغتراب الاجتماعي في ارتكابهم لجرائم العنف	0.07	0.11
تسهم البطالة في انضمام العاطلين عن العمل إلى رفقاء السوء	**0.21**	**0.00**
تسهم كثرة أوقات الفراغ لدى العاطلين عن العمل في تعاطيهم للمسكرات والمخدرات	**0.19**	**0.00**
تسهم البطالة في الشعور بالعصبية الشديدة والميل لإيذاء الآخرين	**0.27**	**0.00**
تسهم البطالة في تعميق الشعور لدى العاطلين عن العمل بالغيرة من الأغنياء والحقد عليهم وكراهيتهم	0.07	0.11
الآثار الأمنية للبطالة على أفراد المجتمع	**0.44**	**0.00**

****ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 ≥a).**

يظهر من النتائج في الجدول (21) وجود علاقة طردية بين محور "الآثار الأمنيـــة للبطالة على أفراد المجتمع" للفقرات مجتمعة ومستوى العوامل المؤدية لها، حيث بلغت

قيمة معامل الارتباط (0.44)، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$). وعلى مستوى فقرات هذا المحور أظهرت النتائج وجدود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين مستوى "العوامل المؤدية للبطالة" والفقرة" تسهم البطالة في قبول الأفراد بأي عمل مما يدفعهم لارتكاب السلوكيات المنحرفة والجرائم" ، والفقرة "تسهم البطالة في تأخير سن الزواج للأفراد من الجنسين مما يدفعهم للوقوع في الانحرافات الجنسية"، والفقرة "إن شعور المتعطلين بالإحباط يدفعهم للغضب وارتكاب السلوكيات العنيفة"، والفقرة "تسهم البطالة في الشعور بالحرمان لدى المتعطلين مما يدفعهم لارتكاب جرائم السرقة"، والفقرة " تسهم البطالة في شعور المتعطلين بالحقد على الأفراد مما يدفعهم لارتكاب جرائم ضدهم" والفقرة "تسهم البطالة في لجوء المتعطلين لتزوير الأوراق الرسمية وغيرها للحصول على العمل" والفقرة "تسهم البطالة في الشعور بخيبة الأمل لدى العاطلين عن العمل واللامبالاة من التصرفات غير المسئولة" والفقرة "تسهم البطالة في ضعف الانتماء والولاء الوطني لدى المتعطلين عن العمل"، والفقرة "تؤدي الحاجة المادية لدى العاطلين عن العمل إلى ارتكابهم لجرائم النصب والاحتيال"، والفقرة "تسهم البطالة في انضمام العاطلين عن العمل إلى رفقاء السوء"، والفقرة "تسهم كثرة أوقات الفراغ لدى العاطلين عن العمل في تعاطيهم للمسكرات والمخدرات"، والفقرة "تسهم البطالة في الشعور بالعصبية الشديدة والميل لإيذاء الآخرين" ، بينما أظهرت النتائج عدم جدود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى" العوامل المؤدية للبطالة" والفقرة "تسهم البطالة في انضمام المتعطلين عن العمل للجماعات المتطرفة والإرهابية"، والفقرة "يسهم شعور العاطلين عن العمل بالاغتراب الاجتماعي في ارتكابهم لجرائم العنف"، والفقرة "تسهم البطالة في تعميق الشعور لدى العاطلين عن العمل بالغيرة من الأغنياء والحقد عليهم وكراهيتهم".

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال السادس: هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) للآثار الأمنية للبطالة على الأسرة والعوامل المؤدية لها"؟

للإجابة عن هذا السؤال تم إيجاد معاملات الارتباط بين المتغيرات، والجدول (22) يبين هذه النتائج.

جدول (22)

العلاقة بين الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة والعوامل المؤدية لها

الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة	العوامل المؤدية للبطالة	
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
تسهم البطالة في تعرض الأبناء في الأسرة للانحراف الأخلاقي	**0.51**	**0.00**
تسهم البطالة في تعرض الأزواج في الأسرة للانحرافات الأخلاقية	**0.46**	**0.00**
تسهم البطالة في حدوث الخلافات الأسرية التي قد تؤدي للطلاق	**0.49**	**0.00**
تسهم البطالة في تعرض أفراد الأسرة للأمراض النفسية والاجتماعية	0.03	0.25
تسهم البطالة إلى حرمان الأبناء في الأسرة من التعليم	**0.35**	**0.00**
تسهم البطالة في لجوء الأسر للإستدانه وطلب القروض	**0.25**	**0.00**
تسهم البطالة في فقدان الأسر للأمن الأسري والاجتماعي	0.05	0.30
تسهم البطالة في تخلخل البناء الأسري وإضعاف العلاقات والروابط الأسرية	**0.38**	**0.00**
تسهم البطالة في اضطرار الأطفال في الأسرة للعمل "عمالة الأطفال"	0.07	0.11
الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة	**0.50**	**0.00**

**ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$).

يظهر من النتائج في الجدول (22) وجود علاقة طردية بين محور "الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة" للفقرات مجتمعة ومستوى العوامل المؤدية لها، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.50)، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وعلى مستوى فقرات هذا المحور أظهرت النتائج وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين مستوى "العوامل المؤدية للبطالة" والفقرة "تسهم البطالة في تعرض الأبناء في

الأسرة للانحراف الأخلاقي"، والفقرة "تسهم البطالة في تعرض الأزواج في الأسرة للانحرافات الأخلاقية"، والفقرة "تسهم البطالة في حدوث الخلافات الأسرية التي قد تؤدي للطلاق"، والفقرة "تسهم البطالة إلى حرمان الأبناء في الأسرة من التعليم"، والفقرة "تسهم البطالة في لجوء الأسر للإستدانه وطلب القروض" والفقرة "تسهم البطالة في تخلخل البناء الأسري وإضعاف العلاقات والروابط الأسرية"، بينما أظهرت النتائج عدم جدود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى "العوامل المؤدية للبطالة" والفقرة "تسهم البطالة في تعرض أفراد الأسرة للأمراض النفسية والاجتماعية"، والفقرة "تسهم البطالة في فقدان الأسر للأمن الأسري والاجتماعي"، والفقرة "تسهم البطالة في اضطرار الأطفال في الأسرة للعمل "عمالة الأطفال".

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال السابع: هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) للآثار الأمنية للبطالة على المجتمع والعوامل المؤدية لها "؟

للإجابة عن هذا السؤال تم إيجاد معاملات الارتباط بين المتغيرات، والجدول (23) يبين هذه النتائج.

جدول (23)

العلاقة بين الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع والعوامل المؤدية لها

الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع	العوامل المؤدية للبطالة	
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
تؤدي البطالة في تزايد أعداد قضايا السرقات الجنائية في المجتمع	****0.32**	**0.00**
تؤدي البطالة دوراً رئيسا في زيادة معدلات الجريمة وعدم توفير الأمن في المجتمع	****0.29**	**0.00**
تسهم البطالة في سوء توزيع الثروة والدخل في المجتمع.	0.06	0.22
تؤدي البطالة إلى تدني مستوى الأمن المجتمعي وزيادة حالات العنف في المجتمع	***0.58**	**0.00**
تسهم البطالة في انتشار جرائم الفساد المالي والإداري في المجتمع	****0.48**	**0.00**
تسهم البطالة في تدني مستوى التكافل الاجتماعي والتعاون الايجابي بين أفراد المجتمع	****0.30**	**0.00**
تسهم البطالة في تعميق الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع	0.06	0.22
تؤدي البطالة إلى زيادة حالات التسول والتشرد بين أفراد المجتمع	****0.38**	**0.00**
تؤدي البطالة إلى زيادة المواجهات العنيفة بين القوات الأمنية وأفراد المجتمع	0.07	0.18
الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع	****0.47**	**0.00**

****ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 ≥a).**

يظهر من النتائج في الجدول (23) وجود علاقة طردية بين محور "الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع" للفقرات مجتمعة و"مستوى العوامل المؤدية للبطالة"، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.47)، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وعلى مستوى فقرات هذا المحور أظهرت النتائج وجدود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين مستوى "العوامل المؤدية للبطالة" والفقرة "تؤدي البطالة في تزايد أعداد قضايا السرقات الجنائية في المجتمع"، والفقرة "تؤدي البطالة دوراً رئيسا في زيادة معدلات الجريمة وعدم توفير الأمن في المجتمع"، والفقرة "تسهم البطالة في انتشار جرائم الفساد المالي والإداري في المجتمع"، والفقرة " تسهم البطالة في تدني مستوى

التكافل الاجتماعي والتعاون الايجابي بين أفراد المجتمع"، والفقرة "تؤدي البطالة إلى زيادة حالات التسول والتشرد بين أفراد المجتمع" والفقرة "تؤدي البطالة إلى تدني مستوى الأمن المجتمعي وزيادة حالات العنف في المجتمع"، بينما أظهرت النتائج عدم جدود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى "العوامل المؤدية للبطالة" والفقرة "تسهم البطالة في سوء توزيع الثروة والدخل في المجتمع"، والفقرة "تسهم البطالة في تعميق الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع"، والفقرة "تؤدي البطالة إلى زيادة المواجهات العنيفة بين القوات الأمنية وأفراد المجتمع".

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثامن: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور " الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد في المجتمع " والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والأسرية.

وللإجابة عن هذا السؤال، تم إجراء اختبار تحليل التباين، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (24)

تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد في المجتمع والتي تعزى لاختلاف الخصائص النوعية والأسرية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الجنس	0.532	1	0.53	2.98	0.09
نوع الكلية	0.222	1	0.11	0.62	0.54
المرحلة التعليمية	0.721	2	0.18	1.01	0.40
مكان الإقامة	2.33	3	0.77	***4.32**	**0.00**
العمر	2.169	3	0.36	2.02	0.06
عدد أفراد الأسرة	0.316	3	0.11	0.59	0.62
الدخل الشهري للأسرة	3.515	3	1.17	***6.51**	**0.00**
عدد العاطلين عن العمل في الأسرة	3.207	3	1.07	***5.94**	**0.00**
الخطأ	235.44	1308	0.18	-	-

يظهر من النتائج في الجدول (24) ما يلي:

1- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور "الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد في المجتمع" والتي تعزى لاختلاف متغيرات (الجنس، نوع الكلية، المرحلة التعليمية، العمر، عدد أفراد الأسرة) وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد في المجتمع" والتي تعزى للمتغيرات المذكورة تعد متساوية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

2- وجود فروق ذو دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور "الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد في المجتمع" والتي تعزى لاختلاف متغير مكان الإقامة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.32) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين متوسط الإجابات تم إجراء اختبار "شافيه" لاختبار مصادر الفروق بين المتوسطات الحسابية، وقد أظهرت نتائج التحليل أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من المقيمين في المدن حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (4.27) وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.82، وهي قيمة داله إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). والجدول (25) يبين تلك النتائج:

جدول (25)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد في المجتمع " باختلاف متغير مكان الإقامة

مكان الإقامة	الوسط الحسابي	مدينة	قرية	بادية	مخيم
مدينة	4.27	-	0.42	***0.80**	***0.82**
قرية	3.85	-		0.38	0.40
بادية	3.47	-			0.02
مخيم	3.45	-	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$).**

3- وجود فروق ذو دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور "الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد في المجتمع" والتي تعزى لاختلاف متغير الدخل الشهري للأسرة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (6.51) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين متوسط الإجابات تم إجراء اختبار "شافيه" لاختبار مصادر الفروق بين المتوسطات الحسابية، وقد أظهرت نتائج التحليل أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من فئة الدخل أقل من 300 دينار حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (4.18) وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.77، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). والجدول (26) يبين تلك النتائج:

جدول (26)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد في المجتمع " باختلاف متغير الدخل الشهري للأسرة

الدخل الشهري للأسرة	الوسط الحسابي	أقل من 300	300- 500	501- 700	أكثر من 700
أقل من 300	4.18	-	0.30	**0.63***	**0.77***
300-500	3.88	-		0.33	0.47
501- 700	3.55	-			0.14
أكثر من 700	3.41	-	-	-	-

4- وجود فروق ذو دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور "الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد في المجتمع" والتي تعزى لاختلاف متغير عدد العاطلين عن العمل في الأسرة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (6.51) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين متوسط الإجابات تم إجراء اختبار "شافيه" لاختبار مصادر الفروق بين المتوسطات الحسابية، وقد أظهرت نتائج التحليل أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من الأسر التي يزيد عدد العاطلين عن العمل فيها عن 3 أفراد حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (4.18) وبلغ فرق

المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.77، وهي قيمة داله إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). والجدول (27) يبين تلك النتائج:

جدول (27)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد في المجتمع " باختلاف متغير عدد العاطلين عن العمل في الأسرة

عدد العاطلين عن العمل في الأسرة	الوسط الحسابي	لا يوجد	فرد واحد	2-3	أكثر من 3
لا يوجد	3.41	-	-0.14	-0.47	***-0.77**
فرد واحد	3.55	-		-0.33	***-0.63**
2-3	3.88	-			-0.30
أكثر من 3	4.18	-	-	-	-

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال التاسع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور " الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة " والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والأسرية.

وللإجابة عن هذا السؤال، تم إجراء اختبار تحليل التباين، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (28)

تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة في المجتمع والتي تعزى لاختلاف الخصائص النوعية والأسرية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الجنس	1.71	1	1.71	***7.43**	**0.00**
نوع الكلية	0.38	1	0.38	1.65	0.54
المرحلة التعليمية	8.65	2	4.33	***18.80**	**0.00**
مكان الإقامة	9.55	3	3.18	***13.84**	**0.00**
العمر	3.90	3	1.30	***5.65**	**0.00**
عدد أفراد الأسرة	2.98	3	0.99	***4.32**	**0.00**
الدخل الشهري للأسرة	4.06	3	1.35	***5.88**	**0.00**
عدد العاطلين عن العمل في الأسرة	3.84	3	1.28	***5.57**	**0.00**
الخطأ	297.60	1308	0.23	-	-

يظهر من النتائج في الجدول (28) ما يلي:

1- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور "الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة" والتي تعزى لاختلاف متغير نوع الكلية وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور "الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة" والتي تعزى للمتغيرات المذكورة تعد متساوية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

2- وجود فروق ذو دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور " الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة" والتي تعزى لاختلاف متغير الجنس حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (7.43) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد دلالة الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار ت للعينات المستقلة، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من "الذكور"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.99)، بينما بلغ متوسط إجابات الإناث (3.71).

3-وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين اجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور "الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة" والتي تعزى لاختلاف متغير مكان الإقامة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (13.84) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار "شافيه" لاختبار مصادر الفروق بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المقيمين في المدن حيث بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهاتهم (4.01) وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.67، وهي قيمة داله إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). والجدول (29) يبين تلك النتائج:

جدول (29)

نتائج اختبار توكي للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة " باختلاف متغير مكان الإقامة

مكان الإقامة	الوسط الحسابي	مدينة	قرية	بادية	مخيم
مدينة	4.01	-	0.24	***0.67**	**0.50**
قرية	3.77	-		0.43	0.26
بادية	3.34	-			-0.17
مخيم	3.51	-	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a≤0.05).**

4-وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور "الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة"باختلاف متغير "عدد أفراد الأسرة" حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.32) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الأسر التي يبلغ عدد أفرادها" 7-9 أفراد"، والأسر التي يزيد عدد أفرادها عن 10، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.93) و (3.89) وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.68 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). والجدول (30) يبين تلك النتائج:

جدول (30)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة حسب متغير عدد أفراد الأسرة" على محور " الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة

عدد أفراد الأسرة	الوسط الحسابي	أقل من 3	3 - 6	7-9 أفراد	10 أفراد فأكثر
أقل من 3 أفراد	3.25	-	-0.30	***-0.68**	-0.64
3 - 6 أفراد	3.55	-		-0.38	-0.34
7-9 أفراد	3.93	-			0.04
10 أفراد فأكثر	3.89	-	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a≤0.05).**

5- وجود فروق ذو دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور " الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة " والتي تعزى لاختلاف متغير الدخل الشهري للأسرة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (5.88) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين متوسط الإجابات تم إجراء اختبار "شافيه" لاختبار مصادر الفروق بين المتوسطات الحسابية، وقد أظهرت نتائج التحليل أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من ذوي الدخل أقل من 300 دينار حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.88) وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.40، وهي قيمة داله إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). والجدول (31) يبين تلك النتائج:

جدول (31)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة " باختلاف متغير الدخل الشهري للأسرة

الدخل الشهري للأسرة	الوسط الحسابي	أقل من 300	300- 500	501- 700	أكثر من 700
أقل من 300	3.88	-	0.17	***0.40**	0.33
300-500	3.71	-		0.23	0.16
501- 700	3.48	-			-0.07
أكثر من 700	3.55	-	-	-	-

6- وجود فروق ذو دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور "الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة" والتي تعزى لاختلاف متغير عدد العاطلين عن العمل في الأسرة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (5.57) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين متوسط الإجابات تم إجراء اختبار "شافيه" لاختبار مصادر الفروق بين المتوسطات الحسابية، وقد أظهرت نتائج التحليل أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من الأسر التي يزيد عدد العاطلين عن العمل فيها عن 3 أفراد،

ومن الأسر التي يبلغ عدد العاطلين عن العمل فيها (2-3) أفراد حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.94) و (4.08) على الترتيب وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.77، وهي قيمة داله إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). والجدول (32) يبين تلك النتائج:

جدول (32)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة " باختلاف متغير عدد العاطلين عن العمل في الأسرة

عدد العاطلين عن العمل في الأسرة	الوسط الحسابي	لا يوجد	فرد واحد	2-3	أكثر من 3
لا يوجد	3.31	-	-0.01	***-0.77**	-0.63
فرد واحد	3.32	-		***-0.76**	-0.62
2-3	4.08	-			0.14
أكثر من 3	3.94	-	-	-	-

7- وجود فروق ذو دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور "الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة" والتي تعزى لاختلاف متغير العمر حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (5.65) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين متوسط الإجابات تم إجراء اختبار "شافيه" لاختبار مصادر الفروق بين المتوسطات الحسابية، وقد أظهرت نتائج التحليل أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (31 سنة فأكثر) و للفئة العمرية (25-30) حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.94) و (3.88) على الترتيب وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.58، وهي قيمة داله إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). والجدول (33) يبين تلك النتائج:

جدول (33)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة " باختلاف متغير العمر

العمر	الوسط الحسابي	أقل من 20	20 - 25	25 - 30	31 فأكثر
أقل من 20	**3.36**	-	-0.11	-0.52	***-0.58**
20 – 25	**3.47**	-		-0.41	-0.47
25 - 30	**3.88**	-			-0.06
31 فأكثر	**3.94**	-	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05≥a).**

8- وجود فروق ذو دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور "الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة" والتي تعزى لاختلاف متغير المرحلة التعليمية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (18.80) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين متوسط الإجابات تم إجراء اختبار "شافيه" لاختبار مصادر الفروق بين المتوسطات الحسابية، وقد أظهرت نتائج التحليل أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من المرحلة التعليمية (دكتوراه) حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (4.02) وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.66، وهي قيمة داله إحصائياً عند مستوى دلالة (α≤0.05). والجدول (34) يبين تلك النتائج:

جدول (34)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة " باختلاف متغير المرحلة التعليمية

المرحلة التعليمية	الوسط الحسابي	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
بكالوريوس	3.36	-	-0.26	***-0.66**
ماجستير	3.62	-		-0.40
دكتوراه	4.02	-		-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05≥a).**

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال العاشر: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور "الآثـــار الأمنية للبطالة على المجتمع" والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والأسرية.

وللإجابة عن هذا السؤال، تم إجراء اختبار تحليل التباين، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (35)

تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع والتي تعزى لاختلاف الخصائص النوعية والأسرية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الجنس	0.16	1	0.16	0.48	0.00
نوع الكلية	0.25	1	0.25	0.76	0.54
المرحلة التعليمية	5.15	2	2.58	***7.80**	**0.00**
مكان الإقامة	11.12	3	3.71	***11.23**	**0.00**
العمر	6.44	3	2.15	***6.51**	**0.00**
عدد أفراد الأسرة	4.71	3	1.57	***4.76**	**0.00**
الدخل الشهري للأسرة	0.79	3	0.26	0.80	0.00
عدد العاطلين عن العمل في الأسرة	8.97	3	2.99	***9.06**	**0.00**
الخطأ	436.48	1308	0.33	-	-

يظهر من النتائج في الجدول (35) ما يلي:

1- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور "الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع" والتـــي تعــزى لاخـــتلاف متغيـــر "الجنس ونوع الكلية والدخل الشهري للأسرة" وعليه فإن متوسط إجابات أفـــراد عينة الدراسة نحو محور "الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع" والتـــي تعـــزى للمتغيرات المذكورة تعد متساوية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

2- وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو محور "الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع" والتي تعزى لاختلاف متغير مكان الإقامة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (11.23) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار "شافيه" لاختبار مصادر الفروق بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المقيمين في المدن حيث بلغ المتوسط الحسابي لاتجاهاتهم (3.89) وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.66، وهي قيمة داله إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). والجدول (36) يبين تلك النتائج:

جدول (36)

نتائج اختبار توكي للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع " باختلاف متغير مكان الإقامة

مكان الإقامة	الوسط الحسابي	مدينة	قرية	بادية	مخيم
مدينة	3.89	-	0.14	***0.58**	***0.66**
قرية	3.75	-		0.44	0.52
بادية	3.31	-			0.08
مخيم	3.23	-	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$).**

3- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور "الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع" باختلاف متغير "عدد أفراد الأسرة" حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.76) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الأسر التي يبلغ عدد أفرادها " 7-9 أفراد"، والأسر التي يزيد عدد أفرادها عن 10، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.83) و

(3.81) وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.68 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). والجدول (37) يبين تلك النتائج:

جدول (37)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة حسب متغير عدد أفراد الأسرة" على محور " الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع

عدد أفراد الأسرة	**الوسط الحسابي**	**أقل من 3**	**3 - 6**	**7-9 أفراد**	**10 أفراد فأكثر**
أقل من 3 أفراد	3.15	-	-0.26	***-0.66**	***-0.68**
3 - 6 أفراد	3.41	-		-0.40	-0.42
7-9 أفراد	3.81	-			-0.02
10 أفراد فأكثر	3.83	-	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$).**

6- وجود فروق ذو دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور " الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع الأردني " والتي تعزى لاختلاف متغير عدد العاطلين عن العمل في الأسرة" حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (9.06) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين متوسط الإجابات تم إجراء اختبار "شافيه" لاختبار مصادر الفروق بين المتوسطات الحسابية، وقد أظهرت نتائج التحليل أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من الأسر التي يزيد عدد العاطلين عن العمل فيها عن 3 أفراد، ومن الأسر التي يبلغ عدد العاطلين عن العمل فيها (2-3) أفراد حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.91) و (3.66) على الترتيب وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.63، وهي قيمة داله إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). والجدول (38) يبين تلك النتائج:

جدول (38)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع " باختلاف متغير عدد العاطلين عن العمل في الأسرة

عدد العاطلين عن العمل في الأسرة	الوسط الحسابي	لا يوجد	فرد واحد	2-3	أكثر من 3
لا يوجد	3.28	-	-0.07	-0.38	***-0.63**
فرد واحد	3.35	-		-0.31	***-0.56**
2-3	3.66	-			-0.25
أكثر من 3	3.91	-	-	-	-

7- وجود فروق ذو دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور "الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع" والتي تعزى لاختلاف متغير العمر حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (6.51) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين متوسط الإجابات تم إجراء اختبار "شافيه" لاختبار مصادر الفروق بين المتوسطات الحسابية، وقد أظهرت نتائج التحليل أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (31 سنة فأكثر) و للفئة العمرية (25-30) حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.74) و (3.70) على الترتيب وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.46، وهي قيمة داله إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). والجدول (39) يبين تلك النتائج:

جدول (39)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع " باختلاف متغير العمر

العمر	الوسط الحسابي	أقل من 20	20-25	25-30	31 فأكثر
أقل من 20	3.28	-	-0.21	-0.42	***-0.46**
20 – 25	3.49	-		-0.21	-0.25
25 -30	3.70	-			-0.04
31 فأكثر	3.74	-	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$).**

8- وجود فروق ذو دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور "الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع" والتي تعزى لاختلاف متغير المرحلة التعليمية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (7.80) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين متوسط الإجابات تم إجراء اختبار "شافيه" لاختبار مصادر الفروق بين المتوسطات الحسابية، وقد أظهرت نتائج التحليل أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من المرحلة التعليمية (دكتوراه) حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.79) وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.45، وهي قيمة داله إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). والجدول (40) يبين تلك النتائج:

جدول (40)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو " الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع " باختلاف متغير المرحلة التعليمية

المرحلة التعليمية	الوسط الحسابي	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
بكالوريوس	3.34	-	-0.18	***-0.45**
ماجستير	3.52	-	-	-0.27
دكتوراه	3.79	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$).**

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الحادي عشر: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور " العوامل المؤدية للبطالة " والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والأسرية.

وللإجابة عن هذا السؤال، تم إجراء اختبار تحليل التباين، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (41)

تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو العوامل المؤدية للبطالة على المجتمع والتي تعزى لاختلاف الخصائص النوعية والأسرية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الجنس	1.40	1	0.37	1.76	0.17
نوع الكلية	0.58	1	0.28	1.33	0.21
المرحلة التعليمية	1.90	2	0.39	1.86	0.09
مكان الإقامة	3.72	3	0.14	0.67	0.00
العمر	5.70	3	0.23	1.11	0.15
عدد أفراد الأسرة	0.52	3	0.17	0.83	0.22
الدخل الشهري للأسرة	0.59	3	0.20	0.94	0.20
عدد العاطلين عن العمل في الأسرة	1.33	3	0.28	1.32	0.12
الخطأ	178.56	1308	0.21	-	-

يظهر من النتائج في الجدول (41) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور "العوامل المؤدية للبطالة" والتي تعزى لاختلاف متغير "الجنس، ونوع الكلية، المرحلة التعليمية، مكان الإقامة، العمر، عدد أفراد الأسرة، الدخل الشهري للأسرة، عدد العاطلين عن العمل في الأسرة" وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور "العوامل المؤدية للبطالة" والتي تعزى للمتغيرات المذكورة تعد متساوية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

2.4 مناقشة النتائج:

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على أثر البطالة على السلوك الإجرامي والمنحرف في المجتمع الأردني، وذلك من خلال التعرف على أثر البطالة على ارتكاب السلوك الإجرامي والمنحرف على ثلاثة مستويات، المستوى الأولى ويتمثل بأقل الوحدات في المجتمع وهو مستوى الفرد، وعلى مستوى الأسرة، وأخيرا

على مستوى المجتمع ككل. وتتضح أهمية دراسة هذه المستويات كُلٍ على حدا وذلك للتعرف على العلاقات بين هذه المستويات وأثرها في ارتكاب الجريمة ولتشخيص المسببات الحقيقية والدوافع لأحد أنواع السلوك الإجرامي المتمثل بارتكاب الجريمة وبعدها القانوني.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح الميداني، فضلا عن استخدام الوسائل الإحصائية، والدراسة مكونة من جانبين متكاملين هما الجانب النظري الذي يتضمن تحليلا ووصفا علميا للبطالة وخصائصها وعلاقتها بالجريمة، والجانب الميداني الذي اجري على عينة من مجتمع الطلبة في جامعة مؤتة في الأردن من كافة المراحل التعليمية، وجمعت البيانات من خلال أداة الدراسة (الاستبيان) والتي تضمنت (4) محاور رئيسة، شملت على 45 فقرة..

وقبل البدء في مناقشة نتائج الدراسة تجدر الإشارة إلى أنه قد تبين من خلال النظريات والدراسات السابقة التي تم مناقشتها في هذه الدراسة، أن ارتكاب الجريمة أو السلوك المنحرف قد يكون نتيجة لعامل واحد أو نتيجة لمجموعة من العوامل، وتمثل هذه العوامل حلقات ترتبط بالسلوك الإجرامي وبالرابطة السببية أي السبب الذي أدى بأفراد المجتمع إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، كما أن السلوك الإجرامي لا يمكن أن يكون ثمرة عامل أو سبب واحد، سواء كان هذا العامل فردي أو جماعي وإنما هو نتيجة تضافر عوامل فردية واجتماعية واقتصادية أدت إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، وبناء على ما تقدم فان هنالك مجموعة كبيرة من العوامل يصعب حصرها والتي قد تؤدي لارتكاب الجرائم، وقد حاولت هذه الدراسة التركيز على البطالة وإبراز أثرها على ارتكاب الجرائم في المجتمع، وبيان العلاقة التي تربطها مع العوامل المؤدية للبطالة، والكشف عن الفروق الإحصائية في إجابات الطلبة أفراد عينة الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف خصائصهم النوعية والأسرية، وفيما يلي مناقشة للنتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أشارت النتائج المتعلقة بأثر البطالة على السلوك الإجرامي والمنحرف للأفراد في المجتمع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها: أن من أهم آثار البطالة على المستوى الفردي: زيادة معدلات ارتكاب الجرائم والسلوكيات المنحرفة بشكل عام، وارتفاع معدلات الاعتداء على الأموال، وارتفاع معدلات الجرائم الجنسية، أما آثار البطالة على الأمن الفكري فتمثل بدرجة مرتفعة في تنامي معدلات التطرف الفكري لمزاولة الإجرام بكافة صوره، وانضمام العاطلين عن العمل للجماعات المتطرفة والإرهابية، وفي ضعف الانتماء والولاء الوطني، وشعور العاطلين عن العمل بالاغتراب الاجتماعي. أما آثار البطالة على المستوى النفسي للأفراد فتمثل بدرجة مرتفعة في: شعور العاطلين عن العمل بالإحباط وخيبة الأمل، والشعور بالاغتراب الاجتماعي والحرمان، والعصبية الشديدة، والشعور بالحقد على الآخرين، ومن الطبيعي أن كل هذه العوامل تدفع العاطلين عن العمل لارتكاب الجرائم والسلوكيات المنحرفة والعنيفة والإدمان على المسكرات والمخدرات. ويمكن تفسير ذلك بأن الكثير من الأفراد العاطلين عن العمل لا يستطيعون تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الحياة لأنفسهم، بسبب سوء الظروف المادية التي يعاني منها الفرد مما قد يدفع بالفرد إلى ارتكاب السلوك الجرمي لسد حاجاته الضرورية، وتفسر الدراسة ذلك بأن البطالة وما يترتب عليها من فقر وحاجة مادية يدفع الفرد إلى ارتكاب بعض الجرائم الواقعة على المال لسد ما يحتاج إليه من احتياجات ضرورية كالمأكل والملبس، وأن الشخص العاطل عن العمل قد يلجأ إلى ارتكاب السلوك غير المشروع من أجل الحصول على المال، وقد يلجأ إلى ارتكاب مختلف أنواع الجرائم مثل السرقة أو النصب أو الاحتيال للحصول على المال، وتوفير ما يحتاجه، وكذلك قد تؤدي البطالة إلى مشاكل اجتماعية ونفسية للأفراد تنعكس بشكل سلبي على تصرفاتهم وسلوكياتهم في المجتمع. تلتقي هذه النتائج مع دراسة (الزواهرة، 2009) التي أشارت أن للبطالة آثارا مباشرة على الظاهرة الإجرامية، إذ أن عدم قدرة الفرد على الإنفاق على نفسه وذويه ممن تجب عليهم نفقتهم، يترتب عليه توتره وقلقه فتسوء حالته

النفسية، وقد يندفع تحت تأثير تلك الحالة إلى الاعتداء على بعض الأشخاص سواء من أفراد أسرته أو غيرهم، كما أن حقده على افراد المجتمع قد يدفع به إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على الآخرين. ونظرياً يمكن تفسير هذه النتائج على أساس الإحباط المكاني والتهميش الاقتصادي للأفراد الذي يؤدي إلى السلوك الجرمي وذلك نتيجة للضغوط الاجتماعية كما أشار إليه كوهن (Cohen،1955)، وذلك كون البطالة تؤدي إلى الفقر وبالتالي فإن فرص الأفراد العاطلين عن العمل محدودة وغالبًا لا يقيمون بشكل ودي علاقة مع النظام الاجتماعي. مما قد يدفع بهم إلى الإحباط بالسعي وراء مكانة اجتماعية مقبولة، ويرى كوهن أن العاطلين عن العمل -وهم من ضمن فئة الفقراء في المجتمع- مع مرور الزمن يلجئون لخلق نسق قيمي مضاد لقيم المجتمع. كما أن التهميش الاقتصادي والبطالة وتدني الأجر يدفع الأفراد إلى ارتكاب السلوك الجرمي، وأن الجريمة رد عقلاني على البطالة وعدم وجود الأمن الاقتصادي وتدني الأجور(البداينة والخريشا، 2014). وتلتقي هذه النتائج مع العديد من نتائج الدراسات السابقة مثل دراسة (المبيضين (2010) والتي أشارت نتائجها إلى أن هناك دوراً للبطالة ومستوى الدخل على ارتفاع معدلات الجريمة وأن العلاقة بين البطالة والجريمة علاقة طردية، ودراسة (الدراوشه، 2014) والتي أشارت نتائجها أن هناك علاقة قوية بين ارتكاب الجرائم وزيادة عدد السكان في المدن والبطالة والعمالة الوافدة والفقر ، وكذلك التقت مع نتائج دراسة (Belknap1986) والتي دلت نتائجها على وجود ارتباط بين الجريمة والسلوك الجرمي والوضع الاقتصادي المتدني كوجود البطالة ، وكذلك التقت مع نتائج دراسة (Raphael and Winter-Ebmer ,2001) والتي أشارت نتائجها إلى وجود علاقة قوية بين معدلات البطالة والمتغيرات الاقتصادية والسلوك الجرمي في السعودية.

أما على مستوى آثار البطالة على المستوى الأسري توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها: أن من أهم آثار البطالة على المستوى الاسري: تعرض الأبناء في الأسرة للانحراف الأخلاقي، وتعرض الأزواج في الأسرة للانحرافات

الأخلاقية، واضطرار الأطفال في الأسرة للعمل "عمالة الأطفال"، وحدوث الخلافات الأسرية التي قد تؤدي للطلاق، وفقدان الأسر للأمن الأسري والاجتماعي، وحرمان الأطفال في الأسر من التعليم، وتعرض أفراد الأسرة للأمراض النفسية والاجتماعية، وإجبار الأسرة للهجرة وتغيير مكان إقامتها للبحث عن العمل، ولجوء الأسر للإستدانه وطلب القروض، وفي تخلخل البناء الأسري وإضعاف العلاقات والروابط الأسرية. ومن الطبيعي أن تنعكس هذه العوامل على شكل جرائم وسلوكيات منحرفة وعنيفة قد يرتكبها رب الأسرة العاطل عن العمل. وتلتقي هده النتيجة مع دراسة (الزواهرة، 2009) التي أشارت نتائجها أن البطالة تؤدي إلى التصدع الأسري لأن رب الأسرة العاطل عن العمل لا يستطيع توفير مصدر الرزق والعيش لأسرته مما قد يؤدي إلى الطلاق وتشرد الأبناء أو الانضمام إلى عصابات إجرامية تحت تأثير الإغراء المادي أو قد تؤدي البطالة لخروج الزوجة والأطفال إلى العمل والتي قد يكون لها نتائج سلبية على تنشئة الأطفال، وتلتقي هذه النتيجة مع دراسة (Barnet and Menken, 2002)، ودراسة اجرى كاواتا (Kawata, 2008) التي أظهرت وجود علاقة طردية بين معدل البطالة ومعدلات الطلاق في الأسر.

أما من حيث آثار البطالة على مستوى المجتمع بشكل عام توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها: أن من أهم آثار البطالة على المستوى المجتمعي: زيادة معدلات الجريمة في المجتمع وخاصة جرائم السرقات الجنائية، وتدني مستوى الأمن المجتمعي وزيادة حالات العنف في المجتمع، وانتشار جرائم الفساد المالي والإداري في المجتمع، وتدني مستوى التكافل الاجتماعي والتعاون الايجابي بين أفراد المجتمع، تعميق الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع، وزيادة حالات التسول والتشرد بين أفراد المجتمع، وزيادة المواجهات العنيفة بين القوات الأمنية وأفراد المجتمع، وضعف المشاركة المجتمعية في المناسبات الوطنية والقومية. ويمكن تفسير ذلك بأن المجتمع الأردني تتصف خصائصه الاقتصادية بمعدلات مرتفعة ومتفاوتة من البطالة، نظرا لتفاوت الظروف والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث أن البطالة

تشكل الوجه الآخر للفقر من حيث تأثيرها على مستوى معيشة الأفراد والأسرة في المجتمع، وكذلك أن البطالة في المجتمع الأردني تعد وجهاً من وجوه الفقر الاقتصادي، حيث تشير المعلومات العامة ان مستويات البطالة آخذة بالاتساع بسبب حالة الركود الاقتصادي التي يمر بها المجتمع الأردني، وخاصة عودة شبح ارتفاع وتذبذب أسعار المنتجات النفطية وأثارها السلبية على الاقتصاد الأردني، وان معدلات التضخم آخذة بالارتفاع، يرافقها ارتفاع بمعدلات البطالة بزيادة نقطتين مئويتين بحيث أصبحت تشكل حوالي 13% خلال الربع الأول من عام 2015 (دائرة الإحصاءات العامة، 2014)، ويواجه أفراد المجتمع العديد من التحديات في سوق العمل فهم يتعرضون للمنافسة الشديدة من قبل العمالة الوافدة التي تضخمت بشكل كبير حيث بلغ عدد العمالة الوافدة 303 ألف عامل، المسجلين رسميا والحاصلين على تصاريح عمل، علما أن العدد الفعلي اكبر بكثير، فالعمالة الوافدة تشكل حوالي ضعف العمال الأردنيين العاطلين عن العمل، هذه المعضلة تحتاج إلى حل، لا يكفي الحديث عن عزوف العمال الأردنيين عن العمل في بعض القطاعات المهنية، ينبغي البحث عن أسباب هذه الظاهرة ومعالجتها. واللافت انه على الرغم من المتغيرات التي يشهدها سوق العمل، وارتفاع مستويات تكاليف المعيشة ، فما زال الحد الأدنى للأجر أقل من 200 دينار شهريا، على الرغم من عدم وجود دراسات حديثة عن خط الفقر، إلا أن التقديرات العامة تتحدث عن أكثر من 500 دينار، خط الفقر للأسرة المكونة من 6 أفراد، إستناداً إلى آخر دراسة قدمت من دائرة الإحصاءات العامة لعام 2013 وتحدثت عن 950 دينار خط الفقر للفرد سنويا، مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة ارتفاع معدلات التضخم منذ عام 2006 وتقدر 20.7 % الرقم القياسي لأسعار المستهلك وبالتالي يقدر خط الفقر بحوالي 504 دينار. وتشير هذه النتائج أنه من المؤكد أن لارتفاع معدلات البطالة في المجتمع الأردني بروز بعض المظاهر السلبية بشكل واسع في المجتمع والمتمثلة في ارتفاع معدلات الجريمة والعنف المجتمعي لمواجهة بعض المشاكل الاجتماعية من فقر وفساد وغيرها، والتي هي إلا انعكاس للواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، ومن المفيد التأكيد على

أن الضامن للاستقرار الأمني المجتمعي في الأردن وجود سياسات وخطط إستراتيجية تتمتع بفضاء واسع من الحرية، وتستطيع الحفاظ على حالة التوازن الاجتماعي، وتتولى مهمة حل مشكلة البطالة وربط الأجور بالتضخم وتوظيف العمالة المحلية وتحسين مستويات أفراد المجتمع المعيشية والاجتماعية، فالسؤال الكبير من يتولى هذه المهمة في الأردن، في ظل عدم وجود خطط واستراتيجيات اقتصادية وآليات ضرورية تؤسس لبناء حل مشكلة البطالة في الأردن.

وفي هذا السياق فتشير البيانات الإحصائية إلى وجود خلّل بين العرض والطلب في سوق العمل الأردني. فقد أشارت نتائج دراسة إحصاءات العمل في الأردن والصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة: أن نسبة البطالة ممن يحملون مؤهلات علمية جامعية تبلغ 16.1% من إجمالي قوة العمل لنفس المؤهل التعليمي. وقد بلغت نسبة الإناث المتعطلات ممن يحملن الشهادة الجامعية بكالوريوس فأعلى 61.5% من إجمالي المتعطلات في عام 2011 ارتفعت هذه النسبة إلى 64.7% في العام 2013 (مديرية الإحصاءات الاقتصادية، 2014). ويلاحظ أن نسبة حملة الشهادة الجامعية بمختلف درجاتها تفوق باقي الفئات العلمية الأخرى وهذا دليل على ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل الأردني.

كشفت النتائج عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للبطالة وأثرها على ارتكاب السلوك الإجرامي والمنحرف للأفراد في المجتمع والعوامل المؤدية لها، ويمكن تفسير ذلك أنه نتيجة لارتفاع المؤشرات الاقتصادية كالفقر وتدني الدخل والأجور وارتفاع معدلات التضخم أسهمت في ارتفاع معدل البطالة بسبب ضعف الحركة الاقتصادية لعدم توفر النقد المالي واللازم لتأمين الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع الأردني، كما يمكن أن تفسر هذه النتيجة أنه نتيجة للعمالة الوافدة التي أدت إلى إلحاق الضرر باقتصاديات المجتمع الأردني مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وكذلك الحال فإن البطالة تؤدي إلى ركود اقتصادي وانخفاض نسبة المبيعات وحدوث أزمة اقتصادية. وقد يفسر ذلك أن البطالة لا تؤدي فقط إلى

زيادة نسبة الجرائم ولكنها أيضًا تؤثر وبشكل أكبر على النواحي الاقتصادية للمجتمع والأفراد ، ويمكن تفسير ذلك من خلال نظرية الضغوط لاجينوا (Anew,1992) حيث لا يمكن للأفراد تجاهل المشاكل التي تسببها الضغوطات والتناقضات، ومن أجل ذلك قد يلجأ الأفراد العاطلين عن العمل لإيجاد حل أو تقليل لهذه الضغوطات بارتكاب السلوك الإجرامي والميل نحو الانحراف بسبب إحباط الطموح وعدم العدالة والمساواة المادية اللذان يرتبطان بشكل كبير بين البطالة والدوافع التي تؤدي إلى الجريمة، وتبعا لهذه النظرية فالجريمة لا تنتج بشكل كبير عن عدم قدرة الفرد على تحقيق أهداف ذات قيمة ايجابية ولكن من عدم قدرة الفرد على التخلص والهروب من الظروف المؤلمة.كما قد تؤدي البطالة إلى وجود فرص مغلقة وبالتالي تؤدي إلى العجز المادي للأفراد. وتعددت النظريات الاجتماعية والنفسية، والبيولوجية التي حاولت تقديم رؤى واضحة، تفسر العوامل والمسببة للسلوك المنحرف، وكان لكل اتجاه أسسه التي أنطلق منها لتفسير تلك الظاهرة الإنسانية حيث ركز البعض على الظروف الاجتماعية والبعض الآخر على العوامل البيئية والاقتصادية في حين ركز البعض على التكوين البيولوجي (الشاذلي، 2006). وتلتقي هده النتيجة مع العديد من نتائج الدراسات السابقة أمثال دراسة (الزواهرة، 2009)، ودراسة (Kawata, 2008) دراسة (المبيضين (2010) ودراسة (العتيبي ، 2006) ودراسة (الطراونه، 2008) ودراسة (المالكي، 2003) ودراسة (البداينه، 2009). وتلتقي هذه النتائج مع نظرية الحرمان النسبي التي ترى أن الجريمة هي نتيجة حتمية للظروف الاقتصادية السيئة وعلى رأسها البطالة التي تؤدي إلى الفقر. وتلتقي هذه النتيجة مع نظرية الأنومي (ميرتون) التي أشارت إلى أن دور البطالة في رفع معدلات الجريمة يتضح من خلال عدم قدرة البناء الاجتماعي على توفير فرص العمل وبالتالي عدم قدرة الفرد على إشباع حاجاته الاجتماعية وتحقيق أهداف المجتمع التي يقيمه بناء عليها لذلك فقد يتبع العاطل عن العمل احد أنماط التكيف فالتمرد اذا ما اتبعه العاطل عن العمل هو الذي سيزيد من ميله إلى ارتكاب الجريمة (Akers,1990).

كشفت النتائج عن وجود الدراسة فروق ذو دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد في المجتمع " والتي تعزى لاختلاف متغير مكان الإقامة ولصالح أفراد عينة الدراسة من المقيمين في المدن، وباختلاف متغير الدخل الشهري للأسرة ولصالح أفراد عينة الدراسة من فئة الدخل أقل من 300 دينار، وباختلاف متغير عدد العاطلين عن العمل في الأسرة ولصالح أفراد عينة الدراسة من الأسر التي يزيد عدد العاطلين عن العمل فيها عن 3 أفراد، بينما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور "الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد في المجتمع" والتي تعزى لاختلاف متغيرات (الجنس، نوع الكلية، المرحلة التعليمية، العمر، عدد أفراد الأسرة) وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو "الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد في المجتمع" والتي تعزى للمتغيرات المذكورة تعد متساوية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

كشفت النتائج عن وجود فروق ذو دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور "الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة" والتي تعزى لاختلاف متغير الجنس وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من "الذكور"، وباختلاف متغير مكان الإقامة ولصالح أفراد عينة الدراسة من المقيمين في المدن، وباختلاف متغير "عدد أفراد الأسرة" وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الأسر التي يبلغ عدد أفرادها " 7-9 أفراد"، والأسر التي يزيد عدد أفرادها عن 10، وباختلاف متغير الدخل الشهري ولصالح أفراد عينة الدراسة من ذوي الدخل المنخفض أقل من 300 دينار، وباختلاف متغير عدد العاطلين عن العمل في الأسرة ولصالح أفراد عينة الدراسة من الأسر التي يزيد عدد العاطلين عن العمل فيها عن 3 أفراد، ومن الأسر التي يبلغ عدد العاطلين عن العمل فيها (2-3) أفراد، وباختلاف متغير العمر ولصالح أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (31 سنة فأكثر) و للفئة العمرية (25-30) حيث بلغ المتوسط

الحسابي لإجاباتهم (3.94) و (3.88) على الترتيب، وباختلاف متغير المرحلة التعليمية ولصالح أفراد عينة الدراسة من المرحلة التعليمية (دكتوراه).

كشفت النتائج عن وجود فروق ذو دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع" والتي تعزى لاختلاف متغير مكان الإقامة وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المقيمين في المدن، باختلاف متغير "عدد أفراد الأسرة" ولصالح أفراد عينة الدراسة من الأسر التي يبلغ عدد أفرادها " 7-9 أفراد"، والأسر التي يزيد عدد أفرادها عن 10، وباختلاف متغير عدد العاطلين عن العمل في الأسرة" ولصالح أفراد عينة الدراسة من الأسر التي يزيد عدد العاطلين عن العمل فيها عن 3 أفراد، ومن الأسر التي يبلغ عدد العاطلين عن العمل فيها (2-3) أفراد حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.91) و (3.66) على الترتيب، وباختلاف متغير العمر ولصالح أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (31 سنة فأكثر) و للفئة العمرية (25-30)، وباختلاف متغير المرحلة التعليمية ولصالح أفراد عينة الدراسة من المرحلة التعليمية (دكتوراه). وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " العوامل المؤدية للبطالة" والتي تعزى لاختلاف متغير "الجنس، ونوع الكلية، المرحلة التعليمية، مكان الإقامة، العمر، عدد أفراد الأسرة، الدخل الشهري للأسرة، عدد العاطلين عن العمل في الأسرة" وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور "العوامل المؤدية للبطالة" والتي تعزى للمتغيرات المذكورة تعد متساوية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

3.4 **التوصيات**:

في ضوء ما توصلت اليه الدراسة من نتائج أمكن تقديم التوصيات التالية:

(1) ضرورة قيام الحكومة الأردنية على استقطاب رؤوس الأموال لإقامة المشاريع الاستثمارية لتوفير فرص العمل للعاطلين عن العمل، ورفع الحد الأدنى للأجور من خلال وضع سياسات مالية تضمن توفير سبل العيش الكريم للأفراد في

المجتمع الأردني، وذلك لضمان الاندماج الاجتماعي للعاطلين عن العمل ووقايتهم من ارتكاب الجرائم.

(2) فرض تشريعات وقوانين جديدة على أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين لتوظيف الأردنيين العاطلين عن العمل، والتقليل ما أمكن من العمالة الوافدة.

(3) توفير قروض مناسبة للعاطلين عن العمل وخاصة من خريجي الجامعات لتأمين مشاريع خاصة بهم للتقليل من الدوافع التي تؤدي بهم إلى ارتكاب الجريمة.

(4) دعوة المؤسسات الاجتماعية العامة والخاصة للتنفيذ برامج وسياسات مالية هدفها تحسين الأوضاع الاقتصادية والمادية لأسر العاملين عن العمل من أجل تخفيف معدلات ارتكاب الجرائم.

(5) ضرورة قيام الحكومة بالتركيز على زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال إيجاد سياسات تشغيلية وتوظيف رؤى اقتصادية تعمل على تخفيض معدلات البطالة الأمر الذي يسهم في انخفاض نسب الجريمة.

(6) التركيز على البعد الاجتماعي في عملية التوظيف في القطاع العام من خلال العمل على تحسين الظروف الاقتصادية للعاملين من أفراد المجتمع الأردني.

(7) ضرورة معالجة مشكلة البطالة واعتبارها قضية أمن قومي ذات أولوية تتطلب تكريس الجهود لتوفير فرص عمل لأفراد المجتمع وبأجور مناسبة تكفي لتلبية الحاجات الضرورية للعاطلين والفقراء وذوي الدخول المحدودة حتى لا يتحولوا إلى مجرمين في المجتمع، ولا بد من العمل على تقليل نسب البطالة إلى أدنى مستوى لها، والعمل على إيجاد الفرص الوظيفية للأفراد في المجتمع.

قائمة المراجع

أ- المراجع العربية

أحمد، عبدالرحمن يسري (2004). **النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية** . (ط2). الدار الجامعية: الاسكندرية.

الأسطل، محمد مازن (2014). **العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996- 2012)** . رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية: غزة.

البداينه، ذياب (2009). التنمية البشرية والجريمة في المجتمع الأردني. **وقائع المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن محور الفقر والبطالة واحتياجات سوق العمل.**

بشير، مازن (2009). **مبادئ علم الاجرام**.(ط1). دار الكتب والوثائق: بغداد.

الجعافرة، محمد عبدالمهدي (2012). **اختبار نظرية التعلم الاجتماعي لتفسير السلوك المنحرف لدى عينة من نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل الأردنية**. رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة مؤته، الكرك: الأردن.

الجميلي، فتحية (2001). **الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة**.(ط1). دائرة المكتبة الوطنية: عمان.

جورتني، جيمس وستروب، ريتشارد (1988). **الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص**. (ط1). عبدالفتاح محمد وعبدالعظيم محمد (مترجمين). دار المريخ للنشر والتوزيع: الرياض.

الحسن، احسان محمد.(2008). **علم اجتماع الجريمة**.(ط1).دار وائل للنشر: عمان.

الحلاق، سعيد والطعامنه، محمد والشيخ، فؤاد والخزاعلة، عبدالعزيز (2009). ظاهرة الفقر في محافظة اربد وإمكانية الحل. **وقائع المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن.**

حمودة، منتصر سعيد وزين الدين، بلال أمين. (2007). **انحراف ألاحداث**. (ط1). دار الفكر الجامعي: الإسكندرية.

الحميدات، عايد علي(2014).**المواطنة في مواجهة الانحراف الاجتماعي**،وزارة الداخلية،الادارة العامة لمكافحة المخدرات، دولة الكويت متوفر عبر الموقع الالكتروني: www.moi.gov.kw

الحياري، معن محمد أحمد.(2010).**أركن ألمادي للجريمة**.(ط1).ألحلبي الحقوقية: بيروت.

خلف، فليح حسن (2007) . **الاقتصاد الكلي**. (ط1). جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع: عمان.

خمش، مجدالدين (2009). الأسباب الاجتماعية للبطالة وسبل مواجهتها. **المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن**.

دائرة الإحصاءات العامة (2014) **الكتاب الإحصائي السنوي**، عمان، الاردن.

الدراوشه، عبدالله سالم (2014). اثر الفقر والبطالة في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام الأردني.**المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، 7، (2) ، 185- 203.

دويدار، عبدالفتاح محمد.(1995).**سيكولوجية السلوك الانساني: الاتصال الجمعي والعلاقات العامة**. (ط1). دار النهضة العربية: بيروت.

زكي، رمزي (1998). **الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصره**. سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، رقم الكتاب 226: الكويت.

السالم، خالد (2000). **الضبط الاجتماعي والتماسك الأسري**.(ط1). مكتبة العبيكان: الرياض.

الشاذلي، فتوح (2006) .**أساسيات علم الإجرام والعقاب**. منشورات الحلبي الحقوقية: بيروت.

الشاذلي، فتوح(2006). **أساسيات علم الإجرام والعقاب**. (ط1). منشورات الحلبي الحقوقية: بيروت.

الشخاتره، حسين (2000). **البطالة والفقر : الواقع والتحديات**.(ط1). مؤسسة الشناق، نازك طلال.(2009). **أثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ونمط الشخصية على انماط الجرائم لدى النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء في الجويده- المملكة الأردنية الهاشمية**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة: الكرك.

الشوربجي، مجدي (2013) **البطالة وجرائم الاعتداء على الممتلكات في الدول النامية**، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، القاهرة، مصر.

صيام، احمد وصيام، هناء (2009). ظاهرة الفقر والبطالة: اقتصادية الشكل- اجتماعية المضمون. **وقائع المؤتمر الرابع للبحث العلني في الأردن**: 2009/11/7.

طاقة، محمد وحسن، عجلان (2008). **اقتصاديات العمل**. (ط1). اثراء للنشر والتوزيع: عمان.

الطراونه، صباح عقل.(2008).**العلاقة بين النمو الاقتصادي وجرائم الملكية الاقتصادية في الأردن : دراسة تحليلية المضمون للفترة الواقعة**(1980-2005). رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة مؤتة: الكرك

عبدالقوي، محمد حسين (د.ت). **البطالة المشكلة والعلاج**. مركز الاعلام الأمني، الاكاديمية الملكية للشرطة : البحرين.

عبدالله، نداء حسين (2006). واقع البطالة في العراق. المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية : بغداد

العتيبي، محمد فهد (2006). **علاقة البطالة بالأمن الوطني السعودي: رؤية المختصين للمشكلة وأساليب علاجها**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض.

العنوز، سعد ماجد (2009). **احتياجات سوق العمل الأردني من القوى العاملة في ضوء أعداد خريجي الأنظمة التعليمية حسب الأقاليم الجغرافية في الأردن وسبل مواجهته**. المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن.

العيد، جلال وبهدي، عيسي (2012). قياس أثر النمو الاقتصادي علـــى معـــدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة (1996- 2011). **مجلة الباحث، (11)**، 23- 34.

القريشي، غني ناصر حسين.(2011).**علم الجريمة**.(ط1). دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان.

القريشي، مدحت (2007). **اقتصاديات العمل**. (ط1). دار وائل للنشر والتوزيع: عمان.

القطيطات، مريم.(2011). **العلاقة بين الضغوط الاجتماعية العامة والدعم الاجتماعي واستراتيجيات التأقلم والوصم لدى المطلقات قبل الدخول**. رسالة دكتـــوراه غير منشورة، جامعة مؤته، الكرك: الأردن.

كشك، حسنين (1997). **أسباب الفقر الريفي وأساليب مواجهة فقر الريف**.(ط1). دار الأحمدي للنشر: القاهره.

المالكي، عبدالرزاق دخل الله (2003). **البطالة وعلاقتها بالجريمة في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض.

ماهر، احمد (2000). **تقليل العمالة**. (د.ط). الدار الجامعية: الاسكندرية.

المبارك، عمر عبدالله.(2009).**أثر المتغيرات ألاقتصاديه على السلوك الجرمـــي فـــي المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمـــن العـــام**.رســـالة دكتوراه غير منشوره، جامعة مؤته: الكرك.

المبيضين، عاكف محمد.(2010).**المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية وأثرهـــا علـــى الجريمة وأنماطها: دراسة ميدانية على نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل فـــي الأردن**.رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة: الكرك.

المحادين، محمد (2014). **الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لمرتكبي جرائم القتل في إقليم جنوب الأردن**، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة مؤته، الكرك: الأردن.

مديرية الأمن العام (2014) **التقرير الإحصائي الجنائي للاعوام** (2009-2013)، إدارة المعلومات الجنائية، عمان، الأردن.

مركز أبحاث الجريمة (1998). **البطالة وأثرها على معدلات الجريمة**.وزارة الداخلية السعودية : الرياض.

مصطفي،عدنان ياسين.(2011).**سوسيولوجيا الانحراف في المجتمع المأزوم: العراق نموذجا**. (ط1). اثراء للنشر والتوزيع: عمان.

المطيري، خلف نومان.(2007).**الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جريمة السرقة في المملكة العربية السعودية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة: الكرك

منصور، فاتن علي (2014). **البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية : دراسة ميدانية لمحافظة اللاذقية**. رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة تشرين: سوريا.

نجا، علي عبدالوهاب (2005). **البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية تطبيقية**، (ط1)، الدار الجامعية: الاسكندرية.

الوريكات، عايد (2014). **علم النفس الجنائي**. (ط1). دار وائل للنشر والتوزيع: عمان.

الوريكات،عايد عواد(2013). **نظريات علم الجريمة**.دار وائل للنشر والتوزيع، (ط2) : عمان.

الوريكات، محمد عبدالله،(2008) . **مبادئ علم الاجرام: المدخل إلى دراسة علم الاجرام وأساليب البحث فيه النظريات العامة في تفسير الظاهرة الاجرامية العوامل الداخلية والخارجية للإجرام**.(ط1). دار وائل للنشر والتوزيع: عمان

وزارة العمل (2012) **التقرير السنوي للعمالة في الاردن**، عمان، الأردن.
الوزني، خالد والرفاعي، احمد (2006). مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق (ط1). دار وائل للنشر والتوزيع: عمان

المراجع الأجنبية:

Agnew, Robert and Brezina, Timothy and Wright, John Paul and Cullen,Francis,T.(2001). Strain Personality Traits and Delinquency: Extent General strain Thoery. **Criminology,**40,(1),P P 43-72.

Akers,Ronald L.(1990)"Rational choice, deterrence, and social learning theory:The path not taken**," Journal of criminal Law and Criminology 81:653-676**

Artazcoz ,L ,.J .Benach ,C .Borrell and I .Cortes. (2004). Unemployment and Mental Health :Understanding the Interactions Among Gender ,Family Roles ,and Social Class . **American Journal of Public Health**.(1), 94 : 88-82.

Barnett, Cynthia and Menchen, F. Carson (2002). Social Disorganization Theory and the Contextual Nature of Crime in Nonmetropolitan Counties. Rural Sociology ,67 (3): 372-393.

Belknap, Joanne (1986). **The effects of Poverty, Income inequality , and unemployment on crime rates. Unpublished a dissertation ,** Michigan State University , USA, UMI 48106

Blanco, Lorenzo & Villa ,Sandra. M (2008). Sources Of Crime In The State Of Veracruza: The Role Of Female Labor Force Participation and Wage In Equality . **Feminist Economics**, 14, (3) 51- 75.

Britt ,C.(1994) .Crime and Unemployment Among Youths in the United States :1990-1958 ,A Time Series Analysis .**American Journal of Economics and Sociology**.(1), 53, :99- 110

Dooley ,D ,.J .& Prause ,K .Ham-Rowbottom (2000). Underemployment and Depression :longitudinal Relationships . **Journal of Health and Social Behavior**.(4), 41: 436-421

Edmark, K. (2003). The Effects of Unemployment on Property Crime: Evidence from a Period of Unusually Large Swings in the Business Cycle.

http://www.nek.uu.se/pdf/wp2003_14.pdf

Egeni, Camilius Chike (2010). **Socioeconomic and Environmental Effects on Public Behavior: The Case of Inuit Suicide.** Unpublished dissertation Walden, University, Canada: UMI number 3403793.

Flowers, Shannon C. (2014). **The Relationship Between Youth Unemployment and Terrorism.** Unpublished Thesis , Washington ,DC: USA, UMI number 1555095.

Grimes, Ta'Cillia L. (2010). **The Variables that Affect Crime in the 95 Counties in Tennessee .** Unpublished A thesis Tennessee state University: USA, UMI 1479603.

Gullions, John Gregory.(2006). **Explaining Juvenile Delinquency: A Test of Agnew's General Strain Theory, Utilizing The National Longitudinal Study of Adolescent Health Data.** Unpublished Dissertation **,** University of North Texas: USA, Proquest, UMI Number 3254188.

Hodjson,D.(1994). **Sex Tourism and Child Prostution in Asia: Legal Responses and strategies.** Melborne University Law Review.

Hollis, Chistiana M. (2011). **Identifying the effects of unemployment on property crimes: analyzing the impact of the 2007/2008 economic recession** . Unpublished thesis, Georgetown University: USA, UMI number 1491424.

Jang, Joon Sung and Johnson, Byron,R.(2003). Strain, Negative Emotions , And Deviant Coping Among African Americans : A Test of General Strain Thoery . **Journal Of Quantitative Criminology , 19,(1), P P 79- 105**

Kabbani, Nader & Kotra, Ekta .(2005). **Youth Employment in the MENA Region: A Situational Assessment**. World Bank.

Kawata, Yukichika (2008). Does High unemployment Rate result in a High Divorce Rate ? A test For Japan . Rev. Econ. Ros. Bogota(Colombia) 11, (2): 149- 164.

Lafree ,G.(1998).Social Institutions and The Crime Bust of the1990 s. **The Journal of Criminal Law & Criminology**. (4), 88 : 1325- 1368 .

Lin, Wen- Hsu.(2011**). General Strain Theory and Juvenile Delinquency : A Cross – Culture Study**. Unpublished Dissertations University of South Florida. Proquest, UMI Number 3460273

Lindstrom ,M .(2005).Psychological work conditions ,unemployment and self-reported psychological health :a population-based study . **journal of Occupational Medicine**, 55 : 571-568

Murphy ,G & .J .Athanasou .(1999).The effect of unemployment on mental health . **Journal of occupational psychology**. 83 : 99-72

Probst,T .M .(2005) **. Economic Stressors** .in J .Barling ,E .Kelloway and M Frone(Eds ,).Handbook of Work Stress .London :Sage Publication

Raphael, S. & Winter-Ebmer, R. (2001). Identifying the Effect of Unemployment on Crime, **Journal of Law and Economics**, 44: 259-283.

Robertson.(1987). **Social Thoeory and social Structure**. (1st Ed) . N.Y. Press.

Samlueson, Pual A and Nordhaus, William, D. (1992**). Economics**. (ed14) . MCGraw- Hill, Internationa Editions.

Vuori , J & J .Vesalainen .(1999). Labour Market Interventions as Predictors of Re-employment , Job Seeking Activity and Psychological Distress among the Unemployed . **Journal of Occupational and Organizational Psychology**.(4), 72 , 538 – 523

Willis, Michael S. (1999). **Crime, an Illegal Drug Market, and the Economy: Three Essays on Several Causes and Consequences of Criminal Activity** . Unpublished dissertation, University of California , Santa Barbra: USA, UMI number 9982173.

قائمة الملاحق

ملحق (أ)

الاستبانة بصورتها النهائية للتطبيق

ملحق (أ)

الاستبانة بصورتها النهائية للتطبيق

أخي الطالب – الطالبة .....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أرجو التكرم بالإجابة عن الأسئلة المرفقة بقصد دراسة أثر البطالة على ارتكاب الجرائم في المجتمع. علما بان إجاباتكم سيتم التعامل معها بسرية تامة ولن تستخدم إلا لغايات البحث العلمي فقط.

أشكركم جزيل والتقدير واقبلوا فائق احترامي

المشرف	الطالب
الدكتور رافع الخريشا العنزي	دهام نزال

أولاً: البيانات العامة

1. النوع الاجتماعي □ ذكر □ أنثى

2- المستوى الدراسي □ بكالوريوس □ ماجستير □ دكتوراه

3- العمر : □ أقل من 25 □ 25-35 □ أكثر من 35 عام

4- مكان الإقامة: □ مدينة □ قرية □ بادية □ مخيم

5- الكلية : □ علمية □ إنسانية

6- العمر ( ). سنة

7- عدد أفراد الأسرة ( ) فرد.

8- عدد العاطلين عن العمل في الأسرة ( ) فرد.

9- الدخل الشهري للأسرة : ( )

المحور الأول : الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد فى المجتمع

تتعلق الفقرات التالية بقياس " الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد في المجتمع " يرجى وضع علامة (a) في الخانة التي تعبِّر عن رأيك. علمًا أن موافقتك بدرجة مرتفعة جداً تعني (5) درجات وصولاً إلى درجة منخفضة جدًا وتعطى درجة واحدة، كالتالي:

الجزء الثاني: الاستبانة

الرقم	الفقرات	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
1	تسهم البطالة في قبول الأفراد بأي عمل مما يدفعهم لارتكاب السلوكيات المنحرفة والجرائم					
2	تسهم البطالة في تأخير سن الزواج للشباب من الجنسين مما يدفعهم للوقوع في الانحرافات الجنسية					
3	إن شعور المتعطلين بالإحباط يدفعهم للغضب وارتكاب السلوكيات العنيفة					
4	تسهم البطالة في الشعور بالحرمان لدى المتعطلين مما يدفعهم لارتكاب جرائم السرقة					
5	تسهم البطالة في شعور المتعطلين بالحقد على الأفراد مما يدفعهم لارتكاب جرائم ضدهم					
6	تسهم البطالة في لجوء المتعطلين لتزوير الأوراق الرسمية وغيرها للحصول على العمل					
7	تسهم البطالة في الشعور بخيبة الأمل لدى العاطلين عن العمل واللامبالاة من التصرفات غير المسئولة					
8	تسهم البطالة في ضعف الانتماء والولاء الوطني لدى المتعطلين عن العمل					
9	تسهم البطالة في انضمام المتعطلين عن العمل للجماعات المتطرفة والإرهابية					
10	تؤدي الحاجة المادية لدى العاطلين عن العمل إلى					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
	ارتكابهم لجرائم النصب والاحتيال					
11	يسهم شعور العاطلين عن العمل بالاغتراب الاجتماعي في ارتكابهم لجرائم العنف					
12	تسهم البطالة في انضمام العاطلين عن العمل إلى رفقاء السوء					
13	تسهم كثرة أوقات الفراغ لدى العاطلين عن العمل في تعاطيهم للمسكرات والمخدرات					
14	تسهم البطالة في الشعور بالعصبية الشديدة والميل لإيذاء الآخرين					
15	تسهم البطالة في تعميق الشعور لدى العاطلين عن العمل بالغيرة من الأغنياء والحقد عليهم وكراهيتهم					

المحور الثاني الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة

تتعلق الفقرات التالية بقياس " الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة " يرجى وضع علامة (a) في الخانة التي تعبِّر عن رأيك. علمًا أن موافقتك بدرجة مرتفعة جداً تعني (5) درجات وصولاً إلى درجة منخفضة جدًا وتعطى درجة واحدة، كالتالي:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
1	تسهم البطالة في تعرض الأبناء للانحراف الأخلاقي					
2	تسهم البطالة في احتمالية تعرض الزوجة للانحراف الأخلاقي					
3	تسهم البطالة في حدوث الخلافات الأسرية التي قد تؤدي للطلاق					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
4	تسهم البطالة في تعرض أفـراد الأسـرة للأمـراض النفسية والاجتماعية					
5	تسهم البطالة إلى حرمان الأبناء من التعليم					
6	تسهم البطالة في لجـوء الأسـر للإسـتدانه وطلـب القروض					
7	تسهم البطالة فـي فقـدان الأسـر للأمـن الأسـري والاجتماعي					
8	تسهم البطالة في تخلخل البنـاء الأسـري وإضـعاف العلاقات والروابط الأسرية					
9	تسهم البطالة في اضطرار الأطفال في الأسرة للعمل "عمالة الأطفال"					
10	تسهم البطالة في إجبار الأسرة للهجرة وتغيير مكـان إقامتها للبحث عن العمل					

المحور الثالث: الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع

تتعلق الفقرات التالية بقياس " الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع " يرجى وضع علامة (a) في الخانة التي تعبِّر عن رأيك. علمًا أن موافقتك بدرجة مرتفعة جداً تعني (5) درجات وصـــولاً إلى درجة منخفضة جدًا وتعطى درجة واحدة، كالتالي:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
1	تؤدي البطالة إلى هدر لرأس المال البـــشري فـــي المجتمع					
2	تسهم البطالة في تعميق الفروق الاجتماعية بين فئات المجتمع					
3	تسهم البطالة في سوء توزيع الثـــروة والـــدخل فـــي المجتمع.					
4	تسهم البطالة في ضعف النمو الاقتصادي في المجتمع					
5	تسهم البطالة في تدني مستوى التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع					
6	تؤدي البطالة دوراً رئيسا في زيادة معدلات الجريمة وعدم توفير الأمن في المجتمع					
7	تؤدي البطالة إلى تدني مستوى المعيشة وعدم الرضا بين أفراد المجتمع.					
8	تؤدي البطالة إلى زيادة حالات التسول بـــين أفـــراد المجتمع					
9	تؤدي البطالة إلى تفشي مظاهر اليأس وخيبة الأمـــل بين أفراد المجتمع					
10	تؤدي البطالة إلى ضعف الانتماء وقلة الولاء للوطن					

المحور الرابع : العوامل المؤدية لمشكلة البطالة في المجتمع

تتعلق الفقرات التالية بقياس " **العوامل المؤدية لمشكلة البطالة في المجتمع** " يرجى وضع علامة (a) في الخانة التي تعبِّر عن رأيك. علمًا أن موافقتك بدرجة مرتفعة جداً تعني (5) درجات وصولاً إلى درجة منخفضة جدًا وتعطى درجة واحدة.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
1	ارتفاع أعداد السكان ومعدلات النمو السكاني في جميع محافظات المملكة					
2	ارتفاع نسبة العمالة الوافدة والاعتماد عليها في بعض القطاعات الخدمية					
3	عدم رغبة الخريجين من الجامعات والكليات للعمل في غير تخصصاتهم					
4	زيادة أعداد الخريجين من الجامعات وضعف التنسيق بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل					
5	ضعف المخرجات التعليمية للجامعات والمراكز والكليات التعليمية					
6	تركيز المؤسسات التعليمية على التعليم النظري وإهمال التدريب والتعليم العملي					
7	المحسوبية والواسطة وعدم الاعتماد على المعايير الموضوعية للتعيين					
8	ضعف دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع					
9	الرغبة لدى الموظفين للاستمرار في وظائفهم بعد سن التقاعد					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
10	تدني مستوى الرواتب والأجور في مؤسسات القطاع الخاص					
	زيادة أعداد العمالة الوافدة					
	الهجرات ألقصريه للأردن من سوريا					

ملحق (ب)

أسماء السادة المحكمين

	الاسم	الكلية	التخصص
1	أ.د فؤاد الطلافحة	العلوم التربوية	علم نفس
3	د. ولاء الصرايرة	العلوم الاجتماعية	علم اجتماع
4	د. حمود أبو سليم	العلوم الاجتماعية	علوم سياسية
5	د. راجي الصرايرة	العلوم التربوية	قياس وتقويم

ملحق (ج)

الاستبانة للتحكيم

ملحق (ج)
الاستبانة للتحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الأستاذ الدكتور ..... المحترم

تحية طيبة وبعد،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد.

يقوم الباحث بإعداد أطروحة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع بكلية العلوم الاجتماعية في جامعة مؤتة / الأردن. ولا شك أن معرفة دور البطالة في ارتكاب الجريمة يعتبر أمراً مهماً يستدعي دراسة علمية، ولذلك قام الباحث بتصميم إستبانه تتضمن البيانات العامة ومحاور تتضمن مجموعة من الفقرات تتعلق بدور البطالة في ارتكاب الجرائم.

ونظرا لما تتمتعون به من خبرة علمية وتربوية وسعة اطلاع في هذا المجال يتشرف الباحث باختياركم ضمن خبراء تحكيم الاستبانة المرفقة لاستطلاع آرائكم على صلاحية فقراتها، وصياغتها ، ومدى ملائمتها للغرض الذي تقيسه، وإبداء ملاحظاتكم وما تقترحونه من تعديل أو حذف أو إضافة.

أشكركم جزيل والتقدير واقبلوا فائق احترامي،،،

الباحث

دحام نزال العنزي

أخي الطالب – الطالبة .....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أرجو التكرم بالإجابة عن الأسئلة المرفقة بقصد دراسة أثر البطالة على ارتكاب الجرائم في المجتمع. علما بان إجاباتكم سيتم التعامل معها بسرية تامة ولن تستخدم إلا لغايات البحث العلمي فقط.

شاكرا لكم تعاونكم واقبلوا احترامي وتقديري

أولاً: البيانات العامة

1. النوع الاجتماعي □ ذكر □ أنثى

2- المستوى الدراسي □ بكالوريوس □ ماجستير □ دكتوراه

3- العمر : □ أقل من 25 □ 25-35 □ أكثر من 35 عام

4- مكان الإقامة: □ مدينة □ قرية □ ريف □ بادية

5- الكلية : □ علمية □ إنسانية

7- الدخل الشهري للأسرة : ( )

8- جهة الإنفاق : ( )

الطالب: دهام نزال العنزي

المحور الأول : الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد فى المجتمع

تتعلق الفقرات التالية بقياس " الآثار الأمنية للبطالة على الأفراد في المجتمع " يرجى وضع علامة (a) في الخانة التي تعبِّر عن رأيك. علمًا أن موافقتك بدرجة مرتفعة جداً تعني (5) درجات وصولاً إلى درجة منخفضة جدًا وتعطى درجة واحدة، كالتالي:

الجزء الثاني: الاستبانة

الرقم	الفقرة	وضوح الفقرة		مدى انتمائها للمحور		ملاحظات
		واضحة	غير واضحة	تنتمي	لا تنتمي	
1	تسهم البطالة في قبول الأفراد بأي عمل مما يدفعهم لارتكاب السلوكيات والمنحرفة والجرائم					
2	تسهم البطالة في تأخير سن الزواج للشباب من الجنسين مما يدفعهم للوقوع في الانحرافات الجنسية					
3	إن شعور المتعطلين بالإحباط يدفعهم للغضب وارتكاب السلوكيات العنيفة					
4	تسهم البطالة في الشعور بالحرمان لدى المتعطلين مما يدفعهم لارتكاب جرائم السرقة					
5	تسهم البطالة في شعور المتعطلين بالحقد على الأفراد مما يدفعهم لارتكاب جرائم ضدهم					
6	تسهم البطالة في لجوء المتعطلين لتزوير الأوراق الرسمية وغيرها للحصول على العمل					
7	تسهم البطالة في الشعور بخيبة الأمل لدى العاطلين عن العمل واللامبالاة من التصرفات غير المسئولة					
8	تسهم البطالة في ضعف الانتماء والولاء الوطني لدى المتعطلين عن العمل					
9	تسهم البطالة في انضمام المتعطلين عن العمل للجماعات المتطرفة والإرهابية					
10	تؤدي الحاجة المادية لدى العاطلين عن العمل في					

الرقم	الفقرة	وضوح الفقرة		مدى انتمائها للمحور		ملاحظات
		واضحة	غير واضحة	تنتمي	لا تنتمي	
	ارتكابهم لجرائم النصب والاحتيال					
11	يسهم شعور العاطلين عن العمل بالاغتراب الاجتماعي في ارتكابهم لجرائم العنف					
12	تسهم البطالة في انضمام العاطلين عن العمل إلى رفقاء السوء					
13	تسهم كثرة أوقات الفراغ لدى العاطلين عن العمل في تعاطيهم للمسكرات والمخدرات					
14	تسهم البطالة في الشعور بالعصبية الشديدة والميل لإيذاء الآخرين					
15	تسهم البطالة في تعميق الشعور لدى العاطلين عن العمل بالغيرة من الأغنياء والحقد عليهم وكراهيتهم					

المحور الثاني الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة

تتعلق الفقرات التالية بقياس " الآثار الأمنية للبطالة على الأسرة " يرجى وضع علامة (a) في الخانة التي تعبِّر عن رأيك. علمًا أن موافقتك بدرجة مرتفعة جداً تعني (5) درجات وصولاً إلى درجة منخفضة جدًا وتعطى درجة واحدة، كالتالي:

الرقم	الفقرة	وضوح الفقرة		مدى انتمائها للمحور		ملاحظات
		واضحة	غير واضحة	تنتمي	لا تنتمي	
1	تسهم البطالة في تعرض الأبناء في الأسر للانحراف الأخلاقي					
2	تسهم البطالة في احتمالية تعرض الزوجة للانحراف الأخلاقي					
3	تسهم البطالة في حدوث الخلافات الأسرية التي قد تؤدي للطلاق					

الرقم	الفقرة	وضوح الفقرة		مدى انتمائها للمحور		ملاحظات
		واضحة	غير واضحة	تنتمي	لا تنتمي	
4	تسهم البطالة في تعرض أفراد الأسرة للأمراض النفسية والاجتماعية					
5	تسهم البطالة إلى حرمان الأبناء من التعليم					
6	تسهم البطالة في لجوء الأسر للإستدانه وطلب القروض					
7	تسهم البطالة في فقدان الأسر للأمن الأسري والاجتماعي					
8	تسهم البطالة في تخلخل البناء الأسري وإضعاف العلاقات والروابط الأسرية					
9	تسهم البطالة في اضطرار الأطفال في الأسرة للعمل "عمالة الأطفال"					
10	تسهم البطالة في إجبار الأسرة للهجرة وتغير مكان إقامتها للبحث عن العمل					

المحور الثالث الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع

تتعلق الفقرات التالية بقياس " الآثار الأمنية للبطالة على المجتمع " يرجى وضع علامة (a) في الخانة التي تعبِّر عن رأيك. علمًا أن موافقتك بدرجة مرتفعة جداً تعني (5) درجات وصولاً إلى درجة منخفضة جدًا وتعطى درجة واحدة، كالتالي:

الرقم	الفقرة	وضوح الفقرة		مدى انتمائها للمحور		ملاحظات
		واضحة	غير واضحة	تنتمي	لا تنتمي	
1	تؤدي البطالة إلى هدر لرأس المال البشري في المجتمع					
2	تسهم البطالة في تعميق الفروق الاجتماعية بين فئات المجتمع					

الرقم	الفقرة	وضوح الفقرة		مدى انتمائها للمحور		ملاحظات
		واضحة	غير واضحة	تنتمي	لا تنتمي	
3	تسهم البطالة في سوء توزيع الثـــروة والـــدخل فـــي المجتمع.					
4	تسهم البطالة في ضعف النمو الاقتصادي في المجتمع					
5	تسهم البطالة في تدني مستوى التكافل الاجتماعي بـــين أفراد المجتمع					
6	تؤدي البطالة دوراً رئيسا في زيادة معدلات الجريمـــة وعدم توفير الأمن في المجتمع					
7	تؤدي البطالة إلى تدني مستوى المعيشة وعدم الرضـــا بين أفراد المجتمع.					
8	تؤدي البطالة إلى زيادة حالات التسول بـــين أفـــراد المجتمع					
9	تؤدي البطالة إلى تفشي مظاهر اليأس وخيبة الأمل بين أفراد المجتمع					
10	تؤدي البطالة إلى ضعف الانتماء وقلة الولاء للوطن					

المحور الثالث : العوامل المؤدية لمشكلة البطالة في المجتمع

تتعلق الفقرات التالية بقياس " **العوامل المؤدية لمشكلة البطالة في المجتمع** " يرجى وضع علامة (a) في الخانة التي تعبِّر عن رأيك. علمًا أن موافقتك بدرجة مرتفعة جداً تعني (5) درجات وصولاً إلى درجة منخفضة جدًا وتعطى درجة واحدة.

الرقم	الفقرة	وضوح الفقرة		مدى انتمائها للمحور		ملاحظات
		واضحة	غير واضحة	تنتمي	لا تنتمي	
1	ارتفاع أعداد السكان ومعدلات النمو السكاني في جميع محافظات المملكة					
2	ارتفاع نسبة العمالة الوافدة والاعتماد عليها في بعض القطاعات الخدمية					
3	عدم رغبة الخريجين من الجامعات والكليات للعمل في غير تخصصاتهم					
4	زيادة أعداد الخريجين من الجامعات والطليات وضعف التنسيق بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل					
5	ضعف المخرجات التعليمية للجامعات والمراكز والكليات التعليمية					
6	تركيز المؤسسات التعليمية على التعليم النظري وإهمال التدريب والتعليم العملي					
7	المحسوبية والواسطة وعدم الاعتماد على المعايير الموضوعية للتعيين					
8	ضعف دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع					
9	الرغبة لدى الموظفين للاستمرار في وظائفهم بعد سن التقاعد					
10	تدني مستوى الرواتب والأجور في مؤسسات القطاع الخاص					

المعلومات الشخصية

الاسم:دهام نزال العنزي

الكلية:العلوم الاجتماعية

الدرجة العلمية:الماجستير

السنة2015